

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

العدد الثاني يونيو 2016



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر

سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد الثاني يونيو 2016

محتويات العدد

رؤية معرفية:

رؤية معرفية

الأمن الإنساني[1]

أ. محمد كمال محمد*

الأمن الإنساني في القرآن واللغة العربية

خُلق الإ نسان هلوعًا، ولا ضير في نسبة هلع الإنسان في القرآن إلى الخِلقة، فالكلام مسوق للذمّ، و ما يلحقه من الذم إنما هو من قِبل الإنسان وسوء تدبيره لا من قِبله تعالى. فهذه كسائر نعمه تعالى على الإنسان التي يصيرها الإنسان نقمًا بسوء اختياره، وقد قال تعالى:﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ (السجدة: 7). وليس الهلع وشدة الحرص المجبول عليه الإنسان –وهو من فروع حب الذات– من الرذائل المذمومة في حد نفسه، وإنما يكون رذيلة مذمومة إذا أساء الإنسان في تدبيرها فاستعملها فيما لا ينبغي، و بغير حق، كسائر الصفات النفسانية التي هي كريمة ما لزمت حد الاعتدال والوسطية وإذا انحرفت إلى جانب الإفراط أو التفريط عادت رذيلة ذميمة. ومن هلع الإنسان أنه يخاف على نفسه وطعامه وماله وحاضره ومستقبله. ولذا بحث الإنسان عن "الأمن" ليحققه لنفسه ثم أهله وعشيرته وقبيلته وقومه وأمته. ثم جرى الحديث عن "الأمن الجماعي" والتعاوني والمشترك، وأخيرًا "الأمن الإنساني".

مدخل اللغة المتعلق بالجذر "أمن" مسكون بمفهوم الأمن الشامل والمتكامل. فالأمن عدم الخيانة، نقيض الخوف، إيمانٌ وتصديق، والأمن حفظ، والأمن –في اشتقاقاته– يحرك أطراف عملية متكاملة، ومنظومة متفاعلة: المؤمن، الأمن، حالة الأمن، أداة الأمن، المأمن. فالأمن –بهذا الاعتبار– كلمة دالة على اعتباره حقيقة وضرورة نفسية وجماعية تتعلق بالفرد والجماعة. ويرى الجرجاني أن الأمن "هو عدم توقع المكروه في الزمن الآتي"؛ ليشير إلى حال الطمأنينة وحال الاستدامة وحال الأمن في المآل والاستقبال. وبهذا المعنى، فإن الأمن لا يرتبط فحسب بحالة ماضية أو حالة واقعة، بل هو حالة مستدامة يأمن فيها الإنسان واقعًا وحالًا واستقبالًا.وربما يمكننا أن نفهم هذا القول في ضوء الربط بين هذه المعاني وما قدمه الماوردي من منظومة يقع في نهايتها "الأمن العام والأمل الفسيح". وهذا التعريف للجرجاني إنما ينوه إلى الأمن بوصفه حالة واقعة، والأمل الفسيح بوصفه حالة مستقبلة، يأمن فيها الإنسان بحيث لا يتوقع المكروه في الزمن الآتي. هذه المعاني جميعًا إنما تشكل رؤية العالم للإنسان ومنظومة القيم المرتبطة به.

يتكون "الأمن" من منظومة الأفعال والحالات (الطمأنينة، السكن، القرار والاستقرار، الأمانة، الحفظ، الأمان، الدين والخلق، القوة، الحفاظ على حقوق الذات والغير، السلم،...). وتعبر إضافة صفة "الإنساني" للأمن عن امتداد مفهوم الأمن، وارتباطه بالإنسان –النوع: بني آدم– ليحرك عناصر تكافل الإنسانية، وحالة الأمن الإنسانية القاصدة لتكامل المعمورة والإنسانية بأسرها (الإنسان–الفرد، الإنسان–الإنسانية)، مع إدخال حقائق الجماعة والمجتمع، والدولة والأمة، وتنوع الحضارات والثقافات. كما أن إضافة "الإنسان" تجعل من هذه الصفة سندًا لرؤية الأمن من منظور شامل ومتكامل، كما أنها ترتبط بالقدرة على تحصين هذا المفهوم من حيث هدفه وغايته المرتبطة بوجود الإنسان كيانًا ونظامًا وعمرانًا، فيحصن هذا المفهوم من محاولات تفريغه من مضمونه أو تزييفه أو الانحراف به.

---

[1] ملخص من: أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، الأمن الإنساني:رؤية إسلامية بين تكافل المداخل والبحث المقارن، ورقة خلفية ضمن أعمال تقرير التنمية الإنسانية الرابع.

* باحث دكتوراة في العلوم السياسية

واقع المفهوم وحالته:

وكثيرة هي محاولات التفريغ والتزييف، وهى تنبع من محاولة اختطاف المفهوم من المنبع، ثم تتواصل عمليات الانحراف وضعًا وتفسيرًا وتنفيذًا، بالتركيز على بُعدٍ من أبعاده كما فعلت دول كاليابان التي ركزت على البعد التنموي للمفهوم، فخصّت الدول الآسيوية المحيطة بها بأكثر من ثلث مساعداتها في الصحة والتعليم؛ باعتبارها مجالًا حيويًّا لأمنها القومي، وكندا التي ربطت الأمن الإنساني بالتدخل الإنساني؛ معتبرة الأمن الإنساني ضرورة إنسانية تقع على كاهل الدول الكبرى لحماية كافة الأفراد في العالم، والأهم في نظرها هو التدخل لحماية الأفراد في حالة انهيار الدولة. أما الولايات المتحدة فقد تجاوزت ذلك بكثير فتفننت في تصنيف دول العالم ما بين "دول مارقة" وأخرى "فاشلة" وثالثة "شبه فاشلة"، ولها في التعامل مع هذه الدول طرق مختلفة من "الاحتلال" و"تغيير الأنظمة" و"تغيير مناهج التعليم"، التي اعتبرته هي في تقرير عن "حالة التعليم في الولايات المتحدة" في مطلع الثمانينيات، وهو تقرير "أمة في خطر"، بمثابة "إعلان حرب" إن قامت به إحدى الدول فيما يتعلق بمناهج تعليم دولة أخرى.

اشتُهر مفهوم "الأمن الإنساني" مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1994، وارتبط بالعولمة. وقد برز المفهوم في ظل بيئة دولية وأمنية غير ملائمة؛ وذلك في ظل هيمنة قطب دولي واحد وسيطرة مفاهيم مثل: "التدخل الدولي الإنساني"؛ بغية تحقيق أهداف سياسية وأمنية بعيدًا عن الاعتبارات الإنسانية، والحرب الاستباقية، والهيمنة على الدول الأخرى، والتهميش الواضح لدور الأمم المتحدة، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان تحت ادعاءات إنسانية؛ بحيث إن المضمون الفعلي للمفهوم (وهو تحقيق أمن الأفراد) لا يتناسب بشكل كبير مع طبيعة البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك منظومة المفاهيم غير المعلنة ومن بينها مفاهيم الهيمنة والتدخل في الشئون الداخلية للدول. وهو ما يطرح تساؤلًا: إلى أي مدى يعكس المفهوم رغبة فعلية في تحقيق "الأمن الإنساني" عالميًّا بعيدًا عن أي اعتبارات سياسية أخرى؟

في الرؤى التنظيرية المختلفة:

برز المفهوم في الآونة الأخيرة بوصفه مفهومًا مستحدثًا إلا أن تضمينات مفهوم الأمن بمعناه الشامل كان أمرًا تبنته كثيرٌ من الاتجاهات التنظيرية بصدد مفهوم الأمن، ومنها اتجاه يتعلق بالرؤية الإسلامية، ظل يؤكد ومنذ فترة مبكرة على شمول مفهوم الأمن وامتداده، كما أكد على ضرورة أن يكون للأمن تضمينات حضارية وثقافية، وأن يرتبط أمن الداخل بالأمن العالمي، وأكد على معنى الإنسانية في مفهوم الأمن باعتبار الإنسان مقصدًا ومجالًا لتحقيق معنى الأمن التأسيسي في كل كمالاته وعناصره.

ويركز مفهوم "الأمن الإنساني" على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية؛ ولا ينبغي أن يكون معنى ذلك تهوينًا من مفهوم "الأمن القومي"، فليس الحفاظ على أمن الفرد الإنسان المواطن داخل الدولة بنقيض لمسألة الأمن القومي، بل هو من المقدمات لجعل الأمن القومي للدولة أكثر رسوخًا في نفوس المواطنين وعلاقاتهم بما يضمن فاعلية الأمن القومي.

حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني؛ هي: (1) الأمن الإنساني شامل عالمي؛ فهو حق للإنسان في كل مكان، (2) ومكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر، (3) هو ممكن من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق، (4) ومحور الأمن الإنساني هو الإنسان ويتعلق بـ"نوعية حياة الناس" في كل مكان.

وقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في شقين: الأول هو الحرية من الحاجة (أو العِوَز)، والثاني هو الحرية من الخوف. (مما يبدو متفقًا مع مفهوم الأمن الاجتماعي القرآني؛ قال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ {3/106} الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: 3-4).

ومن الأسس أو الدعائم التي يقوم عليها المفهوم التي تناقشها الأدبيات المختلفة أن الأداة الفاعلة في تحقيق "الأمن الإنساني" هي ما يطلق عليها "القوة اللينة" بجانب التنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية. ومن ثم، يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال التغيير الهيكلي بدلًا من الأداة العسكرية، وأنه إذا ما تم استخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني في مناطق النزاع أو في الأنظمة الاستبدادية الشرسة فهذا لا بد أن يتم بطريقة قانونية، وجماعية، وتحت مظلة المنظمات الدولية.

يرى البعض أن مفهوم "الأمن الإنساني" نوع من التمويه على مفهوم "الأمن القومي" في عصر استباحة الدول وتآكل سيادتها من جانب القوى الكبرى وتدخلها في شأن هذه الدول، وهو كذلك تمويه على "الأمن العولمي" الذي يحاول غض الطرف عن عناصر التشوهات الكامنة والبنيوية داخل النظام الدولي، والتي تسفر عن تشكيل بنية مواتية لافتقاد عناصر الأمن الإنساني ومعظم فعالياته. وفي حقيقة الأمر فإننا ننظر لهذا المفهوم الذي يتعلق بالأمن الإنساني باعتباره بحثًا عن جانب قد افتُقد ضمن مضامين الأمن الشامل و"الأمن الحضاري" في محاولة لأنسنة مفهوم الأمن في امتداداته، دون أن يعني ذلك أي إغفال لتضمين هذا المفهوم للأمن الإنساني عناصر تتعلق بالأمن القومي، وضرورة التنبيه على التشوهات الكامنة والظاهرة والهيكلية في النظام الدولي التي لا تشكل بيئة قابلة للتمكين لمفهوم الأمن الإنساني الشامل الحافظ لأصول الإنسان، وكيانات الدول وحقائق الأمن العالمي في جوهره الحقيقي.

فلا يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني على أنه جاء ليحل محل مفهوم الأمن القومي، فما زال الأمن القومي هو الإطار الحاكم للعلاقات الأمنية الدولية، إلا أنه ليس مفهومًا تقليديًّا أو كلاسيكيًّا يتعلق بالعسكري، ولكنه أبعد من ذلك يتعلق بكيان الوطن والمواطن على حد سواء؛ ومن ثم فإن البعد الإنساني الكامن في الأمن القومي، لا يستبعده ولكن يستوعبه. هكذا أوضح الدكتور حامد ربيع في حديثه عن الأمن القومي حيث يعتبر أن صياغة مفاهيم الأمن القومي يجب أن تستجيب لكل هذه العناصر من التصور والإدراك الحركي.. إنها إطار كامل للتعامل وليست مجرد مثالية لذلك الذي يجب أن يكون. إن تقنين مفهوم الأمن القومي هو –في جوهره– تفاعل بين إدراك سياسي للنخبة القيادية وتحليل استراتيجي لتحديد مواقع الضعف في الإقليم القومي. إذا كان الأمن القومي يرتبط بالإقليم القومي فإنه ليس للدفاع عن الإقليم في ذاته إنما للدفاع عن الكيان القومي أي الشعب أو الأمة التي ترتبط بذلك الإقليم. فالأمن هو حالة نفسية ترتبط بمعنويات المواطن أو الجماعة وليس الإقليم في ذاته.

ومن هنا فإن الفهم المتعلق بضرورات الأمن القومي يتأتى من قيام الدولة بوظيفتها الأساسية والجوهرية وهو ما يستقر به وجودها وقيامها بوظائفها، حتى وإن غلت في الاستبداد وطغت وجاوزت الحدود، هذه الوظيفة الأساسية هي حفظ أمن الجماعة من المخاطر التي تواجه الجماعة وتواجه الدولة ذاتها من الخارج؛ أي في مواجهة العدوان الخارجي، وهي أيضا تتمثل في صيانة قوى التماسك في الجماعة السياسية، وضمان ألا تختل صيغة التوازن الاجتماعي والسياسي والثقافي التي تحفظ للجماعة السياسية وحدتها وترابطها.

الأمن الإنساني في الرؤية الإسلامية الوسطية:

ربما تهدف الرؤية الإسلامية الوسطية للأمن الإنساني، لتحرير الإنسان من الاحتكار والاستعلاء، ولتحقيقه واقعًا يعيشه الإنسان والإنسانية بجملة من المداخل من مثل: المدخل السُّنني، والمدخل المقاصدي والمدخل السُّفني.

فالأمن الإنساني فعل حضاري وكلي وشامل ومتكامل، يرتبط بقوانين وسنن تتمثل في آليات معرفته والوعي به في جوهره ومفاصله (الأمن المؤسسي، الأمن التنموي، الأمن الثقافي والمعرفي، الأمن السياسي، أمن البيئة أو الوسط...الخ)، وكذلك التعرف على آليات ممارسته والقيام عليه، وحقائق الأمن الإنساني، لابد أن تحوطها آليات الحماية إذا انتهكت أو زيفت أو انحرفت: عمليات بعضها من بعض ترتبط بسنن وقوانين حامية تحصن معاني "الإنساني" تطبيقًا وتفعيلًا، دفاعًا وحمايةً.

إن النظر السنني لمفهوم الأمن الإنساني والعمليات والآليات والفعاليات المرتبطة به تتحرك صوب كل فعاليات الإنسان: من الإنسان الفرد وانتهاء بالإنسان الإنسانية، ومرورًا بجملة العلاقات الإنسانية التي لا يمكن أن تكون عمرانية أو تقدم فعاليات عطائها المتواصل والمؤثر إلا بالنظر للأمن الإنساني بوصفه حالة ابتدائية تمثل وسطًا للفعل وشرطًا من شروط فعاليته. والنظر السنني المتعلق بحالة الأمن الإنساني وعملياته مرهون بالتفهم والوعي الكامل والسعي العامل وفق أصول سنن التغيير: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد:11).

ويعتبر المدخل المقاصدي واحدًا من أهم المداخل التي تمكننا من صياغة منظور يُستند إليه الأمن الإنساني، وضمن العشرية المقاصدية (المقدمات والمقومات، المجالات، الأولويات، الحفظ والعمليات، الموازين والموازنات، الواقع والواقعات، الجزئيات والمناطات، المستقبل والآثار والمآلات، الوسائل والآليات، القيم السارية والوسط والبيئة الحاضنة)، هذه العناصر العشر إنما تؤكد على صياغة مفهوم الأمن الإنساني ضمن المجالات الكلية التي يفعل فيها، والتي تتحدد بالمجال الديني، ومجال النفس أو الفرد الإنساني، ومجال النسل أو التنمية الإنسانية والبشرية، ومجال العقل وأطر بناء العقلية العلمية والمعرفية الواعية البصيرة، ومجال المال الذي يشكل أصلًا مكينًا للبنية التحتية لأهم المجالات التي ترتبط بالأمن الإنساني.

هذا النموذج في الأمن الإنساني يؤصل معنى الشروط التي تحقق ديمومة الحفاظ على هذا الأمن وعناصره الأساسية (التعليم، الصحة، البيئة، الحاجات المادية، التنمية، وحقوق الإنسان،...الخ). ومن ثم، فإن من أهم شروط تحقيق هذا الأمن الإنساني والحفاظ على مؤشراته وعناصره وموارده وعوائده، إنما ترتبط بعناصر مثل الحكم الجيد الرشيد، وحقيقة المسئولية وما يرتبط بها من مساءلة ومحاسبة وقواعد الشفافية، التي تحرك كل عناصر الصلاحية والكفاءة في إدارة عمليات الأمن الإنساني في حالة تواجه كل حالات الفساد الناقضة لمفهوم الأمن الإنساني والتأثير على عوائده وعملية توزيعها. ويرتبط بذلك أيضًا ذلك الحفظ الذي يتعلق بحفظ الأبنية والمؤسسات التي ترتبط بالأمن الإنساني، والتي تعد من أهم شروط إقامة عمران هذا الأمن الإنساني ضمن مؤسسات للمحاسبة والرقابة والمساءلة ومحاربة الفساد وشبكيته والقدرة على بناء كل ما يمكِّن لحقوق الإنسان وسيادة القانون وفعاليات لصياغة العلاقة السياسية على نحو سويّ وفعّال.

ومن ضمن عناصر الرؤية الإسلامية "لمفهوم الأمن" موصولًا بصفة "الإنساني" المحددة لمناطق تفعيله وفاعليته تأتى "المؤسسات"؛ أي الأبنية التي تحرك الأمن بكمالاته، والإنساني بكل فعالياته ضافية القيمة. من جملة هذه المؤسسات التي يمكن أن تؤسس لمفهوم "الأمن الإنساني" وهي: مؤسسة الزكاة، ومؤسسة الحسبة، و مؤسسة الوقف، وهي مؤسسات يمكن اعتبارها "أمنية" اجتماعية وإنسانية؛ أي لاستهداف جوهر مقاصد الأمن الإنساني في إطار التجاوب بين هذا المدخل المؤسسي والمدخل المقاصدي.

منظومة المؤسسات تلك يجب ألا تتوفر كأشكال أو أبنية مصمتة ولكنها تمثل قيما يمكن تحويلها إلى وظائف وأدوار فعالة تحقق المقصود والغاية منها ضمن أداء مؤسسي متكامل وفعال ويرتبط بهذا منظومة حفظ الأداء التي تشير إلى عناصر الكفاءة والأهلية في إسناد الأدوار وتقسيم العمل والقيام بالوظائف والقدرة على تشكيل البيئة والوسط المناسبين لتحقيق فاعلية هذه الأبنية والسياسات والعلاقات الحافزة لكل ما يتعلق بالتمكين للأمن الإنساني، ويأتي في نهاية هذه المنظومة ما يرتبط بحفظ النماء والارتقاء الذي يجعل من منظور الأمن الإنساني منظورا منفتحا يجد من داخله عناصر تجدده الذاتي ما تجددت الحاجات الإنسانية وتواترت المتغيرات العالمية،ومن ثم فإن الأمن الإنساني يحمل في مكنوناته قابليات النماء والارتقاء والاحسان ليعبر بذلك عن عطاءات لا نهائية في الحياة الإنسانية وتحقيق ما يمكن تسميته بنوعية الحياة والحياة الطيبة.

إن هذه العناصر التي تحفظ الكيان والبنيان تؤشر –ومن كل طريق– إلى قصور السياسات في كثير من الدول على المستوى الداخلي وقصور الاستراتيجيات على المستوى الدولي للتعامل بناءً على هذه الحقيقة، في ظل عالم افترض الناس أنه صار قرية كونية. الأمر لا يتعلق بمثل هذه الشعارات أكثر مما يمكّن لهذا المفهوم على الأرض من سياسات وعلاقات، وهنا لابد وأن نحدد كيف ندرج الجزئيات التي تتعلق بالعمليات التي ترتبط بالأمن الإنساني في إطار منظومة تمكّن له وتؤصّل معنى مناطاته، وتندرج به في استراتيجيات عملية، وتمكّن له من خلال مراحل وآليات وأدوات. كما أن "الأمن الإنساني" لا يمكن صياغته وبحق إلا من منظور يؤكد على قواعد الحق وقواعد المساواة والحرية والاختيار ضمن أصول قاعدة ذهبية مفادها أنه (لا ضرر ولا ضرار).

مفهوم الأمن الإنساني يبدأ بالعالَم وينتهي إليه، ويمر بالدولة والنظام والسلطان والأعوان والمال والعدل، ويظل "الإطعام من جوع" و"الأمن من خوف" ساقيْن للأمن في تضميناته الإنسانية. والإطعام –في اللغة المعاصرة– يمثل الموارد الاقتصادية التي تحقق الشبع للناس في ظل أي مجمع. والأمن يمثل وجود النظام العادل الذي يحفظ هذه الموارد (استثمارًا وتراكمًا) ويوزعها على الناس بالعدل. وهو ما يُعدّ من وظائف الدولة في إطار وظيفتها الاستخلافية، التي ملاكها وظيفة العدل ووظيفة العمران، بالإضافة إلى جملة وظائف فرعية تتكامل جميعًا لتحقيق معاني الأمن الإنساني (الوظيفة الإنمائية، الوظيفة التوزيعية، الوظيفة الأمنية، الوظيفة الجزائية). وهنا يأتي ما ذهب له الكواكبي من أن السياسة هي (إدارة الشئون المشتركة بمقتضى الحكمة). ومن هنا نتصور أن المعنى الذي يتعلق بالحكم الرشيد وتسييره بمقتضى العدل والإنصاف هو الذي يؤمّن معنى الأمن الإنساني؛ فيكون الحكم الرشيد واحدًا من مؤشراته وأداةً من أدواته بوصفه أحد أسس العمران.

ثم تأتي مساهمة الماوردي حينما يتحدث عن صلاح الدنيا وصلاح الإنسان بوصفه جوهرًا لتأسيس رؤية شاملة للأمن الإنساني، والتي تشكل خيارًا بين الصلاح والفساد، وبين الإصلاح والإفساد. فالصلاح إقرار لأمن الدنيا وأمن الإنسان، والفساد فقدان لأمن العمران وأمن الإنسان. وعلاقة الدين بالظاهرة الإنمائية أولى هذه القواعد التي تحرّك عناصر الالتزام والفاعلية في إطار عقدي يتحرك فيه الإنسان صوب مصلحته وإصلاحه. يقول الماوردي: "إن الدنيا إنما تنتظم أحوالها بستة أشياء: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح". ومن بين عناصرها: (وأمن عام)، وهو من أهم شروط الاستقرار التي توفر قاعدة ووسطًا للعملية العمرانية. فالفوضى ضد العمران، والتهارج ضد الاجتماع، والأمن قرين العمران: معادلات مهمة تؤسس أصول الأمن المترتب على العدل الشامل. فصلاح الدنيا موصول بصلاح الإنسان وعمرانه وما يتطلبه ذلك من مقتضيات وعناصر، ووسط التنمية البشرية وعمرانها من أصول رؤية الماوردي.

مفهوم الأمن الشامل والحضاري والعمراني هو الذي يجعل مفهوم الأمن إنسانيًّا لا يستثني إنسانًا، ولا ينفي حضارة، ولا يُقصي ثقافة. وإذا كانت الحضارة هي فن عمارة الأسئلة والأجوبة، فمن المشروع إذن أن نتساءل عن الأمن الإنساني ونحن تملأنا الهواجس: أمنُ مَن؟ ومتى وكيف ولماذا؟ وبأي ثمن؟

إن الحقيقة الإنسانية تعني أننا نعيش في عالم واحد ضمن سفينة الأرض، ولكنه لا يعني: "الغرب وبقية العالم THE WEST AND THR REST"،ومن ثم فإن النهوض بهذا العالم وسدّ منافذ الظلم فيه هي أولى متطلبات الأمن الإنساني الحقيقي. الأمن الإنساني يجب ألا يكون انتقائيًّا أو لتغليب مصلحة حضارة بعينها على مصالح حضارة أخرى، أو تعميم لرؤية حضارية شكلت عناصرُ "العولمة المفترسة" غطاءً لها؛ وهو أمر قد يحيلنا إلى "أنسنة العولمة" وتحقيق معنى إنسانيتها في التعامل والتفاعل الكوني وفي العلاقات الحياتية العمرانية.

خطاب الوسطية يحرك كل فاعليات المدخل السنني والمدخل المقاصدي والمدخل المؤسسي والمدخل السُّفني؛ ليقدم خطابًا عمرانيًّا يتعلق بسفينة الأرض والحفاظ عليها في ضوء أفق مستقبل الإنسانية المشترك وخطاب "المعروف الحضاري" كما يقول مصطفى صادق الرافعي: "في الأرض كفاية كل ما عليها ومن عليها، ولكن بطريقتها هي لا بطريقة الناس".

*****

ملف العدد: اللجوء والنزوح في الجوار العربي والأفريقي

ظاهرة النزوح في المنطقة العربية: بين الأبعاد الإنسانية والتغيير الديموغرافي

مروة يوسف[1]

مقدمة:

تعد ظاهرة النزوح من أهم الظواهر المرتبطة بالحروب والكوارث الطبيعية ولها العديد من النتائج على الدول التي تعاني منها سواءً على الأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية؛ فحسب المفوضية العليا لشئون اللاجئين ففي 2014 يوجد 38 مليون شخص نازح بسبب الحروب والاضطرابات والعنف في العالم[2].

أما فيما يتعلق بالمنطقة العربية، فكان لشعوب المنطقة آمالا كبرى على ثورات الربيع العربي خاصة فيما يتعلق بالوضع الإنساني لمعظمهم، إلا أن الوضع تحول لكوارث إنسانية كبيرة في بعض دول المنطقة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو الإنساني، فتفاقمت كل من ظاهرتي اللجوء والنزوح في المنطقة العربية بعد الثورات؛ حيث حولت الثورات المضادة بعض دول المنطقة إلى ساحات للحروب الأهلية والنزاعات المسلحة لتتصاعد مشاهد العنف بشكل كبير؛ جعل من الصعب على المدنيين الاستمرار في الحياة في بلادهم في ظل تلك الظروف.

فقد عاشت المنطقة تغيرات عدة على العديد من الأصعدة والمستويات، فعلى المستوى القطري حدثت صراعات كبرى بين الثورة من قِبل الشعوب والثورات المضادة بقيادة الأنظمة للحفاظ على وضع ما قبل الثورات، مما أدى إلى انقلابات عسكرية كما في مصر أو تحول الأمر إلى حروب بين دول الجوار مثل التدخل العسكري السعودي في اليمن، أو تحول الأمر إلى فوضى عارمة مثل ليبيا، أو حروب أهلية مثل سوريا، أو إلى صراعات طائفية طاحنة مثل العراق.

هذا بالإضافة إلى الإرث الاستبدادي الذي عصف بمكونات المنطقة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاختلافات الفكرية العميقة بين التيارات السياسية داخل المنطقة العربية، كل ذلك أدى إلى نشوء ظواهر تعد طبيعية بالنسبة للسياق العام الذي تعيشه المنطقة، من تصاعد جماعات العنف، وتصاعد عنف الدولة ضد مواطنيها في أنحاء دول الربيع العربي؛ ولكنها ظواهر غير عادية بالنسبة لطموحات شعوب المنطقة والمأمول من الثورات.

أدى ذلك بالتبعية إلى نشوء ظواهر فرعية غاية في الأهمية تؤثر على مسار المنطقة الحالي والمستقبلي، تلك الظواهر منها ما هو سياسي كعودة الانقلابات العسكرية، ومنها ما هو أمني كتنظيم الدولة[3] وتأثيره على دول المنطقة، ومنها ما هو دولي من قبيل تغيير التحالفات العالمية المعتادة في المنطقة، ومنها ما هو اجتماعي وإنساني –وهو مناط التركيز هنا– كظواهر اللجوء والنزوح.

تترابط ظاهرة اللجوء والنزوح ارتباطًا وثيقًا؛ حيث أن أسباب حدوثهما واحدة تختلف فقط النتائج، فالنزوح تتكفل تبعاته الدول ذات الحروب الأهلية والصراعات المسلحة، أما اللجوء فهو ذا بعد إقليمي ودولي، لذلك نجد أن الضوء دائمًا مسلط على اللجوء دون النزوح، على الرغم من الأبعاد الإنسانية والسياسية التي تترتب على ظاهرة االنزوح داخل مناطق الصراع نفسها.

وفي هذا الإطار سيتم طرح العديد من الأسئلة منها: ما هو الفرق بين النزوح واللجوء؟ وما هو حجم ظاهرة النزوح في الدول العربية؟ وما هي الأبعاد الإنسانية والسياسية لظاهرة النزوح؟ وما تأثير ذلك على مصير الصراعات ونتائجها على المدى

---

[1] باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[2] للمزيد حول النزوح في العالم، انظر المفوضية العاليا لشئون اللاجئين:
http://www.unhcr.org/pages/49c3646c23.html

[3] داعش في السياق: الليبرالية الجديدة والطائفية والثورة المضادة في الشرق الأوسط، على الرابط التالي:
http://revsoc.me/arab-and-international/33318/

المتوسط والقريب، خاصة فيما يتعلق بالتغيير الديموغرافي والتركيبة السكانية للدول والمناطق، وأثر ذلك على مستقبل التسويات المتحملة لإنهاء تلك الصراعات؟

أولًا: ما هو النزوح:

ما الفرق بين اللجوء والنزوح؟ تعرف المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951 بوضوح من هو اللاجئ؛ فهو شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.

أما النازحين فهم أشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين اضطروا أو أجبروا على الفرار أو على مغادرة ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، وخاصة نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا حدود دولة معترف بها دوليًا[1].

لنجد أن الفرق بين اللاجئ والنازح هو عبور الحدود الدولية لدول أخرى، ولكنهما يعيشان نفس الأوضاع الإنسانية، بل يعاني النازح بشكل أكبر إذا ما انتقل العنف إلى المناطق التي نزح إليها، هذا من جانب، أما من الجانب الآخر يسهل تقديم المعونات الإنسانية للاجئين لوجودهم في بيئة خالية نسبيًا من الاضطرابات بهروبهم إلى دول أخرى، بالإضافة إلى أن اللجوء يحظى بالتغطية الإعلامية بنسب أكبر من نسب التغطية التي يحظى بها النزوح، مما يؤدي إلى تدفق التبرعات في محاولة لتخفيف وطأة اللجوء على اللاجئين بعكس النازحين. وحسب التقارير، ففي البلدان التي بها نسب عنف مرتفعة أو حروب قائمة يحاول الناس في البداية الانتقال في نفس الدولة عدة مرات قبل اتخاذ قرار اللجوء لما له من صعوبات نفسية واقتصادية على متخِذه، وعلى الرغم من ذلك فظاهرة اللجوء لها حيز أكبر من المناقشات الدولية والإعلامية لما يترتب على عبور الحدود من إشكاليات على الدولة أو الدول المستضيفة أو على الوضع الإقليمي.

ثانيًا: حجم ظاهرة النزوح في المنطقة العربية:

تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عدد النازحين في المنطقة العربية في أواخر 2014 بما يقرب من 13 مليون شخص[2]، وهذا العدد يتركز في أربع دول عربية تعاني من الحروب والصراعات الداخلية هي: سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن.

وقد وصل عدد النازحين في سوريا في مارس 2016 إلى 6,6 مليون شخص[3]، يتوزعون في بعض المحافظات الأساسية منها: ريف دمشق حيث نزح إليها 2,2 مليون شخص، وكل من حلب وحمص بما يزيد عن المليون شخص. مع العلم أن هؤلاء النازحين قد نزوحوا أكثر من مرة تبعًا لظروف الحرب الدائرة في سوريا حتى يصلوا لمناطق أكثر أمنًا بالنسبة لهم[4]. فعادة يحاول الناس

---

[1] للمزيد حول النزوح، انظر:
https://www.icrc.org/ara/assets/files/other/icrc_004_4014.pdf

[2] للمزيد حول أعداد النازحين في المنطقة العربية، انظر الرابط التالي:
http://www.unhcr.org/pages/4a02db416.html

[3] للمزيد حول النزوح في سوريا، انظر الرابط التالي:
http://www.unocha.org/syria

[4] حول النزوح الداخلي في سوريا:
http://www.amnestymena.org/ar/magazine/Issue21/TragedyofSyrianIDPs.aspx?articleID=1124

تفادي مواقع الصراعات المسلحة والقصف، فيهربون من مناطق سيطرة تنظيم الدولة بالإضافة إلى ذلك يحاولون الهرب من مناطق التي يقصفها النظام وحلفاؤه.

ويوجد في ليبيا ما يقرب من 434,000 شخص نزح داخليًا وذلك في بداية يوليو 2015، معظمهم موجودون حول العاصمة والمدن الكبرى، ويعيشون في مخيمات لا يتوفر بها الحد الأدنى من معايير الأمن الإنساني، ويوجد أكبر مخيم للنازحين في بنغازي ويوجد به ما يقرب من 100,000 نازح[1].

أما فيما يتعلق بالعراق، فالاضطرابات فيها هي الأطول بين الدول العربية، فالإشكاليات المتعلقة بالوضع الإنساني مستمرة منذ بداية الحرب الأمريكية على العراق في 2003، وتتطور تبعًا لاختلاف نوع الاضطرابات الموجودة بها. أما الآن فتشهد العراق – مثل سوريا– حالات من اللجوء والنزوح فرارًا من تنظيم الدولة، فيوجد في العراق ما يقرب من ثلاثة ملايين نازح –في ديسمبر 2015– يحاولون الهرب من مناطق النزاع ومناطق سيطرة تنظيم الدولة[2].

أما اليمن فيوجد بها حوالي 2,5 مليون نازح في ديسمبر 2015[3]، وذلك نتيجة للحرب الدائرة بين الحوثيين والقوات اليمنية، بالإضافة إلى التدخل العسكري السعودي الإماراتي في اليمن وقصف بعض الأماكن المدنية.

ثالثًا: الأبعاد الإنسانية لأزمة النزوح:

تعد الأبعاد الإنسانية لأزمات النزوح في المنطقة العربية ذات طبيعة مركبة، فهي تعد سببًا ونتيجة في آن واحد، فمن حيث هي سبب فانتقال مجموعات كبيرة من البشر من مكان إلى أخر يسبب ضغط على الخدمات المقدمة إليهم مثل الصحة والغذاء، ومن حيث هي نتيجة، فيحاول الناس في مناطق الصراع الحصول على الخدمات الأساسية فلا يجدونها لطبيعة الصراع فيضطرون للنزوح في محاولة للحصول عليها. ومن أهم تلك الأبعاد: **أزمة الأمن** بشكله الضيق، فالنازحين عرضه للعنف المباشر نتيجة للحرب الدائرة في تلك الدول من قصف وقتل أثناء المواجهات، بالإضافة إلى الاختفاء القسري والاغتصاب وتعرض الأطفال إلى ما يسمى بالتجنيد الممنهج لاستغلالهم كجنود في الحروب[4].

ففي سوريا نلاحظ من خرائط النزوح[5] أن النازحين يأتون من الشمال الشرقي وهي المحافظات التي تتركز فيها المعارك بين النظام والمعارضة وتنظيم الدولة الذي سيطر على بعض الأقاليم داخل سوريا، خاصة الرقة[6]. والأمر نفسه نجده في العراق،

---

[1] للمزيد حول النزوح في ليبيا، انظر:
http://www.brookings.edu/ar/events/2015/04/21-libya-displacement-crisis
http://www.unhcr.org/5592a8286.html
http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/libya/figures-analysis

[2] للمزيد حول النزوح في العراق، انظر:
http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/iraq/

[3] للمزيد حول النزوح في اليمن، انظر الرابط التالي:
http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/yemen/figures-analysis

[4] انظر الرابط التالي:
ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/.../syria_en.pdf

[5] خرائط النزوح في سوريا، انظر الرابط التالي:
http://reliefweb.int/map/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-northern-governorates-displacements-reported-1-sep-7

[6] عصام الخفاجي، اضمحلال دور المدينة في الثورة السورية، أوراق بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، إبريل 2016،على الرابط التالي:
http://www.arab-reform.net/ar/%D8%A7%D8%B6%D9%85%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-

فالمحافظات التي يسيطر عليها تنظيم الدولة هي الأعلى في نسب اللجوء والنزوح؛ حيث ينزح العراقيون إلى شرق العراق بشكل كبير[1].

أما في ليبيا فينزح الناس من مناطق النزاع إلى ما حول المدن الخالية من النزاع مثل بنغازي حيث يوجد بها ما يقرب من ربع عدد النازحين في ليبيا، مكونين جيوب حول المدن من الصفيح والخيم[2]. أما فيما يتعلق باليمن فينزح الناس نحو الشمال هربًا من الصراع[3].

يجب الأخذ في الاعتبار أن مشكلة الأمن تتبعها باقي الأزمات الإنسانية، ومنها **الأزمات الصحية**؛ ففي سوريا ونتيجة للحرب الدائرة والقصف العشوائي فإن حوالي 58% من المستشفيات العامة و49% من مراكز الرعاية الصحية الأولية إما تعمل بشكل جزئي أو أغلقت تماما[4]، مما يؤثر على مدى وصول الخدمات الطبية للنازحين، فضلا عن نوعيتها.

أما في ليبيا، فالوضع الصحي يتدهور بشكل كبير نتيجة الاضطرابات الأمنية التي تفرض على الأجانب من الطواقم الطبية مغادرة البلاد، وهؤلاء هم من كانت تعتمد عليهم وزارة الصحة الليبية في توفير الخدمات الطبية. فعلى سبيل المثال عندما قررت الفلبين سحب رعاياها من ليبيا البالغ عددهم ثلاثة عشر ألف شخص كان من بينهم ثلاثة آلاف يعملون في مجال الصحة. ومن جانب آخر تعاني ليبيا نتيجة للأوضاع الأمنية من نقص في الأدوية نتيجة تدهور معاملات الاستيراد والتصدير[5].

وفيما يتعلق بالعراق، فقد رفعت منظمة الصحة العالمية حالة الأزمة الصحية في العراق إلى الدرجة الثالثة وهي أعلى درجات السوء، نتيجة للصراع الدائر في العراق بين العديد من الأطراف وتنظيم الدولة، مما يؤدي بدفع مزيد من الناس إلى حالة النزوح هربًا من الصراعات المسلحة[6] والذي يزيد من فرص تعرضهم لمخاطر صحية نتيجة غياب الرعاية الصحية الكافية.

أما فيما يتعلق **بالأزمة الغذائية**، فنتيجة للحالة العامة التي تشهدها الدول الأربع السابق ذكرها، فإنه من الصعب الحصول على الغذاء بالنسبة للعديد من النازحين خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن الاضطرابات والصراع المسلح. وتتفاوت حالات الدول العربية السابق ذكرها في توفير الغذاء لمواطنيها سواء كانوا نازحين أم لا، فعلى سبيل المثال، نجد أنه في اليمن، ونتيجة لانتقال القتال في الموانيء، فقد قطعت البنوك الائتمان الذي كان يخصص لتمويل الشحنات الغذائية القادمة من الخارج مما يعرض البلاد إلى خطر المجاعة نتيجة للاضطرابات المالية التي تجعل من الصعب على البنوك الأجنبية أن تعالج المدفوعات اليمنية مقابل الغذاء[7].

%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[1] خرائط اللجوء والنزوح في العراق، انظر الرابط التالي:
http://reliefweb.int/map/iraq/iraq-operational-context-map-refugee-and-idp-locations-22-mar-2016

[2] للمزيد حول خرائط النزوح في ليبيا، انظر الرابط التالي:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wfp281962.pdf

[3] للمزيد حول خرائط النزوح في اليمن، انظر الرابط التالي:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wfp283261.pdf

[4] حول الأزمة الصحية في سوريا، انظر الرابط التالي:
http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/190854/#.Vy4SDvl94dU

[5] للمزيد حول الوضع الصحي في ليبيا، انظر الرابط التالي:
http://www.alarab.co.uk/m/?id=30677

[6] للمزيد حول الوضع الصحي في العراق، انظر الرابط التالي:
http://www.who.int/features/2014/iraq-population-displacement/ar/

[7] للمزيد حول الوضع الغذائي في اليمن، انظر التالي:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/3/5/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-

وفي سوريا، ونتيجة لتأثير الحرب على القطاع الزراعي الذي يشكل ما يقرب من 40% من القوى العاملة، فقد تحول جزء كبير من تلك القوى –وخاصة في مناطق النزاع التي تطال الريف– إلى عاطلين، مما أسهم في انخفاض الإنتاج الزراعي بشكل كبير ويتم الاعتماد حاليًا على المساعدات المنقولة من الحدود أو من الاستيراد[1]. ومن جانب آخر، فقد عمد النظام السوري إلى محاصرة بعض المناطق غير الموالية له حصارًا شديدًا حتى مات بعض سكان تلك المناطق من الجوع، فعلى سبيل المثال حاصر نظام الأسد مضايا ستة أشهر كاملة؛ حيث تم حرمان البلدة من المواد الغذائية والطبية ودخول المنظمات الإنسانية مثل الأمم المتحدة إلى حد أدخل البلدة في مجاعة متفاقمة بسبب الحصار ومات ما يقرب من خمسة وعشرون شخصًا من الجوع[2].

وإن كان سكان تلك المناطق يعانون من تلك الأزمات، فالنازحون يعانون من تلك الأزمات بشكل مضاعف نتيجة للتنقل المستمر بحثًا عن الأمن، بالإضافة إلى المعاناة المستمرة من الظروف المناخية التي تتعرض لها مخيماتهم، مع ظروف التقسيم الطائفي داخل البلاد السابق ذكرها، وتلك المعاناة تتمحور حول الحفاظ على الحياة فقط دون التفكير في الحصول على سبل معيشية أفضل أو التفكير في المستقبل القريب أو المتوسط بالنسبة لهم وبالنسبة لأطفالهم؛ فعلى سبيل المثال يمثل التعليم أحد أهم الأزمات التي يعاني منها النازحون، فقد خرج أولادهم من مدارسهم أو جامعاتهم إلى أجل غير معلوم، بالإضافة إلى الصعوبات الجمة التي يواجهونها في محاولة الحصول على التعليم في المناطق التي نزحوا إليها.

فعلى سبيل المثال، في سوريا يضطر العديد من الأهالي إلى إرسال أبنائهم إلى مناطق أخرى من أجل التعليم نتيجة للحرب الدائرة، فينقل الآباء أولادهم من محافظة إلى أخرى من أجل التعليم أو يضطروا إلى تهريبهم خارج البلاد، أو يتم إيقاف تعليمهم تمامًا نتيجة العيش داخل مخيمات يصعب فيها الحصول على تعليم نظامي، أو يخضعوا إلى تعليم يرفضوه كما في المناطق المسيطر عليها تنظيم الدولة؛ حيث يتم إغلاق المدارس ومنع الدروس الخصوصية –التي يحاول بها الأهالي تعويض الأبناء عما فاتهم– تحت شعار أن النظام التعليمي بعثي كافر ويجب استبداله بنظام شرعي لا تلقى فيها الفتيات حظًا منه بل ويتم منع سفر الفتيات خارج المناطق المسيطر عليها التنظيم للتحصيل الدراسي حتى ولو برفقة محرم[3].

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

[1] حول أزمة القطاع الزراعي في سوريا، انظر الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2015/06/04/ar-60866/ie1p

[2] حول حصار مضايا، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/1/3/%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B7%D8%A8%D9%82-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%B9-%D9%8A%D9%81%D8%AA%D9%83-%D8%A8%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7

[3] حول وضع التعليم في الرقة، انظر الرابط التالي:

http://www.jadaliyya.com/pages/index/23565/%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D8%B9%D8%A9

رابعًا: الأبعاد السياسية لظاهرة النزوح:

للنزوح أيضًا نتائج سياسية بجانب نتائجه الإنسانية، فالنزوح يؤثر على مستقبل التسويات في المنطقة نتيجة تغيير الوضع الديموغرافي وما قد ينتج عنه من تغيير جغرافي يعيد تشكيل الدول التي تعاني من ظاهرة النزوح بشكل كبير، خاصة مع وجود عدة طوائف داخل الدول، مما يسهل عملية تقسيم الدولة الواحدة على أساس طائفي.

ويعد التغيير الديموغرافي الكبير الذي شهدته بعض الدول العربية من أهم نتائج ظاهرتي اللجوء والنزوح خاصة. فعلى سبيل المثال، نجد في العراق أن موجات النزوح بدأت مع غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في 2003، وتزايدت مع أحداث العنف الطائفية في 2006، أدى ذلك إلى تغيير التركيبة السكانية في العديد من المدن، وتفاقم الوضع مع سيطرة تنظيم الدولة على ما يقرب من ثلث العراق التي قابلها انتشار مليشيات شيعية مسلحة، ووجود خلافات سياسية بين كتل وأحزاب تغلب عليها الصفة الطائفية، مما يؤدي بالناس للنزوح تبعًا للقومية والطائفة في سبيل الحصول على الأمن[1]، فكل طائفة تنزح إلى أماكن وجود نفس الطائفة رغبة في الأمن، فنجد أن المدن التي كانت تشهد تنوعًا طائفيًا مثل بغداد والموصل نجد أن الناس ينزحون منهما حسب الوضع الأمني، ففي الموصل وبعد سيطره تنظيم الدولة نزح منها سكانها خوفًا من البقاء تحت حكم التنظيم.

ومن أكثر المحافظات التي تشهد تغييرات ديمغرافية: نينوى وديالى وكركوك، وحزام بغداد. ففي نينوى توجد كل من الطائفة التركمانية من الطائفة الشيعية، والطائفة الكلدانية ويتبع سكانها الكنيسة الكاثوليكية وشهدت تلك المحافظة نزوح الإيزيدين منها نتيجة سيطرة تنظيم الدولة على الموصل. وفي محافظة ديالى، تتواجد الطائفة العربية السنية إلى جانب طوائف الأكراد الفيلية الشيعة وأقلية تركمانية تضم المكونين السني والشيعي وشهدت هذه المحافظة نزوح للطائفة السنية منها. ولم يسلم المسيحيون من عمليات النزوح، فانتقلوا من بغداد ومحافظات بالشمال والجنوب إلى دول الجوار وبعض البلدان الأوروبية[2].

أما سوريا فتشهد تحولات وتغييرات ديموغرافيه كبيرة نتيجة تزايد أعداد كل من اللاجئين والنازحين، فالصراع للسيطرة على كل من الأرض والناس على أشده داخل الحدود السورية والتغييرات الديموغرافية تبدو ممنهجة سواءً من جانب النظام، خاصة في مناطق دمشق وحلب وحمص؛ حيث يتم استهداف المدنيين ليضطروا للجوء أو النزوح منها هربًا من النظام ثم يتدخل بعض التجار الإيرانيين لشراء منازلهم ليتنقلوا لتشكيل أكثرية علوية، بهدف إعادة رسم التنوع الديموغرافي في سوريا[3]. ومن جانب آخر، نتيجة للقوانين والعقوبات الصارمة التي يفرضها تنظيم الدولة على مناطق سيطرته خاصة الرقة، تلك البلدة التي نزح منها أهلها على ثلاث

---

[1] تحولات ديموغرافية بعد عقد على غزو العراق، على الرابط التالي:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/148421/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2003

[2] علاء يوسف، التغيير الديموغرافي ... آلية طائفية لتمزيق العراق، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/11/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%B2%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

[3] عمر كوش، الهدن والتغيير الديمغرافي في سوريا، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/1/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

هجرات آخرها سميت بهجرة اليأس نتيجة استمرار سيطرة التنظيم عليها وفشل كل المحاولات في استعادتها، ويقوم التنظيم بتسكين الرقة عناصره من العراق ومختلف دول العالم رغبة في إحكام قبضته على المدينة وذلك سيؤثر بالتبعية على التركيبة السكانية التي كانت موجودة من قبل وأثرها على مستقبلها[1].

إن التغيير الديمغرافي يؤثر بشدة على مسار التسويات للدول العربية، فعادة ما يتم التفاوض حول الوضع الراهن ومدى استقراره واستمراريته؛ حيث يصر كل طرف على ما حققه على الأرض ليتم التفاوض بشأنه، بل على الأرجح تتفق الأطراف المتصارعة على الدخول في الهدنات من أجل تغيير الوضع على الأرض لصالحها للتأثير في المفاوضات بشأن التسوية النهائية. وحسبما يبدو فكل من الأطراف المتصارعة في كل من العراق وسوريا تستخدم تلك الحيلة حسب رؤيتها للمسار المستقبلي لوجودها وكيفية استمرارها دون الأخذ بالاعتبار ما يؤول إليه حال المدنيين الذين يدفعون ثمن ذلك الصراع.

وهذا بالتالي يؤدي على المدى المتوسط والبعيد لتغيير جغرافي في المنطقة، خاصة وأن تلك الدول حسب مؤشر الدول الهشة العالمي لعام 2015، تدخل ضمن نطاق الدول الهشة التي تشهد تدهورًا ملموسًا[2] مما يدل على سهولة تطبيق سيناريوهات التقسيم، أو سيناريوهات جاهزة من الخارج سواء للتقسيم أو كيفية إدارة المناطق ذات التنوع الطائفي على تلك الدول.

خاتمة:

لم يكن من المتصور بالنسبة لشعوب المنطقة العربية عندما قاموا بثوراتهم أن يصل حال المنطقة للوضع الحالي سواءً لدول تعاني ثورات مضادة أو أخرى تعاني من حروب أهلية؛ ولكن بعد مرور خمس سنوات على الربيع وصل الحال لما هو عليه الآن خاصة في كل من سوريا والعراق وليبيا واليمن، دول هشة تعاني من موجات من الاضطرابات السياسية والاقتتال الداخلي وفرض التصورات الخارجية لتسويات المستقبل سواء على الصعيد السياسي وكيفية إدارة تلك الدول أو على صعيد الوضع الجغرافي والتغيير في حدود تلك الدول الذي من المتوقع أن يحدث نتيجة لتلك الاضطرابات، هذا بالإضافة إلى أن استمرار تلك الحالة من الممكن أن يؤدي إلى حرب إقليمية تعصف بالمنطقة مما سيدفع بالقوى الإقليمية والدولية لمحاولة فرض تسوية للحيلولة دون ذلك.

أما إذا نظرنا إلى حال الشعوب –وهذا محل التركيز هنا– فنجد أنها تعاني الأمرين، سواءً من لجوء ونزوح؛ وضعين غاية في الصعوبة للتعامل معهما وسط ذلك الكم من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة، فأي مجتمعات ستتكون نتيجة لذلك الوضع في المستقبل؟ هل سيتجه الوضع نحو مزيد من الطائفية والإثنية، أم أن هناك سبيل أمام الشعوب للخروج من ذلك المنزلق؟

---

1 للمزيد حول التغيير الديمغرافي في سوريا، انظر:

- بلال سليطين، أين سكان الرقة ثلاث موجات من الهجرة غيرتها ديموغرافيا، على الرابط:
http://assafir.com/article/492842
- مخاوف من التغيير الديمغرافي في سوريا، على الرابط التالي:
http://www.skynewsarabia.com/web/video/814326/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7
- سوريا: تحذيرات من تغييرات ديموغرافية ينتهجها النظام، على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2016/01/24/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85.html

2 الكتاب السنوي لمؤشر هشاشة الدول لعام 2015، على الرابط التالي:
http://library.fundforpeace.org/library/fragilestatesindex-2015.pdf

وإذا نظرنا لظاهرة النزوح فإن لها العديد من التأثيرات الآنية والمستقبلية؛ حيث تفرض التأثيرات الآنية العديد من التحديات على المجتمعات حيث تتعدد الأزمات الأمنية والغذائية والصحية ، بالإضافة إلى كيفية تعامل المجتمعات مع التنوع والطوائف المختلفة فيه أثناء الأزمات خاصة مع استهداف أطراف الصراع لطائفة دون أخرى بالعقاب الجماعي. أما النسبة للتأثير المستقبلي فيتركز في عملية التغيير الديموغرافي الذي تتبعه عملية تغيير جغرافي وإعادة تشكيل شكل المنطقة فيما بعد، مع العلم بأن عملية التشكيل التي تصاغ على الأرض الآن؛ من المرجح ألا تستمر نظرًا لاستمرار الصراع حول الوضع الطائفي في المنطقة على مدى المستقبل المتوسط والبعيد.

وفي الختام، فالسؤال المطروح الآن: هل من سبيل لإعادة المنطقة إلى ما كانت تأمله الشعوب ما قبل 2011، أم أن مسار الانزلاق هو السبيل الوحيد في ظل تلك الصراعات والأزمات ووجود تنظيم الدولة، بالإضافة إلى مساعدة بعض القوى الإقليمية للثورات المضادة وتزكية الحروب الأهلية؟

*****

اللاجئون السوريون: الأبعاد السياسية والإنسانية

أحمد شوقي*

مقدمة:

تعتبر أزمة اللاجئين السوريين واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية؛ فقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو 4,8 مليون شخص؛ يتوزعون بين عدد من دول الجوار ودول أخرى؛ فضلًا عن النازحين داخل الأراضي السورية والذين يقدر عددهم بنحو 6,6 مليون شخص حتى نهاية 2015[(1)]؛ بالإضافة إلى اللاجئين غير المسجلين لدى المفوضية.

وتتسم قضية اللاجئين السوريين بالتداخل والتشابك بين الأبعاد المختلفة للقضية؛ سواء بين السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو العسكري أو الثقافي أو القيمي أو الإنساني ...إلخ، وسواءً بين الوطني والإقليمي والدولي؛ ومن ثم تثير القضية إشكاليات متعلقة بالتداخل بين هذه الأبعاد؛ ومن أهم هذه الإشكاليات العلاقة بين السياسي والإنساني، أو التفاعل بين الأبعاد الإنسانية والسياسية؛ الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء على هذه الإشكالية ودراسة تأثيرها في مسار القضية والقوى الفاعلة فيها؛ من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي: كيف تسهم التفاعلات بين الأبعاد الإنسانية والسياسية في تشكيل خريطة توزيع اللاجئين السوريين؟ أو كيف تحدد هذه التفاعلات الأنماط المختلفة من استجابات الدول نحو هذه الأزمة؟ أو لماذا يتواجد اللاجئون بكثافة في دول دون أخرى؟

ويرتبط بهذا التساؤل عدد آخر من الأسئلة الفرعية أهمها:

كيف تطورت السياسة المصرية تجاه اللاجئين السوريين بعد انقلاب الثالث من يوليو 2013؟ كيف يمكن تفسير السلوك الخليجي تجاه اللاجئين خلال سنوات الأزمة؟ كيف أصبحت تركيا الملاذ المفضل للاجئين السوريين؟ وما تداعيات الاتفاق التركي الأوروبي على مسار أزمة اللاجئين؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تستدعي بداية التعرف على الملامح العامة لخريطة توزيع اللاجئين السوريين.

أولًا: خريطة توزيع اللاجئين السوريين:

للتعرف على خريطة توزيع اللاجئين السوريين يمكن الاستعانة بأحد النماذج الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[2]؛ كما هو مبين بالشكل التالي:

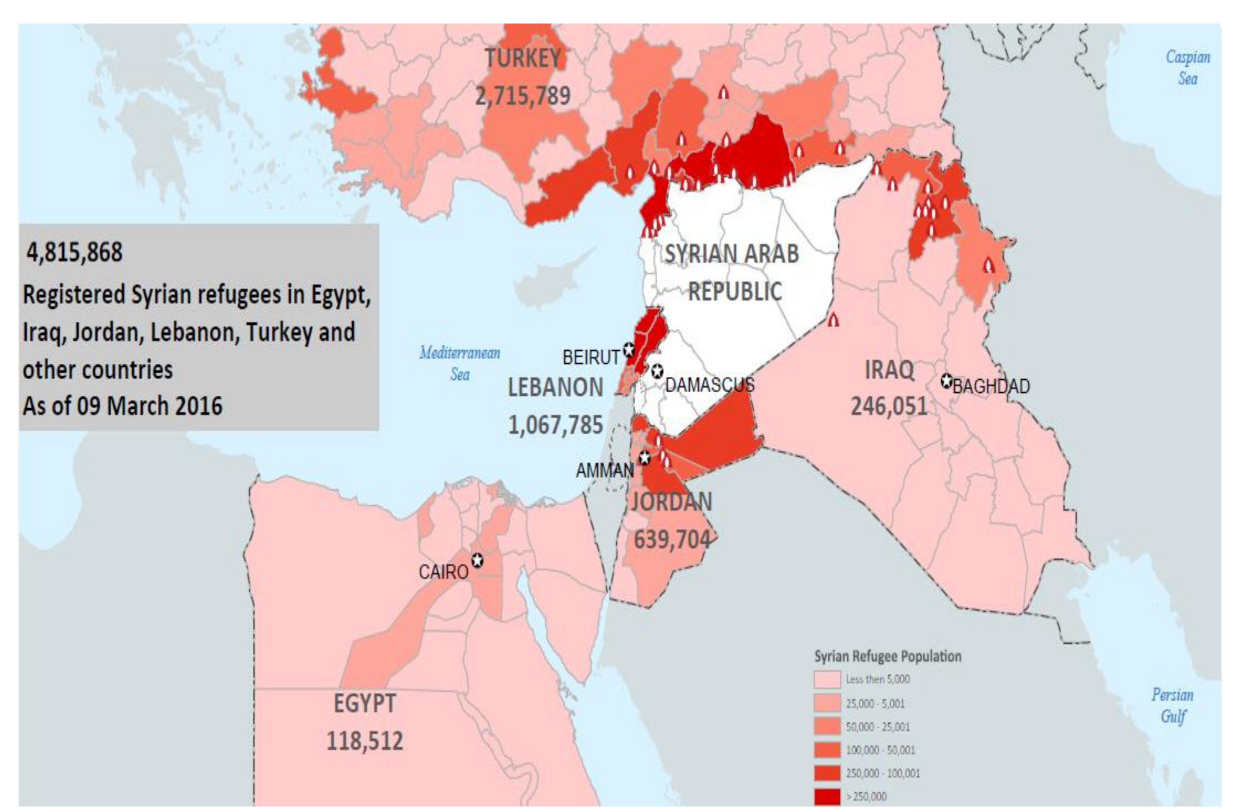
---

* باحث في العلوم السياسية.

1 قدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة عدد النازحين داخل الأراضي السورية حتى نهاية يونيو 2015 بنحو 7,6 مليون شخص. وقد بررت المفوضية هذا التراجع بعبور عدد من النازحين الحدود الدولية بحثًا عن اللجوء السياسي؛ فضلًا عن تكرار عمليات النزوح خلال 2015 من جانب نفس الأشخاص. انظر الرابط التالي:

http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/figures-analysis

2 Syria Situation Map as of 09 March 2016, at http://data.unhcr.org/syrianrefugees/documents.php?page=1&view=grid&Type%5B%5D=1&Search=%23SYRIAN+REFUGEES%23, Published on 11/3/2016.



خريطة توزيع اللاجئين السوريين بين عدد من الدول.. المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

توضح هذه الخريطة توزيع اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين حتى 9 مارس 2016؛ بين مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا وعدد آخر من الدول. وتفيد بأن عددهم بلغ نحو 4,8 مليون شخص. وتتصدر تركيا قائمة الدول التي يتواجد بها اللاجئون السوريون بواقع 2,7 مليون شخص، ثم لبنان بنحو 1,1 مليون شخص، ثم الأردن بعدد 639,7 ألف، والعراق بواقع 246 ألف، ومصر بعدد 118,5 ألف لاجئ.

وتشير بيانات المفوضية إلى أن عدد السوريين المتقدمين بطلبات لجوء إلى الدول الأوروبية خلال الفترة بين أبريل 2011 وديسمبر 2015 قد بلغ 897,6 ألف شخص؛ إذ تعتبر القارة الأوروبية أحد المقاصد المفضلة للاجئين السوريين؛ لكنه مقصد صعب المنال. ورغم محدودية هذا الرقم بالنسبة للرقم المسجل في تركيا –على سبيل المثال– إلا إن البيانات تشير إلى أنه تضاعف خلال الشهور الأربعة الأخيرة من 2015[1].

إن هذه الإحصاءات تطرح عددًا من الملاحظات المرتبطة بالتساؤلات التي سبق طرحها وأهمها:

- تحتل مصر مرتبة متأخرة من حيث عدد اللاجئين السوريين المتواجدين بها؛ رغم تصريحات مسؤوليها بشأن تواجد نحو 500 ألف لاجئ سوري؛ يعاملون معاملة المصريين.
- غياب دول الخليج العربية عن قائمة الدول التي تستوعب اللاجئين السوريين؛ رغم تصريحات عدد منها الداعمة للإطاحة بالنظام السوري من جهة والمدعية استقبال أعداد هائلة من اللاجئين السوريين من جهة ثانية.

[1] See: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php

- إن تركيا أعلنت منذ بداية الربيع العربي انحيازها لخيار الشعب السوري وأعلنت عن دعمها للاجئين السوريين؛ لكنها تواجه انتقادات من جانب الأحزاب القومية المعارضة؛ كما تواجه انتقادات بشأن استغلال القضية للضغط على أوروبا لتحقيق مصالحها القومية. وقد تم التوصل مؤخرًا لاتفاق بين الجانبين؛ فما أهم الدلالات التي يحملها بالنسبة لهذه الانتقادات؟
- إن الأرقام الخاصة باللجوء في أوروبا تتعلق بطلبات اللجوء؛ سواء تلك التي تم البت أو التي لم يُبت فيها حتى الآن؛ كما جاء غالبيتها ضمن موجة من الهجرة غير الشرعية عبر حدود الاتحاد الأوروبي. وتعكس قضية اللجوء السوري في أوروبا بشكل خاص التفاعل بين الأبعاد المختلفة للظاهرة؛ سواء السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو الإنساني والقيمي والثقافي.

ثانيًا: اللاجئون السوريون في مصر قبل وبعد 3 يوليو 2013:

كيف تأثر اللاجئون السوريون بالتحولات السياسية في مصر؟ وكيف يتم استغلال الأزمة أو توظيفها سياسيًا؟

لم يتجاوز عدد اللاجئين السوريين في مصر المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين 118,5 ألف شخص. ويعتبر هذا العدد محدودًا للغاية مقارنة بما تشيعه السلطة في مصر حاليًا بشأن وجود نحو 5 ملايين لاجئ في مصر بينهم 500 ألف سوري[1]؛ بل إن متابعة تطور أعداد اللاجئين السوريين في مصر خلال فترة زمنية ممتدة توضح أن عددهم في تراجع مستمر، بعد أن سجل معدل نمو مرتفع خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي؛ فحينما تولى مسؤوليته رئيسًا لمصر، لم يتجاوز عدد اللاجئين السوريين في القاهرة 924 فردًا، لكن هذا العدد قفز إلى نحو 70,1 ألف لاجئ عند عزله، بزيادة 69,2 ألف فرد، بنسبة نمو تجاوزت 7688%[2].

ارتفع العدد خلال الشهور الثلاثة الأولى من حكم نظام 3 يوليو 2013 إلى 120,5 ألف، بزيادة تقارب الضعف، وهي نسبة تقل عن معدل الزيادة خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من حكم د. مرسي؛ فقد ارتفع خلالها عدد اللاجئين من 28,8 ألف إلى 70,1 ألف؛ بزيادة تصل لنحو 41,3 ألف لاجئ، بنسبة ارتفاع 143%[3].

وبمتابعة البيانات الرسمية؛ يتضح أيضًا أن معدل الزيادة في عدد اللاجئين الموجودين في مصر بعد فترة الشهور الثلاثة الأولى من عمر نظام الثالث من يوليو كان محدودًا مقارنة بما كان عليه من قبل، كما أخذ في التراجع في فترة متأخرة، فمنذ بداية أكتوبر 2013 حتى بداية يوليو 2014، تم تسجيل نحو 17,7 ألف لاجئ فقط في مصر، ليصل عددهم إلى نحو 138,2، بنسبة ارتفاع لم تتجاوز 14,7%.

وبناءً على ذلك؛ يمكن القول أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في مصر ارتفع بنسبة 97,1%، خلال عام كامل من حكم نظام 3 يوليو وهي نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بنسبة الزيادة في عهد د.مرسي. وخلال العام الثاني من حكم نظام 3 يوليو (العام الأول من حكم "السيسي" المباشر)؛ تراجع عدد اللاجئين السوريين في مصر إلى 132,4 ألف فرد، بانخفاض يصل إلى

---

[1] السيسي: لدينا 5 ملايين لاجئ استقبلناهم في هدوء.. ولا نمن على أحد، على الرابط التالي: http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/70/750452/الشارع-السياسى/أخبار/السيسي-لدينا--مليون-لاجئ-استقبلناهم-في-هدوء-ولا-نمن.aspx.

[2] The UN refugee agency (UNHCR), Syria Regional Refugee Response, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=8.

[3] Ibid.

5,8 ألف لاجئ، بنسبة تراجع 4,2%، وقد انخفض هذا العدد مرة أخرى إلى 118,5 ألف شخص وفق بيانات 9 مارس 2016 أي بتراجع يصل إلى 13,9 ألف شخص؛ بنسبة انخفاض 10,5%.

إن هذا التحليل البسيط للبيانات الرسمية يؤكد أن ادعاءات السلطة المصرية بشأن اللاجئين السوريين هي فقط من قبيل التوظيف السياسي للأزمة الإنسانية فضلًا عن الرغبة في الحصول على تمويل إضافي من المؤسسات الدولية المعنية باللاجئين.

لكن ما أسباب هذا التحول في الموقف تجاه الشق الإنساني للأزمة السورية؟

خلال فترة حكم د. محمد مرسي؛ حصل السوريون على مزايا عدة أهمها: حق الدخول دون الحصول على تأشيرة مسبقة، والمساواة مع المصريين داخل المؤسسات الصحية والتعليمية؛ ومن ثم تدفق اللاجئون بكثرة على مصر؛ مع الأخذ في الحسبان إمكانية تواجد أعداد كبيرة منهم غير مسجلين لدى المفوضية نظرًا لتساهل السلطات معهم.

لكن سلطة ما بعد 3 يوليو 2013؛ اشترطت عقب الإطاحة بالدكتور محمد مرسي ضرورة حصول السوريين على تأشيرة دخول مسبقة فضلًا عن الموافقات الأمنية، كما قامت بحملات مداهمة واعتقال للاجئين السورين غير الحاملين لبطاقات الإقامة السارية ومن ثم تم ترحيلهم فوريًا لدمشق؛ رغم أن بينهم فارين من التجنيد الإجباري وكذلك مطلوبين لقوى الأمن السوري على خلفية المشاركة في فعاليات الثورة، وقد شملت هذه الانتهاكات أطفالًا ونساءً[1]؛ لذا يمكن تفسير الزيادة في عدد اللاجئين خلال الشهور الأولى من حكم نظام 3 يوليو برغبة السوريين الموجودين في مصر بالفعل في تقنين أوضاعهم؛ عبر التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ تحسبًا لأي إجراءات مضادة من جانب السلطات الجديدة؛ كما حاول كثيرون منهم الخروج لملاذات أكثر أمنًا مثل تركيا أو أوروبا؛ رغم مخاطر الرحلة.

وقد شنت الأبواق الإعلامية للنظام الجديد حملة ممنهجة ضد اللاجئين السوريين؛ خاصة عقب الإطاحة بـ"مرسي" وخلال اعتصامات أنصاره؛ بهدف تهييج الشعب المصري ضدهم[2]. يقول أحد الإعلاميين المقربين لنظام السيسي للسوريين "إذا كنت دكر إيه إل جابك عندنا.. مش هتبقى جاي زي النتاية وتتدخل بمصر.. وإذا حصل هتاخد ثلاثين جزمة على راسك وقفاك ومش بالقانون"[3].

لم تكن هذه المواقف المتناقضة من جانب نظامين في مصر تجاه ذات الأزمة الإنسانية منفصلة عن الاعتبارات السياسية؛ فقد كانت لنظام د. مرسي مواقفه المعلنة لدعم ثورة الشعب السوري ورفض ممارسات نظام بشار الأسد القمعية، كما تأتي إجراءات نظام السيسي أيضًا منسجمة مع مواقفه السلبية تجاه ثورات الربيع العربي؛ بل إن تقارير تحدثت عن تصدير نظامه أسلحة إلى قوات الأسد في سوريا[4].

---

[1] حملات أمنية تلاحق اللاجئين السوريين بمصر،على الرابط التالي:
aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/3/حملات-أمنية-تلاحق-اللاجئين-السوريين-بمصر.

[2] مجلة فرنسية: مشاكل اللاجئين السوريين فى مصر بدأت منذ عهد مرسى،على الرابط التالي:
elbadil.com/2013/12/09/مجلة-فرنسية-مشاكل-اللاجئين-السوريين-ف/.

[3] صحيفة سويسرية: اللاجئون السوريون يعانون في مصر بعد الانقلاب،على الرابط التالي:
http://www.mubasher-misr.net/69462.htm/. والتصريحات للإعلامي يوسف الحسيني.

[4] النظام المصري يرسل أسلحة سرية إلى بشار الأسد،على الرابط التالي:
altagreer.com/النظام-المصري-يرسل-أسلحة-سرية-إلى-بشار/.

ثالثًا: الخليج.. مزايدات سياسية رغم تدني المعونات المالية:

لم تغِب دول الخليج العربية عن مشهد التوظيف السياسي لمعاناة الشعب السوري؛ فعلى سبيل المثال أعلنت السعودية استقبالها 2،5 مليون لاجئ سوري[1]؛ كما أكدت الإمارات العربية المتحدة استقبالها 100 ألف لاجئ[2]؛ لكن الغريب أن دول الخليج العربية لم يرِد ذكرها بقوائم الدول المستقبلة للاجئين السوريين؛ حتى إن منظمة العفو الدولية أعلنت أنه لا يمكن تأكيد التصريحات السعودية بشأن استيعاب هذا الرقم من اللاجئين[3].

وقد أثار تفاقم عدد اللاجئين السوريين إلى أوروبا وحوادث الغرق التي تعرضوا لها علامات الاستفهام حول الدور السلبي لدول الخليج العربية؛ خاصة أن عددًا منها أعلن دعمه لمطالب الشعب السوري بإزالة النظام الديكتاتوري؛ لكن الحقيقة أن هذا الدعم ليس إلا حلقة ضمن مسلسل الصراع الإقليمي بين السعودية وحلفائها من جهة وإيران وحلفائها من جهة ثانية؛ ولم يستهدف تمكين الشعب السوري من تولي زمام الأمور في وطنه؛ لذا عمل عدد من الدول على تسليح أطراف بعينها من قوى الثورة السورية وهي قوى غير إسلامية بالأساس أو ما يسمى بالمعارضة المسلحة المعتدلة.

ورغم أن دول الخليج تتباهى على الدوام بأنها تقدم الدعم المالي للاجئين السوريين بمبالغ كبيرة؛ تشير البيانات الرسمية المتوفرة لتدني إسهامات الدول الخليجية بشكل كبير واحتلالها مراتب متدنية على قوائم المانحين للشعب السوري؛ رغم الاحتياطات المالية الضخمة لديها؛ فخلال المؤتمر الرابع للمانحين بلندن الذي انعقد خلال فبراير 2016 –على سبيل المثال– أعلنت المملكة السعودية تقديم مساعدات بقيمة 200 مليون دولار في حين تقدمت الإمارات بـ 136 مليون والكويت بـ 100 مليون.

في المقابل؛ أُعلن عن تقديم مساعدات للشعب السوري بقيمة 1،4 مليار دولار من جهة الاتحاد الأوروبي و1،3 مليار من جانب ألمانيا و925 مليون دولار من الولايات المتحدة و730 مليون دولار من بريطانيا و287 مليون من النرويج[4].

وحتى الآن؛ سيواجه اللاجئ السوري عدة تحديات لو توجهت أنظاره نحو دول الخليج أهمها: ضرورة الحصول على التأشيرة ذات التكلفة المرتفعة، وفرص التوظيف المحدودة في ظل اتجاه دول الخليج للاعتماد على العمالة غير العربية؛ فضلًا عن الاتجاه لتقليل فرص التوظيف للأجانب لصالح المواطنين، وصعوبة أو استحالة التجنس للوصول لحياة مستقرة[5].

بالنسبة للدول العربية الأخرى؛ فإن لبنان والأردن كانتا من المقاصد الرئيسية للاجئين السوريين؛ لكن عددهم هناك يعتبر شبه مستقر منذ عدة أشهر بخلاف المتواجدين في تركيا وأوروبا الذين يتنامون بأعداد كبيرة. ويمكن تفسير الوضع في لبنان والأردن بانخفاض قيمة المساعدات الدولية المقدَّمة للاجئين هناك[6]، والاضطرار لتشغيل الأطفال، وصعوبات النفاذ لسوق العمل[7]، وكذلك التعرض لمخاطر عدم الاعتراف بجنسيتهم من جانب السلطات السورية مستقبلًا نتيجة صعوبات في استخراج شهادات ميلاد رسمية

---

[1] السعودية: استقبلنا 2,5 مليون سوري منذ بداية الأزمة،على الرابط التالي:
alarabiya.net/ar/saudi-today/2015/09/12.بالأدلة-هذه-مواقف-السعودية-مع-الشعب-السوري/html .

[2] الإمارات: استقبلنا 100 ألف لاجئ سوري وقدمنا 530 مليون دولار منذ بدء الحرب السورية، على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/10/uae-syria-refugee-aid .

[3] 5 مليون سوري منذ بداية الأزمة.. منظمة العفو لـCNN: لا يمكن تأكيد دقة هذه الأرقام، على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/12/saudi-has-taken-around-25-million-syrians-spa .

[4] أندري ماهيستش، الجهات المانحة تتعهد بتقديم أكثر من 6 مليار دولار أميركي للسوريين،على الرابط التالي:
http://www.unhcr-arabic.org/56b4c3c46.html.

[5] لماذا لا يفر اللاجئون السوريون إلى دول الخليج؟، على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150903_syrians_flee_gulf_states .

[6] برنامج الأغذية العالمي: أكثر من 200 ألف لاجئ سوري بالأردن توقفوا عن تلقي معونات لشح التمويل، على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/05/urgent-syria-jordan-refugees.

[7] Oxfam international, Op.cit.

في لبنان[1]؛ التي شددت أيضًا إجراءات الدخول للحد من تدفق السوريين، كما حصرت ممارسة عدد من المهن على اللبنانيين فقط لمنع السوريين من مزاولتها[2].

في مقابل ذلك؛ تمنح عدة دول عربية أخرى حق الدخول دون تأشيرة للسوريين وهي: السودان والجزائر وموريتانيا واليمن[3]؛ لكن أوضاع هذه الدول لا تجعلها ملاذًا مفضلًا للاجئين؛ الذين يفضلون التوجه نحو تركيا أو أوروبا.

رابعًا: الدعم التركي.. بين الدوافع الإنسانية وضغوط "السياسة":

تحتل تركيا المرتبة الأولى على قائمة الدولة الأكثر استيعابًا للاجئين السوريين؛ بفضل التسهيلات التي منحتها الحكومة التركية لهم وفي مقدمتها: تقديم الخدمات التعليمية والصحية بالمجان، والتغاضي عن عمل السوريين بالمؤسسات والشركات، وفتح باب الدخول دون تأشيرات مسبقة[4]؛ ومنح بطاقات هوية لتسهيل الحصول على المساعدات وتوسيع نطاقها لتشمل اللاجئين خارج المخيمات[5]، والتنديد المستمر بالتقاعس الدولي عن مساعدة اللاجئين وإيجاد حل للأزمة السورية.

ورغم ذلك؛ شهد الموقف التركي نحو اللاجئين السوريين بعض التغيرات وفي مقدمتها: فرض تأشيرة الدخول؛ نهاية ديسمبر 2015 على السوريين القادمين من دولة ثالثة في إطار التنسيق مع الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير النظامية[6]، فضلًا عن إغلاق الحدود في وجه الفارين من الصراع من حين لآخر. ويفسر محللون أتراك هذه الإجراءات برغبة تركيا في ضبط الوضع الأمني من جهة؛ بعد أن شهدت مدنها العديد من التفجيرات، والضغط على المجتمع الدولي لسرعة إنهاء الصراع في سوريا وإقامة منطقة عازلة داخل الحدود السورية من جهة أخرى[7].

ورغم هذا التفسير؛ كان من الأفضل اتخاذ إجراءات احترازية أخرى لضمان عدم تسلل عناصر خطرة للأراضي التركية، فضلًا عن أن تقاعس المجتمع الدولي وتواطؤه ليس مبررًا لمضاعفة معاناة اللاجئين السوريين؛ لكن ذلك لا ينفي في الوقت نفسه حقيقة أن تركيا تستوعب أكبر عدد من اللاجئين السوريين؛ بين مختلف دول العالم وأنها قدمت لهم ما لم تقدمه الدول العربية؛ حتى الغنية منها، وأن تركيا لا زالت الملاذ المفضل للاجئين السوريين؛ الأمر الذي يتضح من الرسم التالي والذي يوضح معدل تطور اللجوء السوري بعدد من الدول؛ مع العلم أن هذه البيانات تغطي الفترة الزمنية الممتدة بين 1 فبراير 2011 ونهاية سبتمبر 2015.

---

1 المفوضية السامة للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، لبنان: استعراض عام، على الرابط التالي:
http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc278c2.html.

2 لأول مرة.. لبنان يفرض تأشيرة دخول على السوريين، على الرابط التالي:
http://mubasher.aljazeera.net/news/2015/01/2015131139896756.htm.

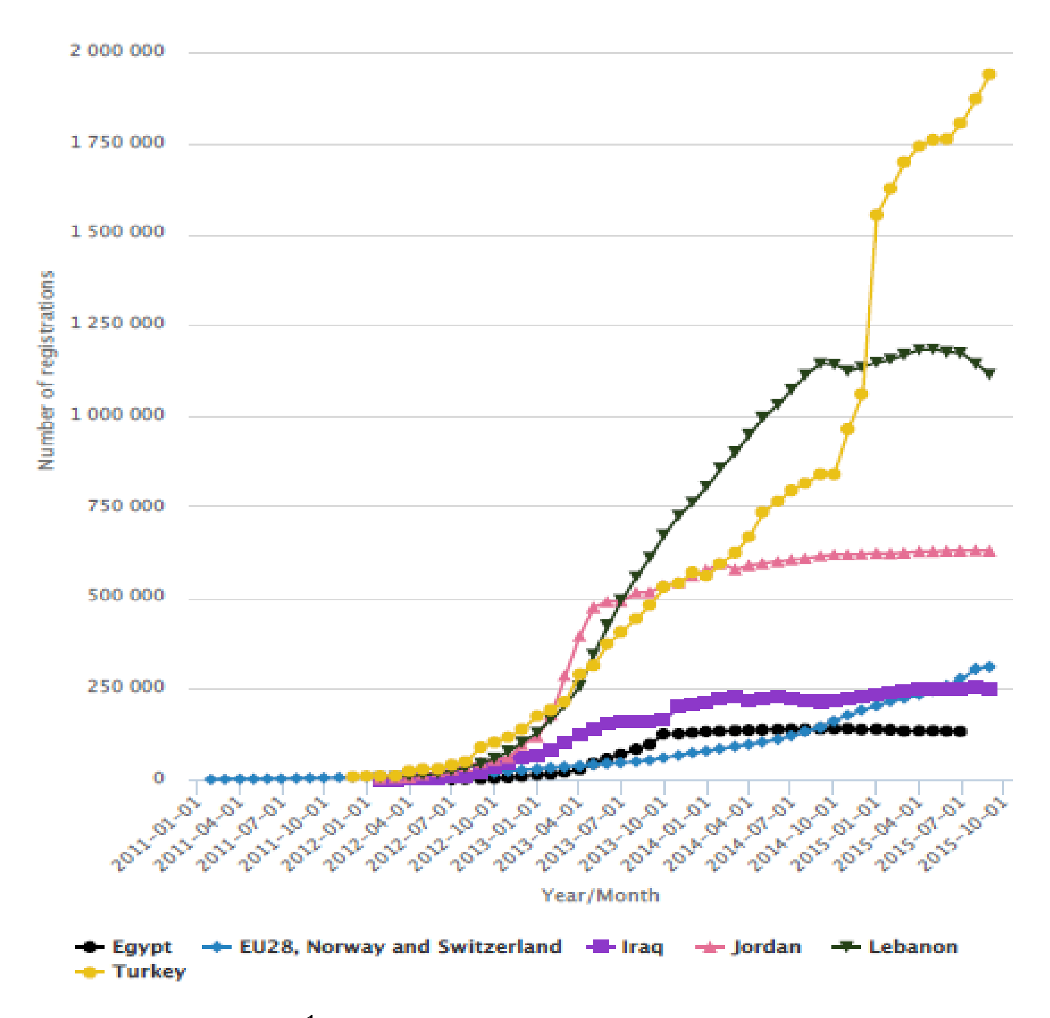
3 لماذا لا يفر اللاجئون السوريون إلى دول الخليج؟، مصدر سبق ذكره.

4 تركيا 2015| عام جديد على لاجئي الأزمة السورية في تركيا، على الرابط التالي:
http://www.turkey-post.net/p-11837./

5 اللاجئون السوريون في تركيا يحصلون على بطاقات هوية، على الرابط التالي:
http://aawsat.com/home/article/256641.اللاجئون-السوريون-في-تركيا-يحصلون-على-بطاقات-هوية/

6 تركيا تفرض تأشيرة دخول على السوريين، على الرابط التالي:
aljazeera.net/news/international/2015/12/30 .تركيا-تفرض-تأشيرة-دخول-على-السوريين/

7 معين نعيم، تركيا وقضية اللاجئين السوريين.. وجهة نظر، على الرابط التالي:
http://www.turkey-post.net/p-114940/



المصدر: مركز سياسات الهجرة[1]

من جهة أخرى؛ تستغل أحزاب المعارضة التركية قضية اللاجئين السوريين ضد الحزب الحاكم؛ بسبب طول فترة الأزمة والضغط على سوق العمل وارتفاع أسعار الوحدات السكنية وتكاليف المعيشة؛ نتيجة زيادة الطلب، كما تراجعت الحكومة عن منح السوريين إمكانية الوصول لفرص العمل بشكل رسمي لعدم تهييج الرأي العام.

واستغل السوريون الوجود في تركيا للانتقال بطرق غير شرعية إلى القارة الأوروبية؛ حيث تتحدث تقارير عن تغاضي "أنقرة" عن هذه الظاهرة للضغط على أوروبا للمشاركة في عبء إدارة الأزمة والإسراع بإنهاء الصراع في سوريا؛ لكن الطرفين توصلا مؤخرًا لاتفاق فهل سيصمد على أرض الواقع؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تستدعي بدايةً استطلاع تطورات ظاهرة الهجرة غير الشرعية واللجوء السوري لأوروبا خلال الأعوام الأخيرة وإسهام السوريين فيها.

خامسًا: الاستراتيجية الأوروبية.. المبادئ ومعوقات السياسة:

استقبلت القارة الأوروبية خلال 2015 أكثر من مليون مهاجر غير شرعي، ومنذ بداية 2016 أكثر من 163 ألف[1]. ويشمل هذا العدد المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين السياسيين من مختلف الجنسيات[2]. ووصل عدد اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة السورية وحتى الآن 897.6 ألف شخص.

---

[1] See: http://www.migrationpolicycentre.eu/migrant-crisis/focus-on-syrians/.

تحملت أوروبا أعباءً ضخمة سواءً للحد من موجات الهجرة واللجوء أو للتعامل مع من وصلوا بالفعل لأوروبا؛ حيث تتكبد القارة أعباءً للرقابة والإنقاذ وإدارة الأزمة. وقد سعت الدول الأوروبية لصياغة استراتيجية عامة للتعامل مع الأزمة؛ وتمثلت أهم السياسات المتبناة في: التمييز بين المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين السياسيين، وإقامة مراكز الإيواء، والتوطين، والترحيل.

بالنسبة للتوطين؛ فإن الأمر يتعلق بتوطين جانب من اللاجئين وليس الجميع، وتستوعب ألمانيا النسبة الأكبر منهم. ويدور الحديث عن توطين مؤقت للاجئين في بعض المجتمعات، لحين انتهاء الحرب والصراع الدائر المتسبب في موجات النزوح واللجوء؛ ليتم بعد ذلك البت في ترحيلهم أو دمجهم. وقد واجهت حكومة المستشارة الألمانية "ميركل" حملات دعايا سلبية من جانب التيارات والحركات المعادية للاجئين؛ بسبب رفضها وضع حد أقصى للعدد الذي يمكن استيعابه، كما شاركت بعض وسائل الإعلام في هذه الحملة؛ متهمة إياها بتعريض هوية المجتمع الألماني لـ"الخطر الإسلامي". ويبدو أن هذه الحملات آتت أكلها؛ حيث تبدي كافة الدول بشكل مستمر رغبتها في الحد من تدفقات اللجوء والهجرة غير الشرعية؛ الأمر الذي تمت ترجمته مؤخرًا في الاتفاق الأوروبي–التركي.

بالتوازي مع ذلك؛ تبنى أعضاء الاتحاد الأوروبي تعديلات تشريعية للتعامل مع الأزمة مثل: إعادة النظر في اتفاق دبلن الذي ينص على أن أول دولة أوروبية يصل إليها اللاجئ هي المسؤولة عن البت في طلب لجوئه، بالإضافة لقوانين الهجرة واللجوء بألمانيا والدنمارك.

وللحد من تدفقات اللجوء والهجرة غير الشرعية بشكل عام؛ غلب على السياسات الأوروبية الطابع الأمني، من خلال التركيز على الأدوات الأمنية في إدارة الملف؛ لتشديد الرقابة على طرق ومداخل المهاجرين غير الشرعيين لمنع تدفقهم وتعقب شبكات التهريب، وتشغيل دوريات أمنية في البحر المتوسط لمنع تقدم سفن المهاجرين إلى القارة الأوروبية[3]، كما تصاعدت دعوات اللجوء إلى الخيار العسكري، من خلال استخدام قطع بحرية وجوية لضرب المراكب التي تستخدمها شبكات التهريب[4]، بالإضافة لإقامة الحواجز والأسوار بطول الحدود ببعض الدول، كما يقدم الاتحاد الأوروبي أيضًا مساعدات مالية لتحسين الظروف المعيشية للاجئين في الدول التي نزحوا إليها للمرة الأولى، بهدف الحد من تدفق موجاتهم إلى أوروبا.

ومن الطبيعي أن تحاول أوروبا حماية حدودها ومنع موجات الهجرة إليها؛ لكن حين يتعلق الأمر باللجوء السياسي الناجم عن الصراعات والنزاعات المسلحة؛ فلا بد أن تكون للدول التي تحترم حقوق الإنسان سلوك آخر؛ لكن يبدو أن أوروبا تسير في تحقيق أهدافها بشأن اللجوء مدفوعة من جهة بضغوط الشعارات الأوروبية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان أي الاعتبارات الإنسانية، ومقيدة من جهة ثانية باعتبارات الحفاظ على هوية أوروبا؛ في ظل تصاعد نفوذ تيار "اليمين المحافظ"؛ الأمر الذي أدى لانقسام القادة الأوروبيين فيما بينهم بشأن الوسائل لا الغايات.

---

[1] http://migration.iom.int/europe ./

[2] وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئ السياسي هو المهاجر إلى أوروبا أو إلى أي مكان آخر هربًا من الصراعات المسلحة والحروب أو مناطق الإبادة والبلاد التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية تستهدف بالضرر معارضيها، ومن ثم فهو يهاجر بحثًا عن مكان آمن، بغض النظر عن كونه سافر بطريقة شرعية أو غير شرعية، لأن هدفه الرئيسي هو البحث عن الأمن، في حين أن المهاجر الاقتصادي هو من هاجر بحثًا عن فرصة عمل وحياة أفضل، ولا توجد مشكلات إذا سافر بطريقة قانونية لكنه غالبًا يتعرض للترحيل إذا سافر بطريقة غير شرعية.

[3] رشيد خشانة، أوروبا والخيار العسكري في مجابهة الهجرة غير النظامية، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات،** 2015/8/16

[4] **المرجع السابق.**

سادسًا: الاتفاق التركي الأوروبي.. الملامح والانتقادات والتوقعات:

توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق مع تركيا لمعالجة قضية الهجرة غير الشرعية بشكل عام واللجوء السوري بشكل خاص؛ حيث ينص الاتفاق على: ضبط الحدود التركية لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين وإعادة الذين يصلون منهم من تركيا إلى اليونان، وتوطين لاجئ سوري واحد من تركيا في الاتحاد الاوروبي مقابل كل سوري يعاد إلى تركيا من اليونان وصرف 6 مليارات يورو لتركيا لمساعدتها في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين؛ كما لم يخلُ الاتفاق من مضامين سياسية، فقد نص على: تسريع الإجراءات الخاصة بدخول تركيا منظومة "شنغن" التي يتنقل بموجبها المواطنون الأوروبيون دون الحصول على تأشيرة دخول مسبقة واتخاذ الخطوات الكفيلة بالاستعداد لإصدار قرار بفتح فصول جديدة من مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي[1].

لكن الاتفاق تعرض لعدة انتقادات أهمها: النص على حد أقصى للاجئين الذين يمكن لأوروبا توطينهم بواقع 72 ألف لاجئ، كما إن الاتفاق لم يضع خطة لاستيعاب هذا العدد في ظل تحفظ عدد من الدول على سياسة التوطين، فضلًا عن حرمان اللاجئين الذين قد يصلون لأوروبا بطريقة غير شرعية من فرصة الحصول على حق اللجوء هناك، كما إنه من المتوقع أن يدفع تنفيذ الاتفاق اللاجئين لسلوك طرق أكثر خطورة؛ عبر البحر المتوسط[2]، كما تحفظت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين من قبل على مضمون الاتفاق؛ مع احتمالية التهجير الجماعي للاجئين[3].

ويواجه تطبيق الاتفاق عددًا من التحديات أهمها: ضعف احتمال انضمام تركيا لمنظومة شنغن بنهاية يونيو 2016؛ لأن معايير الانضمام تتضمن ضرورة اعتراف تركيا بقبرص اليونانية، فضلًا عن استبعاد تحقيق تقدم ملموس في محادثات الانضمام للاتحاد الأوروبي؛ مما قد يؤدي لتغاضي تركيا عن موجات جديدة من الهجرة[4]؛ خاصة أنه لا يوجد إطار محدد لتنفيذ الاتحاد الأوروبي التزاماته نحو اللاجئين.

خاتمة– حول تكييف الأزمة:

بغض النظر عن الاعتبارات السياسية المتعلقة بالتوظيف السياسي والاستغلال لقضية اللاجئين السوريين؛ لا يمكن إنكار أهمية البعد الإنساني المتصل بالقضية لأنه مرتبط بالحفاظ على الحياة وتخفيف المعاناة والمساعدة في توفير الاحتياجات اللازمة للمحتاجين والمرضى، وضمان مستقبل شبه مستقر للأجيال الجديدة؛ خاصة إذا طال أمد الصراع.

لكن ذلك لا يعني تجاهل البعد السياسي للأزمة أو القضية موضع الاهتمام؛ إذ يتم أحيانًا التضخيم من حجم المعاناة الإنسانية والحاجة إلى المساعدات للإيهام بأن هذه هي المشكلة الحقيقية؛ كما يحدث حاليًا في الأزمة السورية؛ إذ تدور كثير من التصريحات حول هذا البعد فقط مع تجاهل جوهر الأزمة وضرورة حلها انطلاقًا من إدراك هذا الجوهر.

إن جوهر الأزمة السورية ليس فقط معاناة اللاجئين والنازحين وكيفية التخفيف منها؛ لكنه يتمثل في أن شعبًا انطلق في مظاهرات سلمية ضمن موجة الربيع العربي؛ مطالبًا بالحرية والديمقراطية والكرامة؛ عن طريق إسقاط نظام مستبد تربع على عرش سوريا لسنوات طويلة؛ ارتكب فيها مجازر بشعة ضد المواطنين؛ فقابله هذا النظام المستبد بآلة قمعية مع توظيف إمكانيات الدولة لسحق المطالب الشعبية؛ وفي مقدمتها قوات الجيش والشرطة؛ رغم أن هذه القوات كان من المفترض أن تدافع عن الشعب لا أن تسحقه.

---

1 اتفاق المهاجرين الأوروبي التركي يدخل حيز التنفيذ، على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/03/160319_migrant_deal_comes_into_effect .

2 أماني السنوار، هل ينجح الاتفاق الأوروبي التركي حول اللاجئين؟، على الرابط التالي:
aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/3/21 .هل-ينجح-الاتفاق-الأوروبي-التركي-حول-اللاجئين/

3 المفوضية تعرب عن مخاوفها إزاء خطة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا،على الرابط التالي:
http://www.unhcr-arabic.org/56dfe22d6.html .

4 أماني السنوار، مصدر سبق ذكره.

نتيجةً لذلك؛ اضطر المتظاهرون للدفاع عن أنفسهم فحملوا السلاح؛ فيما تدخلت قوى إقليمية ودولية للحفاظ على النظام الديكتاتوري في سوريا؛ وفي مقدمتها: إيران وروسيا؛ وسط تغاضٍ من المجتمع الدولي ومنظماته عن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق المدنيين وممتلكاتهم. وفي وسط هذه التطورات؛ تدخلت جماعات مسلحة لدعم الجبهتين.

وفي خضم هذه الأزمة وتطوراتها؛ نشأت أزمة اللاجئين والنازحين السوريين؛ دون أن تنفي جوهر القضية وهي الرغبة في التحرر من الاستبداد والتبعية للخارج؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة الوعي بهذه الحقيقة وعدم التعاطي مع المحاولات المختلفة لتغييبها؛ لأن التخفيف من المعاناة الإنسانية لا يعني بالضرورة التنازل عن المطالب المشروعة للسوريين.

إن استيعاب هذه الحقيقة أمر ضروري لأن معظم قضايا الأمة العربية والإسلامية، خاصة تلك المتعلقة بالتحرر من الاستبداد والاحتلال والتبعية، يتم إعادة تكييفها لإبعاد الاهتمام عن الجوهر إلى قضايا أخرى فرعية؛ كما يحدث في الحالة الفلسطينية أو الأفغانية أو العراقية.. إلخ.

*****

السياسات الرسمية المصرية والسعودية والتركية تجاه الهجرة السورية:

ما بين الاعتبارات الإنسانية والدوافع الأمنية و السياسية والاقتصادية

هبة محمد يوسف*

مقدمة

قامت الثورة السورية عام 2011 من أجل المناداة بالحرية وإسقاط نظام بشار الأسد؛ حيث كانت الثورة ضد الاستبداد والظلم والفساد والقمع، إلا أن النظام السوري لم يستجِب لتلك المطالب بل تجاهلها واتبع أساليب قمعية ضد الشعب السوري. وتفاقمت الأزمة وتعددت الأطراف والجماعات المتحاربة سواءً من الداخل أو من الخارج وتحولت الثورة إلى حرب أهلية، ومع استمرار الحرب لما يزيد عن خمس سنوات نتج عنها دمار البلاد وتشتيت الشعب السوري واضطراره للهجرة الخارجية سواء إلى دول عربية في المحيط الإقليمي أو دول أوروبية، وذلك سعيا نحو الأمن ومستقبل أفضل.

ويركز هذا التقرير على سياسات كل من مصر والسعودية وتركيا تجاه المهاجرين السوريين داخل إقليم كل من الدول الثلاث، إلى جانب رد فعل السوريين تجاه تلك السياسات المتبعة. وسبب اختيار تلك الدول هو أن تلك الدول ازدادت فيها الهجرة السورية في فترة من الفترات، واختلفت كل دولة في تعاملها تجاه المهاجرين السوريين؛ فمنهم من احتوى السوريين، ومنهم من فرض القوانين والإجراءات التعسفية ضدهم، على الرغم من أن الدول الثلاث دول إسلامية. وسيجيب التقرير عن عدة أسئلة منها: ما دوافع الهجرة؟ كيف تعاملت الدول الثلاث مع الهجرات السورية إليها؟ ما رد فعل المهاجرين السوريين تجاه تلك السياسات؟ وما أبعاد المقارنة بين تلك الحالات الثلاث على ضوء إشكالية العلاقة بين الاعتبارات الإنسانية والدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية؟

وإذا كانت هذه الإشكالية تقع في صميم الاهتمام بالسياسات الأوروبية الوطنية والجماعية تجاه موجات الهجرة واللجوء التي تتدفق عليها، إلا أن هذه الإشكالية تزداد أهمية وتكتسب طابعًا خاصًا فيما يتصل بسياسات الدول الغربية والإسلامية: أي الجوار الحضاري للشعب السوري المنتمي لنفس الدائرة الحضارية.

أولًا: دوافع الهجرة السورية

إن لفظ "الهجرة" في اللغة العربية يعني الخروج من الأرض، وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيًا وراء الرزق والأمن. وقد نصّت الأمم المتحدة في تعريفها للهجرة على أنها شكل من أشكال الانتقال الجغرافي والمكاني المتضمن تغير دائم لمحل الإقامة الاعتيادية بين وحدة جغرافية وأخرى، كما أنها حركة انتقال السكان من أرض تدعى منطقة الأصل إلى منطقة أخرى تدعى منطقة الوصول ويتبع تلك الحركة تغيير في محل الإقامة، وتختلف تلك الحركة من حيث مدى المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه[1].

إلا أن مفهوم الهجرة يتداخل الآن مع مفاهيم أخرى مثل اللجوء والنزوح. ولكن لهذه المفاهيم قواعد إدارتها والتمييز بينها. كما أن للهجرة أنماط وأشكال ومنها الهجرة القسرية، وهي واحدة من أشكال الانتقال الجغرافي للسكان تحدث في مناطق عديدة

---

*طالبة ماجستير علوم سياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

[1] UNITED NATIONS ,multilinq Demoqraphic Dicbionary 1958,p. 76.

من العالم ولأسباب شتى. وعلى هذا الأساس يمكن إعطائها تعريف يتلائم وخصائصها، على أنها النزوح الإجباري (الاضطراري أو الاختياري) للسكان بصورة فردية أو جماعية لأسباب طبيعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية قاهرة يترتب جراءها تغيير محل الإقامة بصورة مؤقتة أو دائمة.

وتتعدد أشكال الهجرة تبعا للظروف المسببة لها، كما أنها تحدد طبيعة كثافتها واتجاهاتها المكانية، كما تختلف وفق مستوى الانتقال الجغرافي. **ولذا يمكن تصنيفها إلى نوعين**[1]: **الهجرة القسرية الخارجية** وتعني انتقال السكان المهجرين واجتيازهم الحدود الدولية، وتحدث عندما يشعر السكان بوجود الاضطهاد وعدم المساواة، أو الضغط على حريته بشكل أو بآخر، أو لمطاردته بسبب اعتناقه أفكار معينة وربما لتوقعه حدوث ذلك نتيجة لتغير نظام الحكم في بلده[2].

الهجرة القسرية الداخلية، وهي من أهم الحركات المكانية للسكان، وتعرف بأنها تغير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى أخرى، بقصد الاستقرار في بيئة جديدة. أو أنها تغير في محل الميلاد ومكان الإقامة الاعتيادية من منطقة سجل مدني إلى منطقة سجل مدني آخر وتحدث بصورة خاصة نتيجة زيادة مشاهد العنف والاضطهاد الطائفي في الدول ذات التنوع الإثني والعرقي والديني، ويعد هذا النوع من أخطر أنواع الهجرة لما يترتب عليها من آثار كبرى على المستوى الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي، وذلك لا يقتصر على منطقة الأصل بل حتى على منطقة الوصول[3].

وتعد الأزمات السياسية والاقتصادية والانفجارات الاجتماعية التي تشهدها دول العالم الثالث بشكل خاص والحروب والصراعات الأهلية، أبرز ما يدفع المواطنين إلى الهجرة، يضاف إلى ذلك الشعور بالحرمان السياسي، والحرمان من الحق في العيش الكريم، ومغريات الهجرة.

وتجمعت تلك العوامل في سوريا مما يشجع السوريين على الهجرة واللجوء إلى دول أخرى في محيطها الإقليمي أو الدوي. وقد دخل الصراع في سوريا عامه الخامس، و تستمر معه معاناة الأسر السورية المشتتة في الداخل والخارج، منذ بدء الأزمة السورية في مارس 2011. وتشير إحصاءات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عام 2014 إلى أن عدد السوريين الذي اضطرتهم الأزمة للنزوح في الداخل واللجوء إلى الخارج بلغ عشرة ملايين شخص من بينهم ما يقرب من أربعة ملايين شخص خارج البلاد، وستة ملايين نزحوا داخليًا[4].

---

[1] opcit ,p.1.

[2]. عبد علي خفافو عبد مخورالريحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1986، ص 288.

[3]. اسحق القطب، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي، المعهد العربي للإنماء والمدن، المؤتمر الخامس، مدينة الرباط، المملكة المغربية، 1986، ص5.

[4] للمزيد حول أعداد السوريين الذين لجؤوا خارجيًا، أو نزحوا داخليًا، انظر الروابط التالية:

http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/

http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

وتتعدد دوافع الهجرة السورية[1]:

- الهرب خوفا من الموت والاعتقال، حيث يغيب الأمن والقانون والعدالة، مما يجعل الحق في الحياة والحقوق الأخرى بطبيعة الحال موضع تهديد حقيقي. وبعد انطلاق الاحتجاجات الشعبية ضد النظام منذ 2011 شكّل الموت العشوائي سببا رئيسيًا للهرب؛ حيث أصبح كل السكان الموجودين في المناطق الثائرة على النظام عرضة للقصف بالصواريخ والغازات السامة وسلاح القناصة دون تمييز، بالإضافة إلى القتل الممنهج الذي تمارسه القوات التابعة للنظام السوري والمليشيات الأجنبية المتحالفة معها.
- استمرار الأزمة مع غموض المستقبل في سوريا بين تجاهل المجتمع الدولى وعدم جدية المجتمع العربي لوضع حلول للأزمة واستمرار جرائم الحرب، مما أدى إلى انعدام الأمل لدى السوريين في التوصل إلى حل قريب لقضيتهم.
- البحث عن حل لقضية الوثائق الثبوتية وخاصة جوازات السفر التي تشكل الدافع الأساسي للهجرة واللجوء إلى الدول الصناعية، وقد تعاملت السلطات السورية مع الوثائق الثبوتية باعتبارها منحة أو أداة عقاب للمواطن السوري، وتعاملت بتعسف مطلق في إصدار هذه الوثائق حيث منعتها كأسلوب لمعاقبة المعارضين في الداخل وملاحقتهم والضغط عليهم، كما استخدمتها كأسلوب للمكافأة وشراء الذمم. إن غياب الوثائق الرسمية وخاصة جواز السفر أو انتهاء صلاحيته أزمة حادة سواء للاجئين أو المهاجرين المقيمين في الدول العربية، حيث إن المقيمين في معظم الدول العربية لا يتمكنون من تجديد إقامتهم، كما إن عدم امتلاك جواز سفر ساري المفعول يمنع المقيمين خارج دولهم من صرف أي شيكات أو سحب مبالغ نقدية من البنوك أو فتح حسابات بنكية أو حتى القدرة على إتمام العقود والمعاملات المالية مثل شراء سيارة أو عقار، وقد أدت أزمة الوثائق السورية إلى دفع المهاجرين السوريين للتفكير في اللجوء إلى الدول الصناعية كي يتمكنوا من حل مشكلة الوثائق بشكل أساسي.
- الدوافع الإنسانية والبحث عن حياة كريمة وعن فرص حياة أفضل؛ حيث إن الحرب في سوريا أدت إلى خسارة كثيرين لأملاكهم وبيوتهم وتشريد عائلاتهم وأسرهم وبالتالى لم يعد لديهم ما يخسرونه في حالة هجرتهم إلى دولة أخرى.
- التسهيلات القانونية من الدول المستضيفة خاصة من بعض الدول الأوروبية تدفع المزيد من السوريين للهجرة إليها للاستفادة من تلك التسهيلات والامتيازات التي تقدم لهم.

وقد لجأ السوريون لعدد من الدول العربية والإسلامية بحثا عن الرزق والأمن منذ بداية الحرب الأهلية، وسنتناول السياسات الرسمية المصرية تجاه المهاجرين السوريين ثم السياسة الرسمية السعودية ثم السياسة التركية.

ثانيًا: السياسة المصرية تجاه الهجرة السورية:

لم تتبع مصر سياسة واحدة تجاه الهجرات السورية؛ حيث اختلفت سياستها باختلاف القيادة الحاكمة للبلاد، نتيجة لعدم استقرار الوضع السياسي الداخلي المصري، حيث شهدت مصر تغيرات داخلية كثيرة. ويمكن القول أن سياسة الرئيس محمد مرسي نجحت في احتواء السوريين وتوفير تسهيلات لهم على عكس سياسة الرئيس الحالي التي اعتمدت على فرض قوانين تعسفية وتقييد حرية دخول السوريين، مع انتهاك حقوقهم.

---

[1]. اللجنة السورية لحقوق الإنسان، رحلة اللجوء السوري: انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب، www.shrc.org، 2014، ص: 6-7.

1. السياسة المصرية في عهد مرسي:

تبلورت هذه السياسة على أكثر من مستوى:

- **المستوى السياسي:** أظهر الرئيس محمد مرسي دعمه المطلق للمعارضة السورية في صراعها ضد نظام بشار الأسد؛ حيث قطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق وأغلق السفارة التي تم فتحها لاحقًا بعد 3 يوليو. ترتب على هذا الموقف السياسي خطوات عملية بدأت في 2012 بقرار مجلس الشعب المصري تجميد العلاقات مع مجلس الشعب السوري، ثم عقدت لجنة العلاقات العربية في المجلس لقاءً مع ممثلي فصائل المعارضة السورية في الشهر ذاته. لم تكتفِ القاهرة بذلك، بل خطت خطوة أخرى تمثلت في استدعاء سفيرها من دمشق وإبقائه في مصر، وأعلن رئيس مجلس الشعب سعد الكتاتني خلال كلمة له أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في الكويت أن مجلس الشعب يجري تنسيقا مع ممثلي الثورة السورية، وطرح مبادرة لحل الأزمة السورية في خطوة تعكس النشاط الدبلوماسي المصري حيال الأزمة السورية، متضمنة عدة نقاط منها: ضرورة حل الأزمة من خلال حوار سياسي جاد ودعم الشعب السوري ورعايته خارج أرضه وتوحيد فصائل المعارضة[1].
- **المستوى الخدمي/ الاجتماعي:** كان يتم التعامل مع السوريين من قبل على السواء مع المصريين، من حيث الالتحاق بالمدارس الحكومية أو التسهيلات في الرعاية الصحية، وفي ظل إدارة مرسي سمح للسوريين بدخول مصر بجوازات سفرهم فقط، وكان مرحبا باستقبالهم من قِبل الدولة والمجتمع على نطاق أوسع.
- **المستوى الاقتصادي:** نجح السوريون في الاندماج بسهولة داخل المجتمع المصري، وأقاموا مشروعات تجارية مثل المطاعم والمقاهي[2].

لذا، فقد شكلت مرحلة محمد مرسي دعمًا واضحًا للمعارضة السورية، وكانت القاهرة ملاذا آمنًا ليس فقط لشخصيات المعارضة، بل لكثير من السوريين الذين وجدوا في مصر أكثر الأماكن راحة بسبب التسهيلات الممنوحة للسوريين من جهة، ولتقارب البيئتين المصرية والسورية في مستوى المعيشة من جهة ثانية. واتخذ العديد من السوريين نهج عدم تسجيل أنفسهم كلاجئين مع الأمم المتحدة، وطلب الإقامة الرسمية من الحكومة المصرية[3].

2. السياسة المصرية في عهد السيسي:

- **المستوى السياسي:** التقى وزير خارجية مصر سامح شكري بالرئيس السابق "للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" هادى البحرة، في ديسمبر 2015، الذى كان يسعى لتوحيد رؤية المعارضة السورية للخروج بوثيقة للاتفاق على موقف واحد حيال حل الأزمة السورية، و لكن الخارجية المصرية لم تعلن رسميًا تنظيم المؤتمر والأطراف المشاركة فيه وتم الاتفاق على عقد مؤتمر للمعارضة السورية، ونفى الائتلاف الوطني لقوى الثورة تلقيه أي دعوة للحضور[4]،

---

1. حسين عبد العزيز، السياسة المصرية تجاه الازمة السورية، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/18، 2015.

2. **هالة بسيم، مجلة فرنسية: مشاكل اللاجئين السوريين فى مصر بدأت منذ عهد مرسي**، http://elbadil.com/2013/12/09، 2013.

3. موقع عذير، **تقريرعن وضع اللاجنيين السوريين فى مصر**،https://aazer.org/2013/09/10/، 2013.

4. المرجع السابق

مما يدل على عدم التواصل الجيد من جانب وزارة الخارجية مع قوى الثورة والمعارضة وعدم اهتمامها الكافي بحل الأزمة السورية والدعم المعنوى لممثلي المعارضة السورية في مصر.

وقد ظهر الموقف المصري الواضح من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عندما لم يوجه دعوة له لحضور أعمال القمة العربية التي عقدت في القاهرة 2015، ومنع بعض أعضاء الائتلاف من دخول القاهرة بدعوى إهانة مصر[1]، وكانت سياسة مصر السياسية تتمثل في تطويق المعارضة الراديكالية، وفي المقابل جرى انفتاح نحو النظام تمثل في استقبال القاهرة وفدًا سوريا رسميًا في ديسمبر2014 برئاسة عماد الأسد رئيس الأكاديمية البحرية في اللاذقية، في خطوة تحمل من الدلالات السياسية ما يكفي، رغم وصف إعلام القاهرة لها بأنها زيارة روتينية[2].

- **المستوى الإعلامي الرسمي/ الخاص:** نشرت بعض الشائعات بتورط السوريين بشكل كثيف في المظاهرات المؤيدة للدكتور محمد مرسي، ونتج عن ذلك قيام بعض الإعلاميين بتهديد السوريين بالاعتداء قبل 30 يونيو، وازداد الأمر سوءا بعد الإطاحة بمحمد مرسي. وأشيع في بعض القنوات الإعلامية أن 60% من حشود الإخوان المسلمين سوريين ونشرت خطاب الكراهية من خلال ربط السوريين بالإخوان والهجوم على اللاجئين باعتبارهم سببًا لعدم استقرار البلاد، ناهيك عن العديد من المؤشرات عن مساندة اتجاهات إعلامية وحزبية لنظام الأسد.

- **المستوى الأمني والقانوني:** تم اعتقال العديد من السوريين الذين كانت أوراقهم الرسمية غير سارية. وقامت الحكومة المصرية الجديدة بإبعاد مئات السوريين عن حدودها، وقد لاحظ بعض السوريين زيادة حالات التحرش في الشوارع وانعدام الأمن الوظيفي؛ حيث تم تخريب العديد من الأعمال التجارية التي اشتراها المستثمرون السوريون في محافظات مختلفة في مصر، فعلى سبيل المثال، لم تتخذ الشرطة المصرية أي موقف لحماية ممتلكات السوريين التجارية. بالإضافة إلى زيادة معاناتهم من التعقيدات الحكومية بشأن استخراج الأوراق الرسمية، فقد يستغرق تسجيل المولود أكثر من شهرين، ومنذ يوليو 2013 أصبح لزامًا على السوري أن يحمل تصريحًا بالإقامة، وشهدت الفترة التي طبقت خلالها السلطات المصرية حظر التجوال عمليات ترحيل مكثفة للسوريين إلى تركيا ولبنان.

إن فرض تأشيرة دخول على السوريين نتج عنه العديد من العوائق أمام السوريين المقيمين، فلم يعد بمقدروهم الدخول والخروج من وإلى مصر إلا إذا كانوا يملكون إقامات دراسية أو إقامات عمل، أما الإقامة السياسية وإقامة الكارت الأصفر التي تمنحها مفوضية اللاجئين فغير مسموح لهم إلا بالبقاء داخل مصر بدون السفر منها وإليها، ويعاني السوريون أيضًا التشديد على استخراج الإقامات في قسم الهجرة والجوازات إلى جانب المعاملة السيئة؛ "ارجعوا على بلدكم لو مش عاجبكم" تلك

---

[1] محمد جمال، لماذا حجبت مصر والجامعة العربية مقعد سوريا عن المعارضة للمرة الثانية، 28 مارس 2015، على الرابط التالي: http://altagreer.ws/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AD%D8%AC%D8%A8%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-/%D9%85%D9%82%D8%B9%D8%AF-%D8%B3

[2]. حسين عبد العزيز، السياسة المصرية تجاه الازمة السورية، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/18، 2015.

الجملة التي تُقال لأى سوري حال اعتراضه على تصرف أحد الموظفين. أما الإقامات الدراسية فلا يحصل عليها إلا السوري الذي لديه أطفال في المدارس والجامعات مما يعنى حرمان مَن ليس لديه أطفال حرية الدخول والخروج، وتستمر معاناة السوريين الذين ليس لديهم إقامة من حيث حالة عدم قدرتهم على استلام الحوالات البنكية، وعدم قدرتهم على التنقل من محافظة لأخرى، وعدم قدرتهم على الدخول إلى المراكز الطبية والمستشفيات.[1]

- **المستوى الخدمي/الإنساني**:

في البداية لم يسمح لأطفال السوريين بالتسجيل في مدرسة حكومية بسبب الجنسية[2]، ولكن مؤخرا تم السماح للأطفال والشباب السوريين بالالتحاق بالمدارس والجامعات المصرية الحكومية والخاصة دون تعقيد، فالمدارس والجامعات تقبل الطلاب السوريين بمجرد تأكد الإدارة التعليمية وإدارة الجامعة من أن الطالب سوري[3]. وقد تم منع دخول المئات من السوريين بعد وصولهم إلى مصر لأنهم لا يمكلون تأشيرات، وهذا يعد إجراءً جديدًا حيث كانت مصر تسمح لدخول السوريين بدون تأشيرات من قبل.[4] بالإضافة إلى تجاهل طلبات التأشيرات من سوريين تقدموا بها إلى سفارات مصر في دول الجوار. ويعانى السوريون العديد من الصعوبات في مصر منها: عدم توفير سكن مناسب لهم؛ حيث يعتبر أصحاب العقارات السوريين أجانب ويضاعفون قيمة الإيجار، بالإضافة إلى إغلاق العديد من المراكز والجمعيات الخيرية والأهلية التي كانت تقدم خدمات مجانية للسوريين، خشية ارتباطاتها بالإخوان المسلمين. بالإضافة إلى هذا فإن منظمات المجتمع المدنى الداعمة لقضية اللاجئين السوريين سواء كانت المصرية أو الدولية تتعرض للانتهاكات وذلك بسبب اعتبار السوريين "تهديد للأمن القومي" وبالتالي فإن أي شخص يقوم بدعمهم فهو خائن[5].

- **المستوى الاقتصادي**: وبالرغم من تلك التضييقات إلا أن السوريين افتتحوا العديد من المطاعم والمقاهي وورش خياطة والتطريز اليدوى، وورش للنجارة والحدادة ومصانع الازياء.[6]

نتيجة لتلك الصعوبات والعوائق، لا يعتبر السوريون مصر محطة وصول، بل يعدها الكثيرون منهم محطة انتظار لحين الرحيل إلى بلد أفضل حالًا، لذا يرفض أغلبهم التسجيل في مكتب مفوضية اللاجئين بمصر، أملًا في الحصول على فرصة اللجوء إلى دول أوروبا؛ حيث ظهر بين السوريين في مصر اتجاه إلى الهجرة غير الشرعية إلى دول أوروبا في قوارب غير مؤهلة للإبحار المأمون، وانتشر ذلك الاتجاه في أعقاب ما شهدته مصر في 30 يونيو الماضي. ويحاول الكثير من السوريين الرحيل من مصر خوفا من الاعتقالات المستمرة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يواجه السوريون صعوبات في الحصول على الأوراق الثبوتية في مصر، فعلى سبيل المثال، ذكر البعض أنهم أعطوا جوازات سفرهم إلى السفارة السورية في مصر للتجديد، ولكن السفارة لم تعطهم أي وثائق تثبت وجود

---

[1]. أحمد الدمشقى، الحصول على إقامة في مصر: معضلة تواجه اللاجئين السوريين، http://arabi21.com/story/816726، 2015

[2]. المرجع السابق

[3]. المرجع السابق

[4]. عاطف عبد الحميد، **السوريون في مصر: محطة في رحلة البحث عن فرصة للاستقرار**، **http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/03/140318_syrians_in_egypt**

[5]. موقع عذير، **تقريرعن وضع اللاجئيين السوريين فى مصر**،https://aazer.org/2013/09/10/،2013

[6]. نجاح سفر، السوريون في مصر "أم الدنيا"..بسطاء يجاورون الفقر وتجار يفتحون المصانع والمطاعم، موقع راديو صوت راية، http://soutraya.com/live، 2015.

جوازات سفرهم بالسفارة، بالإضافة إلى أن عملية تجديد أو تمديد الجوازت تستغرق فترة طويلا مما يعرض السوريون للخوف من التجول دون الجوازات كي لا يتعرضوا للاعتقال[1].

ثالثًا: السياسة السعودية تجاه المهاجرين السوريين:

قامت حكومة المملكة العربية السعودية بدعوة قوى الثورة والمعارضة السورية لعقد اجتماع موسع في مدينة الرياض، في ديسمبر 2015، وقد شارك في الاجتماع ممثلون للفصائل المسلحة، وأطياف المعارضة السورية في الداخل والخارج، وكافة مكونات المجتمع السوري، وذلك بهدف توحيد الصفوف، والوصول إلى رؤية مشتركة حول الحل السياسي التفاوضي للقضية السورية ومن دون إخلال بمبادئ وثوابت الثورة السورية[2].

وقال سفير المملكة في الأمم المتحدة السفير "فيصل طراد" إن المملكة اطلعت على تقرير اللجنة وإحاطتها للمجلس حول الانتهاكات المستمرة والمتجددة والممنهجة لحقوق الإنسان في سوريا[3]. وأضاف أن المملكة ترى أن الحل السياسي للأزمة السورية يتمثل في تشكيل هيئة حكم انتقالية، والحفاظ على وحدة سوريا الوطنية والإقليمية والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية المدنية والعسكرية لتمكينها من إدارة شؤون البلاد، وانسحاب جميع القوات الأجنبية بما فيها حزب الله وتوقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة[4]. وفي نهاية الاجتماع وافق المشاركون على تشكيل هيئة عليا للمفاوضات من قوى الثورة والمعارضة السورية مقرها مدينة الرياض، لتتولى مهام اختيار الوفد التفاوضي، وتكون مرجعية المفاوضين مع ممثلي النظام السوري نيابة عن المجتمعين[5]، وظلت السعودية تساند المواقف التفاوضية للوفد السوري المعارض خلال مباحثات فيينا.

أشارت المملكة إلى أنها منذ اليوم الأول لبدء معاناة الشعب السوري فتحت أبوابها لاستقبالهم وإيوائهم لكن ليس في مخيمات للاجئين أو مراكز إيواء للفارين؛ حيث تعاملت مع هذا الموضوع من منطلقات دينية وإنسانية بحته، حفاظًا على كرامتهم وسلامتهم، فاستقبلت المملكة ما يقارب مليونين ونصف المليون مواطن سوري منذ بدء الأزمة ومنحتهم حرية الحركة التامة، في حين قالت منظمة العفو الدولية إنه لا يمكن التحقق من الأرقام التي أعلنتها المملكة العربية السعودية حول استقبالها لـ 2.5 مليون سوري منذ بدء الأزمة في بلادهم، ملقية الضوء على أن المملكة لا تسمح لمنظمات حقوق الإنسان بالدخول إلى أراضيها أو حتى الإجابة عن

---

[1]. joel Gulhane, Syrian refugees in post-Morsi Egypt, www.dailynewsegypt.com, 2013.

[2]. وزارة الخارجية السعودية، **البيان الختامي لاجتماع قوى الثورة والمعارضة السورية في الرياض**، http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/ImportantIssues/Pages/ArticleID20151214141841857.aspx، 1437-3-3.

[3]. وزارة خارجية المملكة العربية السعودية، **المملكة في مجلس حقوق الإنسان: استقبلنا 2,5 مليون سوري والحرية التامة لمن رغب البقاء وفتحنا لهم سوق العمل والدراسة المجانية**، http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/ImportantIssues/Pages/ArticleID20159212074935.aspx، 1436/12/8.

[4]. وزارة الخارجية السعودية، **البيان الختامي لاجتماع قوى الثورة والمعارضة السورية في الرياض**، http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/ImportantIssues/Pages/ArticleID20151214141841857.aspx، 1437-3-3.

[5]. المرجع السابق.

استفسارات وطلب معلومات من قبل هذه الجهات على حد تعبيرها[1]، كما أن السعودية حتى 2014 لم تستقبل لاجئًا سوريا بالرغم من تمتعها بالثراء المادى ووجود الروابط المشتركة من حيث اللغة والدين والثقافة والعادات والتقاليد والتاريخ[2].

وهنا نجد التناقض في السياسات الرسمية للسعودية تجاه الأزمة السورية؛ **فلماذا لم تفتح أبوابها للاجئين السوريين داخلها بشكل متوسع منذ بداية الأزمة؟** هذا قد يعود إلى أسباب اقتصادية؛ حيث تسعى السعودية لتوفير فرص عمل لشبابها وقامت بالفعل بتسريح عدد من العمال الأجانب من أجل توفير فرص عمل للشباب السعودي، وقد يعود لأسباب أمنية فالسعودية لم تكن محبذة لثورات الربيع العربي وتتشكك في أمرها بالإضافة أنها تتخوف من هاجس الإرهاب وتتشكك في اللاجئين السوريين الذين قد يحملون –من وجهة نظر السياسة السعودية– نزعات إرهابية.

وقد منحت المملكة الإقامة النظامية للسوريين أسوة ببقية المقيمين، بكل ما يترتب عليها من حقوق في الرعاية الصحية المجانية والانخراط في سوق العمل والتعليم؛ حيث تجلى ذلك بوضوح في الأمر الملكي الصادر في عام 2012، الذي اشتمل على قبول الطلبة السوريين الزائرين للمملكة في مدارس التعليم العام التي احتضنت ما يزيد عن 100 ألف طالب سوري على مقاعد الدراسة المجانية[3].

وفي عام 2016 أعلنت وزارة العمل السعودية أنها ستصدر تصاريح عمل مؤقتة للسوريين المقيمين على أراضيها، ممن يحملون تأشيرة زيارة، ما يمكنهم من العمل في المملكة، بمجرد إصدار الزائر إشعار من نظام "أجير" الذي يتم التسجيل من خلاله فإنه يعتبر وثيقة قانونية تسمح له بالعمل. وقد أتاحت وزارة العمل خدمة "أجير" الإلكترونية التي تمكّن السوريين من الحصول على تصاريح عمل مؤقتة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بطريقة ميسرة، وذلك إنفاذًا للأمر الملكى، حيث أن "تصريح العمل" يسمح للذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و60 عامًا، بالعمل لدى الأفراد أو المنشآت بما يتوافق مع أنظمة وزارة العمل في عدد من الأنشطة التي لم يتم تحديدها[4].

وأشار مدير عام الإعلام في وزارة العمل، إلى أن وزارة العمل تعمل على إصدار إشعارات عمل مؤقتة للزائرين، والتي تعد وثيقة قانونية تسمح للزائرين بالعمل لدى الجهة أو الفرد المستفيد من خدماتهم دون الحاجة إلى نقل الخدمات. وقد وجه الملك سلمان بن عبد العزيز القطاعات الحكومية المعنية بوضع شروط تسمح للسوريين الزائرين للسعودية في سبتمبر الماضي، بالمشاركة في القطاع الخاص والاستفادة من شهاداتهم العلمية[5].

---

1. بعد إعلان السعودية لاستقبالها 2.5 مليون سوري منذ بداية الأزمة.. منظمة العفو ل CNN-: لا يمكن تأكيد دقة هذه الأرقام، موقع cnn بالعربية، 2016/4/14، http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/12/s.
2. khatya chhor, Gulf states under fire not accepting syrian refugees, france 24, m.france24.com, 2015.
3. المرجع السابق
4. **"تفتح لهم باب الأمل".. السعودية تبدأ في اصدار تصاريح عمل للسوريين،** هافينغتون بوست عربي، http://www.huffpostarabi.com/2016/02/15/story_n_9237178.html، 2016.
5. المرجع السابق.

وانطلاقا من ذلك يمكن تحليل سياسة السعودية تجاه السوريين إلى عدة أبعاد:

البعد السياسي: أعطت السياسة الرسمية للسعودية تجاه الأزمة السورية اهتماما أكبر خارجيا أكثر من اهتمامها داخليا بوضع السوريين داخل دولتها، حيث تعتبر السعودية من أكبر الدول المانحة للمساعدات لصالح السوريين ليس فقط في سوريا بل في معظم الدول العربية خاصة دول الخليج، وهذا نتيجة لعدة أسباب منها:

- رغبة السعودية في خلق دور ريادى لها من خلال حل سلمى سياسى للأزمة السورية يعطى لها مكانة عربية أفضل من حيث وضعها السياسى على المستوى الإقليمي العربي/الإسلامي.
- تتبنى دعم المليشيات المعارضة للنظام السوري عسكريًا وماديًا لتحدى منافسها الرئيسي في المنطقة "إيران".

أما داخليا، فإن السعودية تحتضن قوى الثورة والمعارضة وتوفر لهم البيئة المناسبة لعقد الاجتماعات للخروج بمقترحات وحلول حول الأزمة السورية، كما أن السعودية لم تحتوِ وتدعم السوريين فكريًا فقط بل أيضا شملت الجانب الحركى المتمثل في تشكيل هيئة عليا للمفاوضات من قوى الثورة والمعارضة السورية ومقرها العاصمة "الرياض" وليس في مدينة أخرى نائية بل تم اختيار العاصمة مما يضفي أهمية تلك المؤسسة.

البعد الاقتصادي؛ حيث سمحت للسوريين بالاندماج في الاقتصاد السعودى ووفرت القوانين التي تسمح لهم بالانخراط في سوق العمل، وإصدار تصاريح عمل قابلة للتجديد للسوريين.

البعد الخدمي؛ حيث انطلقت السياسات السعودية تجاه السوريين من منطلق إنسانى حيث قامت السعودية بتوفير الإقامة النظامية والرعاية الصحية والتعليم المجانى للسوريين داخل دولتها أو في سوريا أو في أى دولة عربية، وقد منحتهم الإقامة النظامية أسوة ببقية المقيمين بالمملكة.

الدافع الديني: قدّمت السعودية العديد من المنح المادية والغذائية للسوريين سواء داخل الدولة أو في سوريا أو في المنطقة العربية بشكل عام انطلاقًا من المنهج الإسلامي الذى يسعى لخدمة الاسلام والمسلمين، ولكن لم تحتضن اللاجئين السوريين داخل السعودية منذ بداية الأزمة مما يشكل تناقضا في مبادئها.

رابعًا: السياسة التركية تجاه المهاجرين السوريين:

منذ اندلاع الحرب في سوريا قبل خمس سنوات تقريبا، اعتمدت تركيا على سياسة الباب المفتوح تجاه السوريين، وهي تستضيف الآن قرابة ثلاثة مليون سوري، ولكن الأتراك أعلنوا أنهم لن يفتحوا الحدود أمام هذا السيل الجديد القادم من حلب إلا أن

تركيا دائما هى الحارس الآمن الذي يقصدونه[1]، واستمر النقد الايجابي لتركيا بشأن تعاملها مع السوريين والإشادة بجهود الحكومة والشعب التركيين[2]. وسنتناول السياسة التركية تجاه الهجرات السورية من عدة أبعاد:

- **البعد السياسي**: اتخذت تركيا موقفا حازما ضد الأسد في أغسطس 2011، وانحازت سياسة تركيا تجاه سوريا استراتيجيًا مع الجامعة العربية، ونادت بحل إقليمي، كما دعت الأسد إلى التنحي، واستضافت المعارضة السورية علنًا، ودعت النظام إلى وضع حد للعنف الدائر[3]. وأشار الرئيس التركي إلى أن معالجة أزمة اللاجئين السوريين تتحقق من خلال عدة معايير ألا وهى تسليح المعارضة السورية المعترف بها شرعا وإنشاء منطقة آمنة للنازحين من نظام بشار وإعلان منطقة حظر للطيران[4].
- **البعد الاقتصادي**: تشير إحصائيات صادرة عن الحكومة التركية أن العدد الإجمالي لشركات السوريين المسجلة في تركيا بلغ حتى سبتمبر الماضي 2827 شركة، فيما توقع خبراء أن العدد يتجاوز 10 آلاف شركة عند أخذ الشركات غير المسجلة وتلك التي يشترك فيها أتراك بعين الاعتبار. وتحتضن اسطنبول 60% من الشركات السورية الجديدة تليها غازي عنتاب وهاتاي وكيليس وأورفا، معظم الشركات رُخصت للعمل في تجارة الجملة وعددها 978، فيما رُخص 606 منها لأعمال الصيانة، و288 شركة في قطاع العقارات. وتوقع خبراء اقتصاديون أتراك أن الحجم الكبير والمتنامي لاستثمارات السوريين في تركيا من شأنها أن تشكل ضغطًا سياسيًا على الحكومة التركية مستقبلًا بشأن أي قرار يخصهم، وأن يتحول وضعهم القانوني والاجتماعي العام من "ضيف" إلى "مستقر".[5]

ويتركز نشاط الصناعيين السوريين في المدن الصناعية التركية في كل من غازي عنتاب وبورصة ومرسين وإسطنبول؛ حيث يوازي عدد الورش والمعامل السورية عدد نظيرتها المحلية في بعض مدن تركيا، كما تدخل بضائعهم أسواق إسطنبول وإزمير ومرسين وباقي المدن التركية، وتُصدَّر عبر الموانئ إلى دول أوروبا وشمال أفريقيا وبرا إلى شمال العراق. وبحسب تقرير صادر عن اتحاد الغرف والبورصات التركية، فإن عدد الشركات التي اشترك فيها رأس المال السوري خلال النصف الأول من عام 2014 بلغ 238 شركة، كما زاد إلى أكثر من ضعفين خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2013، بينما بلغ عدد الشركات السورية التي تأسّست في النصف الأول من عام 2014 في تركيا حوالي 585 شركة، من أصل 2331 شركة بمساهمة أجنبية خلال الفترة المذكورة. ويرى مستثمرون سوريون أنهم استطاعوا إثبات جدارتهم في تركيا من خلال المنافسة وتقديم أفكار جديدة، بحكم خبرتهم بالصناعات النسيجية والبلاستيكية والألبسة القطنية في مدينة حلب السورية[6].

ويقدر عدد المستثمرين السوريين في غازي عنتاب بما يقارب 500 مستثمر؛ حيث يلعب هذا العدد الكبير دورًا في الاتحاد والشراكة مع بعض المستثمرين الأتراك والعرب، ويعمل عدد كبير من الصناعيين الأتراك على مشاركة نظرائهم السوريين للاستفادة من

---

[1]. شهدى الكاشف، **تركيا: ارتفاع في عدد اللاجئين السوريين المتجهين إلى الحدود التركية**، http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/02/160202_syrian_refugees_heading_turkish_borders_boubling، 2016.

[2]. محمد رشدي شربجي – فراس برشان، هجرة السوريين.. كيف تناولتها الصحافة البديلة، عنب بلدى جريدة سورية، العدد 208، http://www.enabbaladi.org/archives/64780، 2016.

[3]. أرول جبجي وقادر أوستن، سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية، مجلة الرؤية التركية، العدد3، http://rouyaturkiyyah.com، 2012.

[4]. Galip Dalay, despite challenges, Turkey's Syria policy remains unchanged, www.middleeasteye.com, 2015.

[5]. سارة العمر، **مشاريع السوريين فى تركيا .. توسع وتنامى يعزز مكانتهم فيه**، جريدة الحل، 2015، https://7al.me/2015/10/30/

[6]. تركيا الآن، **تركيا وجهة مفضلة للصناعيين السوريين**، http://www.turk-now.com/2015/09/06، 2015.

خبرتهم، وذلك لمنافسة السوق بطرح بضائع وتصاميم جديدة تجمع بين الثقافتين العربية والتركية. وتشير التقارير الاقتصادية التركية إلى نمو مضطرد في حجم هذه الاستثمارات ونجاحها خلال السنوات الثلاث الماضية؛ حيث تنقسم المشاريع السورية إلى مشاريع صغيرة تتوجه بشكل أساسي لخدمة التجمعات السورية في عدد من المدن التركية كالمطاعم والأفران وورش الخياطة المحلية التي تسوق بضائعها للسوريين، فيما توجه أصحاب العديد من رؤوس الأموال الكبيرة إلى افتتاح شركات تجارية تعمل بإنتاج النسيج وتصديره لدول الجوار.

ويعتبر معظم أصحاب المشاريع أن البيئة القانونية والاستثمارية في تركيا مريحة نسبيًا وأن الحكومة التركية قدمت تسهيلات خاصة لهم، لكن الأمر لا يخلو من المصاعب[1]؛ ولكن التسهيلات الكثيرة التي قدمتها الحكومة التركية ذللت العقبات، حتى تمكن السوريون من إثبات جدارتهم لتمتعهم بفريق إداري ذي خبرة كبيرة في مجال الملابس والتصدير للدول العربية. وأشار عليوي إلى أن تطور شركتهم كان من خلال عدة عوامل، أهمها الراحة النفسية في بلد يحكمه القانون، والتعامل الحسن، والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومة، واتساع السوق التركية التي تستوعب كل جديد ومميز. وساعدت هذه الورش والمصانع على تأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من اللاجئين السوريين في تركيا؛ حيث يتقاضى العامل راتبا شهريا يقارب 500 دولار.

توجه الكثير من السوريين إلى افتتاح مطاعم سورية خاصة في غازي عنتاب واسطنبول وأنطاكيا وغيرها، معتمدين بشكل أساسي على تجمعات السوريين في هذه المدن، كما أن ازدهار إنتاج النسيج في تركيا دفع عددًا من أصحاب رؤوس الأموال القادمين من دمشق وحلب للاستثمار فيه، إلا أن المنافسة الكبيرة في السوق التركي جعلتهم يتوجهون للتصدير إلى الأسواق السورية والعربية، إلا أن الخبرات التركية في هذا المجال لاتزال أكبر، لذا تعتبر منافسة النسيج التركي مخاطرة في ظل الكميات الهائلة التي ينتجونها، ويتم تصدير منتجاتهم إلى سوريا والعراق ومصر وعدد من الدول الأخرى.[2]

- **البعد الخدمي/الإنساني**: تقدم تركيا الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية للسوريين، كما تقدم لهم فرص الاستفادة من الدعم النفسي والتعليم المهني والأنشطة الاجتماعية. وفي هذا السياق، تم البدء بمنح السوريين تصاريح عمل بدءًا من تاريخ 15 يناير 2016، كما التزمت بمبدأ عدم الإعادة، ومن غير الوارد تشجيع السوريين على العودة طوعًا إلى بلادهم أو إجبارهم على ذلك، حيث إنها عازمة على مواصلة ضمان الحماية للسوريين الفارين من العنف وعدم الاستقرار السائدين في بلادهم، وذلك انطلاقًا من تمسكها بالتزاماتها في إطار القوانين الدولية[3]. وتقوم المؤسسات الإغاثية التركية، باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تقديم المساعدة للسوريين على طرفي الحدود[4]. وأصدرت وزارة التعليم العالي قرارا سمحت بموجبه لطلبة الجامعات السورية متابعة تحصيلهم العلمي في جامعات تركية محددة بما يتناسب مع إمكانيات الجامعة، محددة

---

[1]. سارة العمر، **مشاريع السوريين فى تركيا .. توسع وتنامى يعززمكانته فيه**، مرجع سبق ذكره.

[2]. المرجع السابق

[3]. الجمهورية التركية: وزارة الخارجية، **بيان حول الادعاءات المتعلقة بقيام تركيا بإعادة بعض السوريين قسرًا إلى بلادهم**، **http://www.mfa.gov.tr**، التاريخ: 3 أبريل 2016.

[4].الجمهورية التركية: وزارة الخارجية، **رد الناطق باسم وزارة الخارجية تانجو بيلغيتش على سؤال حول الأخبار التى تناقلتها إحدى الصحف بشأن إطلاق النار على السوريين الذين يقتربون من حدودنا**، http://www.mfa.gov.tr، 2016.

سبع جامعات لاستقبال الطلبة وأغلبها في المناطق الجنوبية القريبة من سوريا، والتي شهدت موجة لجوء كبيرة. وأظهرت تساهلا واضحا مع الطلبة السوريين، وسمحت لهم بالتسجيل للالتحاق بالجامعات والمدارس لمتابعة تحصيلهم العلمي[1].

وقد تم إصدار "قانون الحماية المؤقتة" من البرلمان التركي في أبريل 2013 والذي أُقرت تفاصيله بقرار مجلس الوزراء في أكتوبر 2014 بتأمين الحماية لكل مَن يهجّر من بلاده ويلجأ إلى تركيا أو الحدود التركية لظروف تهدد حياته وتمنعه من العودة إلى بلاده ويشمل زوجته وأولاده، كما يقضي بمنح السلطات التركية حق البقاء له في تركيا إلى أن يقرر بنفسه العودة إلى بلده دون أي إكراه. وتكفل الحكومة للمشمولين بالقانون حق التعليم والرعاية الصحية والحصول على المساعدات[2].

- **البعد القانوني**: قامت تركيا بإصدار عدة قرارات اقتصادية لصالح السوريين وضمان حقوقهم؛ حيث قال وزير العمل والضمان الاجتماعي التركي "فاروق تشيليك" خلال عام 2014 أنه سيمنح السوريين إذن العمل بشكل متناسق بحيث لا يضر النظام المحلي في تركيا[3]. ودخل هذا القرار حيز التنفيذ عام 2016، ويعد هذا القرار في صالح عدد كبير من السوريين المقيمين على الأراضي التركية الذين سيستفيدون منه.

وبحسب القرار، لن يستطيع الأجانب الخاضعون للحماية المؤقتة في تركيا العمل دون الحصول على تصريح رسمي من وزارة العمل، ويمكن للمؤسسات أو الشركات التركية طلب تصاريح عمل للأجانب لديها شريطة عدم تجاوز عددهم 10% من مجموع العاملين الأتراك. ويتوجب على أرباب العمل التقدم بطلب تصاريح للأجانب العاملين لديهم على أن يكون قد مرّ على شمولهم بقانون "الحماية المؤقتة" ستة أشهر. من جهة أخرى سيعفى الأجانب العاملون في الأعمال الزراعية الموسمية وتربية الحيوانات من الحصول على إذن عمل، شرط مراجعتهم لسلطات الولاية المعنية للحصول على الإعفاء، ليتم لاحقًا إخطار وزارة العمل والضمان الاجتماعي. ولا يشمل القرار المهن التي تنص القوانين التركية على مزاولتها من قبل المواطنين الأتراك فقط، كما أن القرار يضع شرط الحصول على رخصة أولية من وزارة الصحة للعاملين في مجال الصحة، ورخصة أولية من وزارة التربية أو التعليم العالي للعاملين في مجال التعليم، وينص القرار أيضًا على أن الراتب الشهري للأجنبي الخاضع للحماية المؤقتة لن يقل عن الحد الأدنى للأجور في تركيا 1300 ليرة تركية = نحو 420 دولارًا.[4]

إن رد فعل السوريين على السياسات التركية الرسمية يشير إلى التسهيلات التي تقدمها تركيا تجاههم؛ حيث يوجد تسهيلات للمشروعات الاقتصادية السورية في الاستيراد والتصدير ومرونة الإجراءات القانونية، مما ساعدهم على إعادة الثقة بمنتجاتهم والدخول في سوق كانوا على تواصل معه قبل الثورة السورية، حتى أصبحوا جزءا أساسيا منه، وذلك بسبب خبرة السوريين في الصناعة والتجارة بحلب فكان ذلك العامل الأبرز في نجاح تجربتهم في تركيا[5]. ومع ذلك توجد عدة عوائق يواجهها السوريون منها: أن العديد من الورش والمصانع السورية في تركيا تم إنشاءها دون ترخيص، نظرًا للعراقيل القانونية والإدارية والمادية التي يتطلبها

---

1. أمير هلال، معاناة اللاجئين السوريين في التعليم.. بين التسهيلات ومشاكل الاندماج، http://www.albawabhnews.com/276416، 2013.
2. تعرّف على الشروط التركية لمنح السوريين تصاريح العمل، هافينغتون بوست عربي، http://www.huffpostarabi.com/2016/01/15/story_n_8988420.html، 2016.
3. موقع تركبرس، **وزير العمل والضمان الاجتماعي التركي يعلن عن منح إذن عمل للسوريين المتواجدين في تركيا**، http://www.turkpress.co/node/3331، 2014.
4. **تعرّف على الشروط التركية لمنح السوريين تصاريح العمل**، مرجع سابق.
5. تركيا الآن، **تركيا وجهة مفضلة للصناعيين السوريين**، http://www.turk-now.com/2015/09/06، 2015.

الترخيص، منها حيازة صاحب المشروع على إقامة عمل في تركيا، ولهذه الإقامة تكاليف وتعقيدات، كما يتطلب وجود شريك تركي في ملكية المشروع لاستصدار ترخيص لمنشأة صناعية، ويُشترط أيضًا توظيف حد أدنى من اليد العاملة التركية وإعطاء العامل الحد الأدنى للراتب هو 1300 ليرة تركية إضافة للضرائب والضمان الصحي، كما أن تكاليف التسجيل مرتفعة مقارنة مع الأرباح التي يجنيها الشخص. ويعاني السوريون أيضا من ارتفاع إيجارات العقارات والمحال التجارية في تركيا مما يعيقهم عن افتتاح المزيد من الورش والمصانع[1]، إلا أن الكثير من الصناعيين السوريين يجدون في تركيا المكان الأنسب لهم للاستقرار والعمل على المدى البعيد في ظل صعوبات الحصول على هذه المزايا في سائر الدول العربية والأوربية.[2]

خامسًا: أبعاد المقارنة بين الاعتبارات الإنسانية والدوافع الأمنية والسياسية والاقتصادية

تزداد أهمية هذه العلاقة بين الجوانب الإنسانية والسياسية في حالة الدول الثلاث باعتبارهم من أركان الأمة الأساسية. فلا يجمعهم مع سياسات غيرهم من الدول تجاه السوريين الاعتبارات الإنسانية المشتركة فقط ولكن يزيد عليها اعتبارات الجوار الحضاري ومقتضيات "النصرة الإسلامية"؛ ومن العرض التفصيلي السابق يتضح أنه كان للاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية تأثيرها على نحو يبرز أنماط عدة من هذه العلاقة.

فلقد ظهرت علامات ومؤشرات" للتوظيف السياسي والاقتصادي" لقضية الهجرة في حسابات الدول الثلاث على النحو التالي.

التوظيف السياسي:

- **مصر**: لا يدعم النظام المصري اللاجئين والمهاجرين السوريين في الوقت الحالي، وهذا يرجع لعدة أسباب منها تصنيف السوريين كمعارضين بالإضافة إلى اعتباراهم مؤيدين للإخوان؛ حيث اعتبر النظام أن السوريين من مؤيدي محمد مرسي ومن المشاركين في المظاهرات المؤيدة له، مما أدى إلى تعرضهم لتضييقات أمنية وسياسية وترحيل العديد منهم؛ كما أن النظام الحالي لم يعد معارضًا لنظام بشار الأسد ولكن لم يعلن النظام المصرى دعمه لدمشق بشكل صريح لأن موقفا صريحًا كهذا سيبدو خارج المألوف عربيًا ودوليًا، ومن جهه أخرى ليتحاشى النظام إغضاب دول الخليج التي يحتاج إلى دعمها المالي خصوصا السعودية والإمارات، لذلك اتبع النظام الحالي تكتيكًا معاكسًا تمثل في تطويق المعارضة السورية الراديكالية التي كان الإخوان المسلمون يدعمونها، لذلك لم تجد تلك المعارضه بدا من ترك البلاد. وقام النظام المصري باختزال أزمات العالم العربي عامة وسوريا خاصة في الإرهاب والإخوان المسلمين، وبدأ يدعو إلى حل سياسي في سوريا يبدأ بمكافحة الإرهاب وهي الرؤية التي يتبناها النظام وحلفاؤه خاصة روسيا.[3]
- **السعودية**: إن التوظيف السياسي للسياسات الرسمية التي اتخذتها السعودية تجاه الأزمة السورية تدور حول موقفها من إيران؛ حيث تدعم إيران النظام السوري وتدعم السعودية المعارضة السورية، حيث تسعى السعودية لوقف مد النفوذ الإيراني في المنطقة، كما أن هاجس "الحرب على الإرهاب" التي تتبناها السعودية يشجعها على التدخل في الأزمة السورية ولكن ليس لضرب الإرهاب بشكل عام؛ ولكن لضرب إيران باعتبارها من وجهة نظرها مؤيدة للإرهاب، فمنذ

---

[1]. سارة العمر، **مشاريع السوريين في تركيا .. توسع وتنامي يعزز مكانتهم فيه**، مرجع سبق ذكره.
[2]. المرجع السابق.
[3] حسين عبد العزيز، السياسة المصرية تجاه الأزمة السورية، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/18، 2015.

بدء ثورات الربيع العربي والسعودية تتخوف منها وتتشكك في أمرها، ولم تكن مؤيدة لوصول الأحزاب الإسلامية للحكم بعد الثورات، لذا فهى تتخوف أن يحدث ذلك في سوريا مما يشجعها على التدخل في الأزمة السورية والمشاركة في اللعبة السياسية والضغط في الشأن السوري مما يعكس مصالحها.

● **تركيا**: تسعى تركيا لاستغلال استقبالها للمهاجرين السوريين من أجل الضغط على دول الاتحاد الأوروبي للانضمام للاتحاد الأوروبي؛ حيث تخفف تركيا عبء الهجرات السورية على دول الاتحاد الأوروبي وفي المقابل تحصل على مساعدات مالية التي تذهب بدورها إلى اللاجئين السوريين. كما أن من ضمن الأسباب السياسية مشكلة الأكراد؛ حيث يسمح الوضع الحالي في دول تواجد الأكراد بتحقيق حلم أكراد تركيا في الانفصال عن تركيا وتكوين دولة مستقلة ما يشكل تحديا لتركيا، خاصة مع قبول الولايات المتحدة الأمريكية لذلك، وبالتالى فإن تركيا تتخوف من ظهور ترتيبات انفصالية إدارية كردية داخل سوريا، وترفض تركيا ذلك عن طريق محاولات التدخل في الشأن السوري والضغط على الاتحاد الأوروبي.

التوظيف الاقتصادى:

● **مصر**: نجح السوريون في القيام بعدة مشروعات حققت نجاحا في جذب المواطن المصرى، واللافت للنظر أن هناك بعض السوريين ذوى القدرات المالية المحدودة لم يلجأوا إلى "التسول" سعيا للرزق؛ بل يحاولون صنع بعض المأكولات المنزلية وبيعها في الطرق مما أدى إلى إعجاب المصريين بسلوكهم وشراء المنتجات السورية؛ ولكن من ناحية أخرى تشكل المنتجات السورية منافسًا للمنتجات المصرية لجودتها مما قد يشكل رغبة بعض المصريين –خاصة أصحاب المطاعم والمتاجر– في عدم فتح الباب أمام المنتجات السورية التي تنافسهم. هذا على مستوى الفردي، أما على مستوى الدولة فمصر لم تقدم مساعدات مادية للسوريين بشكل كافٍ، وقد بررت نائلة جبر رئيسة لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية بأن مصر ليست دولة غنية وتعانى مشاكل اقتصادية وبطالة ولا تستطيع تحمل أعباء الهجرة السورية[1].

● **السعودية**: بالرغم من تمتع السعودية بالثراء المادى مقارنة بمصر، بالإضافة إلى تمتعها بمساحات شاسعة من الأراضى، كما أن تعداد سكانها ليس كبيرا مقارنة بمصر وتركيا؛ إلا أنها لم تحبذ منذ بداية الأزمة السورية فتح أبوابها للاجئين السوريين واكتفت بتقديم الدعم المادى والمساعدات المالية والغذائية للسوريين في سوريا وفي بعض دول الخليج مثل الكويت، وقامت مؤخرا باستصدار تصاريح عمل مؤقتة للسوريين المقيمين على أراضيها.

● **تركيا**: تعتبر تركيا ذات قوة اقتصادية متقدمة مقارنة بمصر والسعودية، وبالتالى توفر تركيا العديد من المساعدات الاقتصادية والمادية للاجئين السوريين داخل إقليمها، وتأسست العديد من المشروعات السورية التي لاقت نجاحًا من جانب الشعب التركي؛ حيث نقل معظم الصناعيين السوريين مصانعهم ونشاطهم إلى تركيا وساهموا في تنمية قطاع الصناعة التركى، مع إضفاء الثقافة السورية على الصناعة التركية خاصة في مشروعات النسيج والمأكولات السورية، وقد استقبل الشعب التركى تلك الثقافة الجديدة بالترحاب. و بالإضافة إلى فرض تركيا قوانين الحماية للعاملين فلا يقل الراتب الشهرى للأجنبي عن الحد الأدنى للأجور في تركيا، مع اتساع السوق التركى لاستيعاب المنتجات السورية المميزة والمختلفة عن التركية.

---

[1]. Tom Rollins, UN: 90 percent of Egypt's Syrian refugees living in poverty, www.middleeasteye.net, 2015.

الاعتبارات الإنسانية والخدمية:

● **مصر**: لم يقتصر تغير الموقف المصري تجاه الملف السوري على الجوانب السياسية فحسب، بل امتد ليشمل الوضع الاجتماعي للسوريين المقيمين في مصر، حيث منع االنظام المصرى دخول السوريين إلى البلاد نهائيا وحد من تحركاتهم، الأمر الذي ترتبت عليه نتائج اجتماعية سلبية على الكثيرين[1]. وبعد الإطاحة بمرسي قامت بعض وسائل الإعلام بنشر خطاب الكراهية ضد السوريين وتصنيفهم كمعارضيين للنظام المصرى بالإضافة لكونهم عبء على الدولة، مما أدى إلى تعرض الكثير من السوريين إلى انتهاكات ضد حقوق الانسان واعتقالات، إلى جانب ذلك قامت الدولة بالتضييق على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية التي تساعد السوريين بحجة أن تلك الجمعيات تابعة للإخوان.

● **السعودية**:قامت السعودية بتقديم المساعدات بشكل أساسى خارجيًا للسورين أكثر منها داخليًا إلا أنه مؤخرا قامت بتوفير التعليم المجانى والرعاية الصحية للاجئين السوريين داخل إقليمها، ولكنها وظّفت تلك المساعدات سياسيًا؛ وليس من منطلق دينى وإنسانى كما تدعى، فلماذا لم تدعم السوريين منذ بداية الأزمة السورية بفتح أبوابها أمام السوريين؟

● **تركيا**: اعتمدت على سياسة إنسانية تشكل موقفًا تاريخيًا تتناقله الأجيال القادمة؛ حيث انتهجت سياسة الباب المفتوح بشكل إنساني حيث تقدم الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية، ولكن تلك المساعدات لها مردود استراتيجي وأول بوادره إحياء مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبى واتفاق الاتحاد الأوروبي على عرض 3 مليار يورو لتحسين حياة اللاجئين السوريين في تركيا.

*****

[1]. حسين عبد العزيز، السياسة المصرية تجاه الأزمة السورية، مرجع سبق ذكره.

تحولات ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا:
القضايا والإشكالات العامة

أ. د. حمدي عبدالرحمن*

مقدمة:

يبلغ عدد اللاجئين في أفريقيا طبقًا لتقديرات منتصف عام 2015 ما يربو على الأربعة ملايين لاجىء، وهو ما يُشكل أكثر من ثُلث حالات اللجوء في العالم التي تبلغ إجمالا نحو خمسة عشر ميلون نسمة. ولا يخفى أن القارة الأفريقية تمتلك تاريخًا طويلا مع أزمة اللاجئين والنازحين عن أوطانهم سواءً اتجهوا إلى دول أخرى داخل القارة أو خارجها. وتشير بعض التقديرات إلى وجود نحو (140) مليون شخص من أصل أفريقي يعيشون داخل النطاق الجغرافي للعالم الغربي. وقد فقدت الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين الأفارقة وسائل الاتصال والعلائق بأوطانهم الأصلية[1].

وعليه فقد أضحت مشكلة اللاجئين تُشكل واحدة من أخطر التحديات التي تُواجه أفريقيا؛ حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأزمة الدولة والتنمية المستعصية منذ الاستقلال في ستينيات القرن العشرين. ومن الواضح أن طبيعة الدولة الهشة الموروثة عن عهد الاحتلال قد أسهمت بشكل كبير في تفاقم أزمة اللاجئين في أفريقيا. فقد أفضت الصراعات العرقية والتناحر السياسي بين النخب المتنافسة إلى فرار الملايين من السكان إلى مناطق أكثر أمنًا سواءً داخل الإقليم محل الصراع أو خارجه. ولعل ذلك يجعل الارتباط وثيقًا بين أزمة اللاجئين وأزمة بناء الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

على أن الأدبيات السائدة ولاسيما تلك التي تتبناها التنظيمات الدولية المعنية تقف عاجزة عن فهم مختلَف أبعاد ظاهرة اللجوء والنزوح في سياقها الأفريقي. فتعريفات من هو اللاجىء في الفقه الدولي لا تستطيع الإمساك بمختلف أبعاد الظاهرة في واقعها الأفريقي. ولعل ذلك يفرض علينا ضرورة "أفرقة" هذه المفاهيم بحيث تصلح كأداة للتحليل وفقًا لمنظور حضاري أفريقي جامع. وتسعى هذه الورقة إلى رصد أهم التحولات الكبرى التي شهدتها ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا، وأبرز العوامل الدافعة إلى ذلك، وما هي السياسات المتبعة والتحديات المستقبلية؟ وذلك من خلال المحاور الأربعة التالية..

أولا: اتجاهات التحولات الكبرى في ظاهرة اللجوء الدولي

تتسم ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا بالتعقيد والتشابك الشديد الذي ينطوي على العديد من التحولات المهمة لعل من أبرزها الانتقال من مفهوم اللاجىء التقليدي إلى "اللاجىء البيئي" واتخاذ اللجوء الأفريقي وجهًا نسائيًا. وعلى الرغم من استمرار موجات اللجوء التقليدية وتعدد دوافعها ومصادرها فإن التهريب والاتجار بالبشر يُكمل هذه الصورة الحزينة والمعقدة لخريطة اللجوء الدولي في أفريقيا:

---

* أستاذ العلوم السياسية.

[1] على الرغم من إشكالية الإحصاءات وجدليتها في السياق الأفريقي بشكل عام، وفي حالات النزوح واللجوء بوجه خاص فقد اعتمدنا هنا على الإحصاءات الأممية الصادرة عن المفوضية السامية لشئون اللاجئين. انظر الموقع العربي: http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/home

1- مِن اللاجىء التقليدي إلى اللاجىء البيئي

عندما نشأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان مصطلح اللاجىء يشمل أي شخص يعيش في بلد أخرى غير موطنه الأصلي ولا يستطيع العودة لاعتبارات تتعلق بأمنه الشخصي. بيد أن هذا المفهوم كان قاصرًا ولا يشمل حالات اللجوء الأخرى. عندئذ استطاع عصام الحناوي أن يؤسس لمفهوم جديد في اللجوء القسري أطلق عليه اسم "اللجوء البيئي"، ويعني الأشخاص الذين يفرون من مواطنهم الأصلية لأسباب بيئية مثل الجفاف والزلازل وتآكل البيئة نتيجة الصراعات المسلحة والحروب من أجل الموارد الطبيعية وهلم جرا[1].

لقد أضحت مسألة اللجوء لأسباب بيئية بالغة الأهمية في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ لا تزال هناك قضايا ومشكلات لم تُحسم بعد ولاسيما فيما يتعلق بالإحصاءات والأسباب التي تدفع لمثل هذا النمط من اللجوء، فضلا عن ماهية السياسات اللازمة لمعالجتها. لقد فشلت الأدبيات المتعلقة باللاجئين في أفريقيا قبل ثمانينيات القرن الماضي في تحليل ديناميات التفاعل بين العوامل البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية الدافعة لموجات الهجرة واللجوء. وفي واقع الأمر لا يمكن عزل بعض العوامل المسببة لظاهرة اللجوء عن السياق العام والقوى الفاعلة الرئيسية[2].

ومن اللافت للانتباه أن الغالبية العظمى من اللاجئين البيئيين تأتي من منطقة الساحل والصحراء الأفريقية التي تضم نحو 17 دولة أفريقية ابتداءً من السنغال في غرب أفريقيا وحتى شمال ارتريا في الشرق الأفريقي. ويعاني معظم سكان هذه المنطقة من التهديدات المرتبطة بتغير المناخ. كما تساعد أوضاع عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية وعدم احترام حقوق الإنسان على دفع سكان المناطق الريفية والبدوية إلى عبور الحدود الوطنية بحثًا عن الخلاص والتحرر. وعلى أية حال فإن نحو 70% من المهاجرين الأفارقة اضطروا إلى مغادرة أوطانهم بسبب الفقر والبطالة. وإذا كان نحو 64% من الأفارقة، وما يقرب من 90% من الأثيوبيين تحديدًا، يعتمدون على الزراعة في كسب أقواتهم فإن المتغير البيئي يصبح حاسمًا ومهمًا في معرفة الاتجاهات الجديدة لظاهرة اللجوء في أفريقيا.

2- الوجه النسائي لظاهرة اللجوء الدولي

لقد ظلت الأنماط العامة للهجرة واللجوء سواءً داخل أفريقيا أو خارجها مرتبطة بحركة الرجال، أي أنها كانت ذات طابع ذكوري خالص. بيد أن الاتجاهات الحديثة تشير بشكل حاسم إلى تزايد حركة اللجوء المستقل بين النساء الأفريقيات. وإذا كانت الأوضاع الاقتصادية غير المواتية تمثل دافعًا مشتركًا لكل من الرجال والنساء لمحاولة الخلاص والهروب عبر الحدود الوطنية فإن للمرأة دوافع أخرى مثل البحث عن بيئة أكثر أمنًا من حيث المساواة بين الجنسين[3].

ولا شك أن تأنيث ظاهرة اللجوء أدى إلى حدوث تحولات جوهرية في أدوار الأسرة الأفريقية من حيث طبيعة العلاقة بين الجنسين، وهو الأمر الذي خلق تحديات كبرى أمام صانعي السياسات العامة. وعلى سبيل المثال فقد تدفق عدد كبير من النساء البوركينابيات إلى ساحل العاج في فترة ما قبل الحرب الأهلية وذلك للعمل في القطاع التجاري غير الرسمي الذي يكون أقل تأثرًا بالأزمات الاقتصادية مقارنة بقطاع الأجور الذي يعمل فيه معظم العمال المهاجرين.

---

[1] Hinnawi, Essam E. 1985. Environmental refugees. Nairobi, Kenya: United Nations Environment Programme.
[2] Otunnu, Ogenga. June 1992. Environmental Refugees in Sub-Saharan Africa: Causes and Effects, Refuge, Vol. 12, No. 1.
[3] Adepoju, 2004 Trends in International Migration in and from Africa. In International Migration: Prospects and Policies in a Global Market. : Oxford University Press.

3- العمال اللاجئون وظاهرة كراهية الأجانب:

تدعو ثقافة الأوبنتو في الفكر الأفريقي التقليدي إلى إكرام الضيف والترحيب بالغرباء، وهو الأمر الذي جعل دولًا مثل كينيا وأثيوبيا تأتي على رأس قائمة الدول المستقبِلة للاجئين. بيد أن السنوات الأخيرة منذ تسعينيات القرن الماضي أظهرت وجود حالة عنيفة من العداء للأجانب بشكل عام. وقد ساعد خطاب الكراهية الذي يتبناه بعض السياسيين وقادة الرأي في المجتمع، كما هو الحال في ساحل العاج، على التمييز بين المواطنين والأجانب. لقد وُجِّهت الاتهامات للاجئين الأفارقة بنشر الأمراض المزمنة أو بمحاولة الاستيلاء على الموارد المحدودة. لا شك أن حالة اللاجئين وطالبي اللجوء مليئة بالمخاطر على وجهين: الاضطهاد في بلد المنشأ والمخاطر التي يواجهونها في بلد الملجأ. ولننظر على سبيل المثال رحلة اللاجئين إلى جنوب أفريقيا حيث يُضطرون لعبور نهر ليمبوبو في فصلي الصيف والخريف في ذروة فيضانه. وإن قُدر لهؤلاء النجاة وقعوا فريسة لرجال العصابات الذين يسلبونهم أموالهم ويغتصبون نساءهم[1].

وعادة ما يتم إطلاق الأسماء المستهجنة على اللاجئين من قِبل المواطنين في جنوب أفريقيا، وكلها تدور حول معنى واحد وهو: "العودة إلى بلدك"، و"جنوب أفريقيا ليست لك"، و"أنت تسرق أعمالنا ومنازلنا، وزوجاتنا". ويكافح هؤلاء اللاجئون من أجل الحصول على الخدمات مثل تصاريح العمل والخدمات المصرفية وفي الغالب الأعم يُطلَب منهم دفع رشوة من أجل الحصول على تصاريح، أو تجديدها. كما أنهم يعانون في الحصول على أماكن الإقامة المناسبة بسبب رفض معظم الملاك تصاريح اللاجئين وطالبي اللجوء[2].

4- جدلية العلاقة بين اللجوء والنزوح:

لعل الإشكالية الكبرى التي تواجه دارس ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا تتمثل في تحديد طبيعة العلاقة بين اللجوء والنزوح؛ حيث تشهد أفريقيا جنوب الصحراء نازحين ومشردين في بلدانهم أكثر من ظاهرة اللجوء إلى الخارج. فطبقًا لتقديرات عام 2014، يوجد نحو (12,5) مليون نازح في دول جنوب الصحراء الكبرى، وهو ما يشكل أكثر من ثلث إجمالي النازحين في العالم. وتعد جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) والسودان ونيجيريا من أكثر الدول الأفريقية التي تشهد تجمعات للنازحين.

ومن اللافت للانتباه حقًا أنه في الوقت الذي توجد فيه اتفاقية دولية عمرها أكثر من نصف قرن خاصة باللاجئين، فضلا عن وجود وكالة الأمم المتحدة المخصصة لحماية ومساعدة اللاجئين، فإن النظام القانوني الخاص بعملية النزوح الداخلي للسكان أضعف بكثير. وعادة ما يتم تحديد المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي على نطاق واسع باعتبارها الإطار المعياري السائد للنازحين[3]، وإذا كانت هذه المبادئ مستمدة من القانون الدولي فإنها غير ملزمة بحد ذاتها. وليس هناك وكالة متخصصة للأمم المتحدة لتلبية احتياجات النازحين (على الرغم من التقدم الذي أُحرِز في السنوات الأخيرة في إسناد المسؤولية عن قضايا النازحين لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة)؛ حيث أنها لاتزال مسؤولية الحكومات الوطنية لحماية ومساعدة النازحين داخل حدود بلدانهم.

ومن المعروف أن النزوح طويل الأمد يدوم، وهو الأمر الذي يقف حجر عثرة أمام إيجاد حلول مستدامة. فعلى سبيل المثال، عادة ما يتم وضع اليد من قِبل بعض الأفراد على الأرض التي خلَّفها النازحون، وهو ما يجعل قضية استعادة الأراضي والممتلكات

---

[1] المرجع السابق.

[2] Hassim, Shireen, Tawana Kupe, and Eric Worby. 2008. *Go home or die here: violence, xenophobia and the reinvention of difference in South Africa*. Johannesburg: Wits University Press.

[3] Essoungo, André-Michel. April 2010. Africa's displaced people: out of the shadows: African Union convention breaks new ground, but challenges await, Africa Renewal, p 6.

معقدة، ولا سيما في الحالات التي يتملك فيها معظم الناس الأرض من خلال القانون العرفي، كما هو الحال في أفريقيا. وكما هو الحال بالنسبة للنازحين في دارفور (ما يقرب من 2 مليون نسمة) والذين يعيشون إلى حد كبير في مخيمات تشكل بيئات معيشية صعبة، فإن انعدام الأمن ونقص الخدمات التعليمية والصحية في المجتمعات الأصلية يعقد الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة.

ثانيا: خريطة ومسارات اللجوء في أفريقيا

طبقًا لإحصاءات عام 2015 فإن الوجهات الستة الرئيسية للاجئين في أفريقيا هي: إثيوبيا (659524 لاجيء) وكينيا (551352 لاجيء) وتشاد (452897 لاجيء)، وأوغندا (385513 لاجيء)، والكاميرون (264126 لاجيء) وجنوب السودان (248152 لاجيء) وهو ما يبلغ مجموعه (2561564) لاجئ من أصل أجنبي. ويتلقى هؤلاء الدعم والعون في مخيمات تنتشر في جميع أنحاء هذه البلدان[1]. ويختلف تأثير أزمة اللاجئين على كل دولة على حدة وفقًا لنسبة هذه الأرقام إلى مجموع سكانها، فكينيا –على سبيل المثال– توفر الدعم لعدد من اللاجئين يشكلون في مجموعهم نحو (1,2٪) من سكان البلاد. ويلاحظ أن هذه النِسب هي الأعلى في تشاد، التي تستضيف من اللاجئين ما يمثل نحو (4,1٪) من إجمالي سكانها. وتعد أفريقيا جنوب الصحراء –كما ذكرنا– أكبر منطقة لجوء في العالم؛ حيث يبلغ نصيبها نحو 4.1 مليون لاجيء مقارنة بنحو 3.8 مليون لاجيء في آسيا ومنطقة المحيط الهادي. وقد أفضت ثورات الربيع العربي إلى زيادة نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من اللاجئين؛ حيث بلغ نحو ثلاثة ملايين لاجيء[2].

ومع ذلك يمكن الحديث عن أربع مناطق فرعية كبرى لظاهرة اللجوء والنزوح في أفريقيا[3]، وذلك من حيث جدلية العلاقة بين دول المنشأ والملجأ، وذلك على النحو التالي:

1- تعد منطقة الساحل والغرب الأفريقي التي تمتد من موريتانيا وخليج غينيا غربًا وحتى سواحل أرتريا شرقًا بمثابة حزام أزمة اللاجئين في أفريقيا. إذ يعاني نحو 20 مليون شخص من الصراعات العنيفة بشكل متكرر، ومن أنماط الطقس المتقلبة والأوبئة وغيرها من/ النوازل التي تكرس من حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي بداية عام 2015 شهدت المنطقة نحو 2,8 مليون نازح. ومع تصاعد حدة النزاع المسلح في شمال شرق نيجيريا على أيدي جماعة بوكو حرام، اضطُر ما يُقدر بنحو مليون شخص إلى النزوح داخليًا. وقد تمكن نحو 150 ألف لاجئ نيجيري من الفرار إلى الدول المجاورة مثل النيجر وتشاد والكاميرون. ولا يزال الوضع الأمني غير المستقر في شمال مالي باعثًا على عدم استقرار حياة المدنيين، وهو الأمر الذي يعوق عودة اللاجئين. فثمة نحو 133 ألف لاجئ مالي لا يزالون يعيشون في موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو، وأكثر من 80 ألف آخرين ما زالوا مشردين داخليًا. ومن ناحية أخرى فإنه بسبب الأزمة المستمرة في حوض بحيرة تشاد، أضحت تشاد سابع أكبر دولة مضيفة للاجئين في العالم مع وجود أكثر من 750 ألف مشرد، معظمهم من اللاجئين والعائدين الذين فروا من جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، ونيجيريا، والسودان[4].

---

[1] UNHCR, Mid- Year Trends 2015. Available at: http://www.unhcr.org/56701b969.html
http://unhcr-refugees-2015.silk.co/page/Eritrea

[2] Mikoilaj Radlicki, Refugees: The African numbers that put Europe to shame; it needs to think again, 03 OCT 2015, http://mgafrica.com/article/2015-09-27-refugees-what-can-europe-learn-from-africa

[3] Rutinwa, Bonaventure. The End of Asylum?: The Changing Nature of Refugee Policies in Africa. Switzerland: Centre for Documentation and Research, United Nations High Commissioner for Refugees, 1999.pp. 3-4.

[4] راوية توفيق، مشكلة اللاجئين في أفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، 2013.

2- يمكن النظر إلى منطقة القرن الأفريقي باعتبارها تكملة لما يمكن أن نسميه قوس الأزمة مع امتدادها في إقليم الساحل الكبير؛ حيث أدت الصراعات المسلحة بشكل يكاد لا ينقطع إلى هروب الملايين من الناس طلبًا للسلامة. ولعل من أبرز تلك الحروب والصراعات: الحرب بين أثيوبيا والصومال من أجل السيطرة على إقليم أوغادين في 1977-1978، وحرب التحرير الأرترية، والحرب الأهلية في السودان، والصراع الأثيوبي الأرتري، والحرب الأهلية في جنوب السودان. وقد تمكن معظم هؤلاء اللاجئين من الحصول على مأوى لهم داخل دول القرن نفسه، وكذلك في دول الجوار مثل مصر وكينيا.

3- تعد منطقة البحيرات العظمى بؤرة اللجوء الناتج عن العوامل القبلية والصراعات السياسية كما تعكسها خبرة دول مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والتي أفضت إلى وجود الملايين من اللاجئين على مدى العقود الماضية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد استضافت معظم الدول في المنطقة هؤلاء اللاجئين، ولا سيما تنزانيا وأوغندا وكينيا، وكذلك البلدان التي تُعد من أكثر دول المنشأ والملجأ في الوقت ذاته مثل الكونغو الديموقراطية.

4- كانت دول الجنوب الأفريقي -ولا تزال- تستقبل الآلاف من اللاجئين الذين اضطُروا إلى مغادرة بلدانهم خلال النضال ضد الاحتلال والفصل العنصري والحروب الأهلية. وقد وجدت بعض البلدان مثل موزمبيق وأنغولا نفسها في مأزق التعامل مع مئات الآلاف من العائدين والجنود المسرَّحين والمشردين داخليًا. أما خبرة جنوب أفريقيا فإنها تشير إلى نمط آخر من اللجوء وهو ظاهرة اللاجئين في المناطق الحضرية.

ثالثًا: نحو فهم أعمق لظاهرة اللجوء في أفريقيا

يشير معظم الكتاب إلى أهمية العامل القبلي بحسبانه السبب الرئيسي لمشكلة اللاجئين في أفريقيا، ويستند هذا الرأي على افتراض أن الحدود المصطنعة الموروثة عن عهد الاحتلال لا تمثل مناطق متجانسة تقطنها جماعات عرقية أو لغوية مشتركة. وباختصار، فإن الجماعات العرقية المختلفة (المتصارعة تقليديًا) سرعان ما وجدت نفسها في النطاق الجغرافي للدولة الوطنية الموروثة عن عهد الاحتلال، وعليه لم يكن هناك من سبيل لتعايش هذه الجماعات بطريقة سلمية نظرًا لفشل مهمة التكامل القومي بعد الاستقلال. وعلى نفس الشاكلة يرى بعض الكتاب أن مسألة الهوية العرقية تعد أحد الأسباب الرئيسية لمشكلة اللاجئين في أفريقيا؛ إذ يجد بعض الأفراد أنفسهم ضحية اللجوء والنزوح القسري عن ديارهم فقط لأن لديهم هوية عرقية مختلفة عن أولئك الذين يمارسون السلطة في الدولة. هذه الحجة يمكن أن تكون مقبولة عند الحديث عن حالة منطقة البحيرات العظمى، ولاسيما الصراع التقليدي بين الهوتو والتوتسي والتي أفضت إلى تدفقات هائلة من اللاجئين إلى الدول المجاورة[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ميل كثير من المحللين إلى إرجاع أسباب الحروب الأهلية والأزمات السياسية في أفريقيا إلى الاختلافات الثقافية، وعلى وجه الخصوص مسألة العرق باعتباره الدافع الأكبر لمعظم الصراعات في القارة السمراء، لهو أمر معيب ومضلل. إن هذا المنحى في التفكير يُلقي باللائمة على الأسباب الداخلية التي قد تكون عرَضًا لأدوار وعوامل خارجية بالغة الأهمية. وعليه فإن إرث الاحتلال وفشل الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال في معالجة أوجه القصور التي ورثتها، مثل العجز عن استيعاب الأشكال المتعددة من الولاءات والانتماءات الأولية داخلها، قد أفضى إلى عدم الاستقرار السياسي، بل ووضع مشروع الدولة الوطنية نفسه على المحك.

---

1 OVIL, L., & LOMO, Z. A. (2015). Forced Displacement and the Crisis of Citizenship in Africa's Great Lakes Region: Rethinking Refugee Protection and Durable Solutions. *Refuge (0229-5113)*, *31*(2), 39-50.

ولقد وافقت الدول الأفريقية المستقلة على الإبقاء على الحدود الموروثة عن عهد الاحتلال من خلال التمسك بمبدأ "قدسية الحدود"، وعليه أصبح من غير المقبول محاولة تعديل هذه الحدود بالقوة. ومع ذلك شهدت القارة العديد من المحاولات الانفصالية في بيافرا، وكاتانغا، وإريتريا، وأوغادين، على سبيل المثال لا الحصر. ولا شك أن الوضع في الأوغادين، وجنوب السودان، يعبر عن فشل قوى الاحتلال والحكومات الوطنية –على السواء– في الاعتراف بأهمية العوامل الديموغرافية والعرقية في ترسيم الحدود الوطنية.

يرى محمود ممداني –على سبيل المثال– أن الأزمات الهيكلية التي تواجهها أفريقيا ما هي إلا مظاهر أزمة دولة ما بعد الاحتلال. وترتكز أطروحته المحورية على أن بنية عدم الاستقرار السياسي والصراعات الحالية في القارة تكمن في طبيعة عمليات تشكيل وبناء الدولة الاستعمارية، التي أفرزت في نهاية المطاف هويات سياسية وعرقية متعددة.

لقد كانت السمة البارزة للنظام الاحتلالي هي "التمييز المتأصل مؤسسيًا"؛ حيث ازدواجية القوانين (سادة وعبيد) ونظام قانوني خاص للجماعات العرقية المختلفة. ولا شك أن فهم هذا السياق الاستعماري يُعد أمرًا لازمًا لفهم الأزمات السياسية الراهنة في المنطقة. ومع ذلك، فإنه لا يفسر لنا لماذا اتجه معظم القادة بعد الاستقلال، على الرغم من معرفتهم بعوار الأساس الذي استندت عليه دولتهم الموروثة، إلى المحافظة على نظام استغلال الموارد وحماية المصالح الاستعمارية، بدلا من تنفيذ الإصلاحات التي يمكن أن تعالج أوضاع عدم المساواة وتحافظ على تنوع القوميات التي تشكل فسيفساء الدول الجديدة من خلال الاعتراف بمبدأ المواطنة المتساوية؟

وتعد الحروب والصراعات الأهلية أحد الأسباب الكبرى المفضية لأزمة اللاجئين في أفريقيا. فقد شهد العقد الماضي ارتفاعًا متواصلا في أعمال العنف في أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثل مالي وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى والصومال، ومع مرور الزمن تضاعف عدد الدول التي تشهد نزاعات مسلحة ليصل إلى 22 دولة. وفي تسعينيات القرن الماضي تحولت بعض هذه الصراعات إلى حروب إقليمية كبرى مثل حالات ليبيريا ورواندا والكونغو الديموقراطية. كما أفضى التوتر المحتدم بين إثيوبيا وإريتريا، والذي انتهى إلى حرب طاحنة بين الدولتين، إلى موجات كبرى من اللجوء والنزوح. وتشير بعض التقديرات إلى أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تؤدِ إلى تحقيق حلم النهضة الأفريقية؛ حيث بات أكثر من ربع الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يعاني من صراعات أهلية مسلحة أو توترات إقليمية.

وعادة ما يُضطر العديد من الأفارقة إلى اللجوء إلى المنفى لأسباب بيئية؛ حيث تصبح الأرض التي يعيشون عليها غير صالحة للسكنى أو لم تعد صالحة لإعاشتهم وإبقائهم على قيد الحياة. ليس من قبيل الصدفة أن تكون البلدان الأفريقية التي تضررت من تآكل التربة والجفاف والأخطار البيئية الأخرى أيضًا مسرحًا للصراعات المسلحة والمجاعات المتكررة وتحركات اللاجئين. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك الدول الواقعة في منطقة الساحل والصحراء والقرن الأفريقي، وموزمبيق.

وعليه، يمكن القول إجمالا أن العديد من أسباب الصراع والتهجير القسري في أفريقيا، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والصراع على السلطة السياسية والثروة الاقتصادية، والعداوات العرقية، والحرب الأهلية، ما هي إلا أعراض لمشكلات أكثر عمقًا وترابطًا. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ فشل معظم زعماء مرحلة ما بعد الاحتلال في إصلاح الدولة وإعادة تنظيم السلطة عن طريق إنشاء مؤسسات مستقرة تسمح بتداول السلطة سلميًا وتوزيع الفرص والموارد الاجتماعية والاقتصادية بشكل عادل، وبالتالي فشلت النخبة الحاكمة في التعاطي مع إشكالية المواطنة والعدالة الاجتماعية.

رابعًا: تحولات السياسة الأفريقية وتحديات اللاجئين

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية لتطور السياسات الأفريقية تجاه اللاجئين وذلك على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: وهي الممتدة من بداية الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وعادة ما يُطلق عليها مرحلة "سياسة الباب المفتوح". فقد اتخذت الدول الأفريقية، فرادى وجماعات، مواقف مرحبة باللاجئين في إطار الاتفاقية التي أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية بخصوص اللاجئين عام 1969[1].
- المرحلة الثانية: وتشمل الفترة من عام 1990 وحتى عام 2001؛ حيث ازدادت المخاطر الأمنية والأعباء الاقتصادية لظاهرة اللجوء، الأمر الذي أفضى إلى وضع حد لسياسة الباب المفتوح. وربما يُعد هذا التحول أحد أبرز العوامل التي أسهمت في زيادة تعقيد وتشابك ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا. فقد ترتب على تزايد اللجوء العابر للحدود الوطنية توتر العلاقات بين دول المنشأ ودول اللجوء في السياق الأفريقي. ولعل التأثيرات السلبية التي ارتبطت بوجود معسكرات اللاجئين في الدول المضيفة مثل انتشار الجرائم والإضرار بالبيئة واستنزاف الموارد المحدودة قد دفعت بالعديد من الدول الأفريقية إلى رفض قبول اللاجئين من دول أخرى.
- المرحلة الثالثة: وتشمل سنوات ما بعد إنشاء الاتحاد الأفريقي. ولعل نقطة التحول الجوهرية هنا تتمثل في دعوة الاتحاد للدول الأعضاء للنظر في التهجير القسري باعتباره انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان في الأمن والسلام والكرامة. وقد كرس إعلان كيجالي الخاص بحقوق الإنسان عام 2003 هذا التوجه الجديد. وإذا كان اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية انصب بالأساس على قضية اللجوء فإن الاتحاد الأفريقي قد أعاد قضايا النزوح والعودة إلى الواجهة مرة أخرى.

وعلى الرغم من تعدد النصوص القانونية في المبادرات الجماعية الأفريقية الخاصة بحماية اللاجئين فإن مسألة الفعالية تعد أمرًا آخر؛ حيث يذهب نفر من الباحثين إلى التشكيك في جدوى هذه المبادرات ومدى قدرتها على مواجهة هذه الأزمة المعقدة والمتشابكة الأبعاد، وعلى سبيل المثال فإن نياندوغا يطرح إشكالية المحاسبة على انتهاك حقوق اللاجئين بحسبانها غائبة في الممارسة الأفريقية. ونظرًا لتزايد أعداد اللجوء والنزوح في كثير من مناطق أفريقيا فإن النظام القانوني الأفريقي وقف عاجزًا عن توفير الحماية المناسبة أو توفير حياة أفضل للاجئين[2]. وعلى الصعيد الدولي تحظى أزمة اللاجئين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باهتمام محدود في المنتديات والمنظمات الدولية. كما أن العديد من البلدان المضيفة في المنطقة لديها مقدرة ضعيفة أو معدومة على توفير الدعم للاجئين. وفي السياق ذاته تعاني المنظمات الدولية المنوطة بإدارة العمليات الإنسانية في القارة من نقص الموارد بشكل ملحوظ[3].

ولعل ذلك كله أفضى إلى وضع المزيد من التحديات أمام كل من دول المنشأ ودول اللجوء من حيث مشاكل عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي كما هو الحال في منطقة البحيرات العظمى. ومن أبرز التحديات التي تواجه اللاجئين في الدول المضيفة هي عدم توافر بيئة آمنة داخل مخيماتهم ومناطق إقامتهم، فعلى سبيل المثال قُتل المئات من اللاجئين الهوتو في الكونغو الديموقراطية على أيدي جماعات من المتمردين. ويطرح جاكوبسين ثلاثة أسباب تجعل مخيمات اللاجئين

---

[1] Nyanduga, B. T. M. (January 01, 2005). Refugee protection under the 1969 OAU Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa. German Yearbook of International Law, 47, 85-104.

[2] Oyelade, OS. A Critique Of The Rights Of Refugees Under The OAU Convention Governing The Specific Aspects Of Refugee Problems In Africa. (East African Journal of Peace and Human Rights; Vol 12, No 2 (2006); 6-36.

[3] Human Rights Watch, “South Africa: Protect Victims of Xenophobic Violence”. Available at: www.hrw.org/en/news/2008/o6/04/south-africaprotect-victims-xenophobic-violence

أكثر عرضة للهجوم المسلح[1]؛ أولا: تضم المخيمات بعض اللاجئين من المقاتلين السابقين وهو ما يجعلهم هدفًا من قِبل القوى المعادية سواءً في بلد المنشأ أو بلد اللجوء. ثانيًا: يمكن النظر إلى المخيمات باعتبارها مستودعًا أو مخزنًا للتجنيد القسري أو الاستغلال الجنسي والاقتصادي. ثالثًا: تؤدي الصراعات الإقليمية العابرة للحدود إلى استهداف مخيمات اللاجئين كجزء من الإستراتيجية العسكرية لإضعاف معنويات المعارضة أو بهدف التطهير العرقي.

وعلى الرغم من أن حياة اللاجئين خارج المخيمات ليست آمنة دائمًا نظرًا لاستهدافهم من خلال الهجمات المسلحة، فإن سلامتهم عرضة للتهديد أيضًا من قِبل بعض السكان في البلد المضيف. ولا يخفى أن تدفق اللاجئين في بيئة هشة اجتماعيًا واقتصاديًا يُشكل تهديدًا للموارد الشحيحة بالنسبة لسكان الدول المضيفة الأكثر فقرًا، ولذلك يتم استهداف اللاجئين. وهذا يعني أن اللاجئين يمثلون كبش فداء للمشكلات الاجتماعية ويتعرضون دومًا للمضايقات الناجمة عن كراهية الأجانب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والصور السلبية التي تُروجها وسائل الإعلام وقادة الرأي في المجتمع[2]. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك جنوب أفريقيا؛ حيث تعاني منذ عام 2008 من انتشار موجات الهجمات المعادية للأجانب، معظمهم من الأفارقة اللاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء البلاد. إذ يتهم السكان المحليون هؤلاء بسرقة وظائفهم وبالمشاركة في الأعمال الإجرامية.

وعلى عكس العديد من البلدان، فإن جنوب أفريقيا تشهد وجود العديد من اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية، وهو ما يعني الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الإسكان والصرف الصحي والمياه، على قدم المساواة مع المواطنين في جنوب أفريقيا. ولا شك أن ذلك يضع عبئًا إضافيًا على الحكومة المحلية ويُسهل من نشر الصور السلبية عن اللاجئين الأجانب.

خاتمة:

لا شك أن موضوع اللاجئين والنازحين في أفريقيا يطرح العديد من المخاوف والإشكاليات، ليس فقط بسبب أهميته الإنسانية ولكن أيضًا بسبب تأثيره على قضايا السلام والأمن والاستقرار داخل أفريقيا وعلى مستوى النظام الدولي برمته. وعادة ما يُضطر اللاجئون في أفريقيا إلى الفرار من ديارهم بسبب أعمال العنف والصراعات المسلحة و/أو الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وعليه فإن مشكلة اللاجئين، هي في جوهرها مما اكتسبت أيدي الناس، وليست ظاهرة عرضية. إن قضايا الصراع والنزوح واللاجئين في أفريقيا تتشابك، إلى حد كبير، مع أزمة المواطنة. وثمة تراث نظري كبير لشرح أسباب المشكلة، بما في ذلك –كما بينا– عوامل العرق، والإرث الاحتلالي، وفشل النخبة الوطنية في إصلاح الدولة الموروثة عن عهد ألاحتلال، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومنطق "السيادة والدولة".

وبينما تسلط كل هذه الأفكار بعض الضوء على أسباب المشكلة، فإن في موقع القلب منها منطق "الاحتواء والإقصاء". ومن هذا المنظور، العلاقة الجدلية بين الفضاء العام المدني والفضاء التقليدي المعتمد على انتماءات أولية، أو بعبارة أخرى جدلية العلاقة بين المواطنة المدنية والمواطنة العرقية، أو منطق السيادة والدولة. إنها ببساطة تجسيد لمظاهر الاحتواء أو استبعاد الآخرين، وهي ظاهرة شديدة الوضوح في السياق الأفريقي. وعلى سبيل المثال تعد قضية الوصول إلى الموارد المحدودة مثل الأراضي والثروات الطبيعية دافعًا للتنافس وإقصاء الآخرين. ومن الواضح أن قضايا العرق والعلاقات القرابية المرتبطة بالأرض قد استُخدِمت لإضفاء الشرعية على جماعة قبلية معينة أو نزعها عن جماعة أخرى تعد وافدة (المثال الأبرز هنا هو منطقة البحيرات العظمى). ولاشك أن هذا

[1] K. Jacobsen (1999, May), “A “Safety-First” Approach to Physical Protection in Refugee Camps”. Available at: http://web.mit.edu/cis/www/migration/pubs/rrw p/a_safety.html

[2] Palmary, I. (2004), Refugees, Safety and Xenophobia in South African Cities: The Role of Local Government, CSVR.

النضال من أجل الوصول إلى والسيطرة على هذه الموارد قد دفع بالجماعات العرقية المتصارعة إلى اتخاذ مواقف متشددة وعنيفة. وعليه فإن مسألة اللاجئين تتقاطع مع كل هذه الأبعاد والديناميات.

*****

قضاياوأحداث

تهديدات تهويد الأقصى وآفاق انتفاضة جديدة

د. بشير أبو القرايا*

مقدمة:

يغطي هذا التقرير التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى[1] من قبل الكيان الصهيوني، وتتمثل في محاولات التهويد التدريجية التي يجري تنفيذها على أرض الواقع. ويتناول التقرير في إطار أشمل تهويد مدينة القدس[2]، ويتم في بعض الأحيان بخطى متسارعة عندما تكون الظروف مواتية، وذلك بهدف نزع الصفة العربية الإسلامية عن المدينة. الأمر الذي يجعل تهويد المسجد الأقصى، وهو آخر معقل للعرب والمسلمين في المدينة المقدسة، أمرًا يسيرًا كما يتصورون[3].

ويبحث التقرير أيضًا تطور خريطة القوى الفاعلة في ذلك وتفاعلاتها، وتشمل: سلطة الاحتلال الإسرائيلي، الجماعات الدينية اليهودية، السلطة الفلسطينية، الفصائل الفلسطينية المسلحة، فتح وحماس، المنتفضون، الشعب الفلسطيني، الأنظمة العربية، والشعوب العربية. وفيها يتم التركيز على الخلافات السياسية الفلسطينية وتطورات الأوضاع السياسية في المنطقة العربية، وانعكاساتها على السلوك السياسي الإسرائيلي من حيث مدى اعتبار ما تمر به المنطقة فرصة سانحة نحو مزيد من التغول الصهيوني وتسريع خطى التهويد في المدينة المقدسة بما يشمل مقدسات المسلمين وأحياء المقدسيين الفلسطينيين، وهم السكان الأصليون للمدينة.

كما يغطي التقرير آخر المستجدات والظواهر المستجدة بهذا الخصوص، وفي طليعتها صعود الظاهرة الانتفاضية الفلسطينية، التي من سماتها التراوح بين الصعود والتصاعد وبين الكمون والخبو، وفقًا لمقتضيات الواقع والظروف والأحوال في المجتمع الانتفاضي وبيئة الانتفاضة، وذلك في إطار ما عرف إعلاميًا ولدى بعض الباحثين بالانتفاضة الثالثة[4]. ويخلص التقرير في نهاية التحليل إلى تقديم رؤية تأملية لمستقبل المسجد الأقصى تنطلق من نظرتين أحدهما متشائمة والأخرى متفائلة. لكل نظرة محدداتها الخاصة، لاسيما على المستوى الذاتي المرتبط بالواقع الفلسطيني والعربي والإسلامي. وعليه، يتناول هذا التقرير أربع نقاط: تهويد القدس، تهديدات تهويد الأقصى، صعود الظاهرة الانتفاضية، ومستقبل المسجد الأقصى.

---

*أستاذ العلوم السياسية المساعد، معهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة زايد

[1] من الضروري تحديد المقصود بالمسجد الأقصى، وما الفرق بينه وبين الحرم القدسي الشريف وقبة الصخرة والمصلى المرواني والمسجد القبلي. بشكل عام هناك معنيان للمسجد الأقصى: معنى ضيق، ومعنى واسع. المسجد الأقصى بالمعنى الواسع يقصد به الحرم القدسي الشريف بكل مكوناته وسوره وكل ما بداخل السور من معالم، ومنها: المسجد القبلي، مسجد قبة الصخرة، مسجد النساء، المصلى المرواني، وغيرها من المعالم التي تشمل مدارس ومقابر ومصاطب وباحات وحدائق ومياضئ وأبواب وأسوار. أما المسجد الأقصى بالمعنى الضيق يقصد به ذلك المبنى الصغير المسقوف الذي صلى فيه النبي محمد صلى الله عليه وسلم إمامًا بالأنبياء جميعًا ليلة الإسراء والمعراج، وهو أحد أبنية الحرم القدسي الشريف، وهو المعروف بالمسجد القبلي. وخلاصة القول، فالمسجد الأقصى هو الحرم القدسي الشريف بكل مكوناته التي تشمل أيضًا المسجد القبلي. وعليه، فحينما تشير وسائل الإعلام إلى مسجد قبة الصخرة على أنه المسجد الأقصى فهذا صحيح باعتبار مسجد قبة الصخرة هو أحد مكونات المسجد الأقصى بالمعنى الواسع، لكن ذلك لا ينبغي أن يجعلنا نتغافل عن المسجد الأقصى بالمعنى الضيق أو ما يسمى بالمسجد القبلي. لمزيد من التفصيل: أنظر: مجاهد علي شراب، "الحرم القدسي الشريف"، أبحاث الندوة الدولية القدس التاريخ والمستقبل، أسيوط: جامعة أسيوط، أكتوبر، 1996، ص403-432.

[2] للتعرف على تهويد القدس تاريخيًا ومخالفة سلطة الاحتلال لمقررات الشرعية الدولية، أنظر: محمد الفرا، "قضية القدس على الساحتين العربية والدولية"، شئون عربية، ع40، 1984/12، ص6-9، ص11-14.

[3] للتعرف على مكانة القدس في الإسلام، أنظر: إسحاق موسى الحسيني، "مكانة القدس في الإسلام"، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع1، مارس 1969، ص57-71.

[4] أنظر: Beaumont, Peter. “Is a third Palestinian intifada on the way or has it already begun?”. The Guardian, Tulkarem, 5 Oct 2015, http://www.theguardian.com/world/2015/oct/05/third-palestinian-intifada-on-way-or-already-begun

أولًا: تهويد القدس:

منذ احتلال القدس عام 1967 وضمها عام 1980 اتبع الكيان الصهيوني سياسة التهويد التدريجي للأرض والبناء والحجر والبشر. ومازالت هذه السياسة مستمرة حتى وقتنا هذا، رغم إدراج القدس في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر بسبب الإجراءات الإسرائيلية وتعيين اليونسكو ممثلًا شخصيًا لها لمتابعة ملف القدس[1]، وتزداد وتيرتها في أوقات التفاوض والتسوية وفي أوقات الضعف العربي. وتقوم سياسة التهويد على مبدأ تقليص الوجود الفلسطيني[2] وتكثيف الوجود الصهيوني، من خلال اتباع عدة سياسات فرعية، منها: سياسة المصادرة وسياسة الضم بالنسبة للأرض، وسياسة الهدم وسياسة التقليص بالنسبة للبناء مقابل سياسة الاستيطان وبناء الوحدات والكتل الاستيطانية الصهيونية، وسياسة التفريغ وسياسة التهجير القسري وسياسة تضييق الخناق على المقدسيين في مقابل سياسة الإحلال الاستيطاني بالنسبة لليهود. وقد حسمت سلطة الاحتلال قضية القدس جغرافيًا ضمن مخطط وضعته أجهزة إسرائيلية متعددة:

فعلى مستوى الأرض، منعت منذ البداية استخدام المقدسيين لنحو 87% من أراضي القدس الشرقية والإبقاء لهم على ما نسبته 13% فقط[3]. ووسعت حدود القدس ضمن مخطط توسع استيطاني يحدد معالم القدس الكبرى كعاصمة موحدة للكيان الإسرائيلي خالية من الوجود الفلسطيني، وهو ما يعني مستقبلًا تهويدًا شاملًا للمدينة.

وعلى مستوى البناء والحجر، استخدمت ذرائع شتى لهدم بيوت المقدسيين، تارة قانونية بحجة أن البناء غير مرخص أو أن صاحبه فقد إقامته، وتارة عقابًا للشهداء ومنفذي العمليات والمنتفضين وذويهم من أبناء القدس. وتصنف البلدية الإسرائيلية في القدس 20,000 منزل فلسطيني في المدينة (أي ما يعادل 39% من مجمل المنازل) بأنها غير قانونية، بحجة عدم تمكن أصحابها من الحصول على تراخيص لإقامتها. وفي المقابل شجعت وضع اليد على منازل فلسطينية داخل الأحياء، وتحديدًا في البلدة القديمة وسلوان وراس العمود والطور والشيخ جراح[4]. وزرعت سلطة الاحتلال الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية وحولها، وداخل الأحياء الفلسطينية نفسها. وكان لجمعية إلعاد الاستيطانية دورًا مساعدًا لخطط الحكومة الإسرائيلية في هذا المجال. ووضعت هذه السياسات الإسرائيلية المقدسيين أمام ثلاثة خيارات: إما دفع أموال طائلة ثمن شقق أو بدل استئجار شقق قائمة في المدينة، وإما المجازفة بإقامة منازل من دون تراخيص، وإما الانتقال إلى المناطق خلف الجدار سواء إلى منازل في الأحياء المقدسية التي عزلها الجدار أو في الضفة الغربية[5].

ويهدف المخطط الهيكلي الإسرائيلي لبلدية القدس عام 2020 إلى عزل الأحياء الفلسطينية عن القدس الشرقية عزلًا تامًا، ثم ضم القدس الشرقية مع القدس الغربية والكتل الاستيطانية المحيطة لتشكل القدس الكبرى، بحيث تكون مدينة يهودية خالصة[6]. وبهذا الخصوص يلح زعيم المعارضة يتسحاق هيرتسوج على تنفيذ خطة انفصال بعزل 28 حيًا فلسطينيًا، في حين يقترح رئيس بلدية القدس نير بركات ضم الأحياء المقدسية إلى السلطة الفلسطينية وفصلها تمامًا عن القدس. وهو ما يعني إخراج 200 ألف مقدسي عن النطاق الإداري للقدس الكبرى. وتارة أخرى يدعون بعدم رغبة سكان القدس في الانضمام للسلطة الفلسطينية ويفضلون الحكم

---

1 رائف يوسف نجم، "موقع القدس: المدينة القديمة وأسوارها"، المجلة العربية للثقافة، تونس، مج26، ع52، 2008/3، ص11-32.

2 أسامة حلبي وآخرون، "ملف تهويد القدس: الوضع القانوني والاستيطان والترحيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 31، صيف 1997، ص 96.

3 عبد الرؤوف أرناؤوط، "إسرائيل في القدس الشرقية: من الحسم الجغرافي إلى الحسم الديموغرافي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع105، شتاء 2016، ص 179.

4 المصدر السابق نفسه، ص 179.

5 السابق نفسه، ص 179.

6 نظمي الجعبة، "استيطان القدس: تنفيذ خطط قديمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع101، شتاء 2015، ص19.

الإسرائيلي، سعيًا منهم إلى كسب المزيد من الوقت لإتمام عملية تهويد القدس. ووفقًا للمخطط الهيكلي الاسترشادي يجري تطبيق ذلك على أرض الواقع لتنفيذ قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل[1].

أما على مستوى البشر، فقد عمدت سلطة الاحتلال إلى سياسة تفريغ القدس من المقدسيين[2]، السكان الأصليون للمدينة[3]، ومارست بحقهم إجراءات قاسية ساعية إلى تقليص عددهم بشتى الحجج والذرائع والإجراءات المضادة[4]، وفي المقابل إحلال المستوطنين اليهود بدلًا منهم في إطار خطط مرسومة لذلك. وتم تحديد الوضع القانوني للمقدسيين من المنظور الإسرائيلي على أنهم مقيمون وليسو مواطنين. وربطت ملكية الأرض بالإقامة، فمن يفقد إقامته يفقد أرضه، وسحبت هويات 120 ألف مقدسي بسبب تغيير النطاق الإداري للقدس[5]، وواصلت بحقهم الاعتقالات ومارست سياسة تضييق الخناق على سبل معيشتهم وحياتهم، حتى كسدت سبل معاشهم واضمحلت أسواقهم وارتفعت معدلات الفقر بين أفراد الطبقة المتوسطة. وقد حوصرت الأحياء المقدسية بالكتل الاستيطانية من كل جانب، وعاني المقدسيون من أزمة سكنية فيما تبقى لهم من أرض، حتى أصبحوا غرباء في مدينتهم مشبوهون فيها ومعزولون ينظر لهم كأجانب غير مرغوب في وجودهم يحرم عليهم دخول مناطق كثيرة في وطنهم ويضيق عليهم بقصد، ويعاملون أسوأ معاملة وينكل بهم تنكيلًا غير مسبوق[6]. وتتشدد حكومة سلطة الاحتلال في التعامل معهم عن سابق تخطيط وسوء نية، فتفرض عليهم الضرائب العالية، وتسحب هوياتهم المقدسية، وتطردهم إلى مدن الضفة الغربية، وتمنع عودتهم إلى مدينتهم المقدسة، وإلى بيوتهم العتيقة فيها، وتهدم بيوتهم الباقية، وتمنع تعميرها وصيانتها، وتحول دون توسعتها أو ترميمها، وتصادر أرضهم وممتلكاتهم، وتعتدي على أملاك الغائبين وتضع يدها عليها[7].

وتزيد غربتهم فيها مع إغلاق سلطات الاحتلال بوابات القدس الشرقية، ودخول جيش الاحتلال الشوارع، ونصب الحواجز العسكرية على مداخلها، والتدقيق في هويات المقدسيين وتفتيش سياراتهم، وعدم السماح لبعضهم بالمرور ولو إلى بيوتهم في أحياء القدس الشرقية، بينما تعتقل من شاءت من المارين أمامها والعابرين للحواجز التي وضعتها. أما مداخل البلدات المقدسية فتغلق بمكعبات الأسمنت الضخمة التي تعيق الحركة وتمنع تدفق حركة السير فتزدحم فيها السيارات وتمتد طوابيرها مسافات طويلة، مما يضيق على المواطنين أنفاسهم، ويذهب بصبرهم[8].

علاوة على ذلك، فإن عيون الإسرائيليين تراقب الفلسطينيين الماشين أو العابرين أو الراكبين في الحافلات، يستفزون الفلسطينيين ويشتمونهم ويتهكمون عليهم ويستهزؤون بهم ويسمعونهم كلمات بذيئة ومفردات نابية تطال أمهاتهم وشرفهم وعرضهم ونسبهم ودينهم ورسولهم، ومنهم من يرشقهم بالحجارة أو يصرخ فيهم طالبًا منهم الرحيل والمغادرة محذرًا إياهم من القتل الذي ينتظرهم ويتوعدهم بالموت، مدعين أن هذه المدينة ليست لهم ولا يحق لهم العيش فيها. أما الدوريات العسكرية فتوقف كل فلسطيني وتشتبه فيه وقد يطلقون عليه النار ويقتلونه أو يصيبونه قبل أن يتبين لهم أن ما يحمله ليس إلا خبزًا أو فاكهة وأن الذي بأيديهم

---

[1] أنظر: المصدر السابق نفسه، ص19. عبد الرؤوف أرناؤوط، "إسرائيل في القدس الشرقية.."، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص 178.

[2] أنظر: عبد الرؤوف أرناؤوط، "أسواق القدس العتيقة تترنح"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع104، خريف 2015، ص206. عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس 2016: إجراءات تهويدية تبقي عوامل الانفجار قائمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع106، ربيع 2016، ص159.

[3] للتعرف على الوضع القانوني للمقدسيين وأملاكهم من وجهة نظر القانون الدولي، أنظر: سعود عبد العزيز الدايل، "الوضع القانوني للقدس"، مجلة بحوث دبلوماسية، السعودية، ع1، 1983، ص154-164.

[4] أنظر في ذلك: أسامة حلبي وآخرون، "ملف تهويد القدس: الوضع القانوني والاستيطان والترحيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص 96. عبد الغني سلامة، "الانتفاضة الثالثة هل هي مصلحة وطنية أم مسعى إسرائيلي؟"، شؤون فلسطينية، ع259، ربيع 2015، ص118.

[5] عبد الرؤوف أرناؤوط، "إسرائيل في القدس الشرقية: من الحسم الجغرافي إلى الحسم الديموغرافي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع105، شتاء 2016، ص179. وانظر: نظمي الجعبة، "استيطان القدس: تنفيذ خطط قديمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص15.

[6] عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس 2016: إجراءات تهويدية تبقي عوامل الانفجار قائمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص162.

[7] مصطفى يوسف اللداوي، "الانتفاضة الثالثة انتفاضة الكرامة (2)"، جماعة العدل والإحسان، 2015/10/16، http://www.aljamaa.net/ar/document/100158.shtml

[8] المصدر السابق نفسه.

هواتفهم النقالة أو مفاتيح بيوتهم وسياراتهم. والسيارات العربية كلها محل شبهة وموضع شك فلا يسمح لأصحابها بالمرور أو الاجتياز وإن حاول بعض السائقين زيادة السرعة أو التجاوز أو التوقف المفاجئ أو الاعتيادي ببطء فإن الإسرائيليين شرطةً ومستوطنين يمطرونه بالطلقات النارية ولو ترجل السائق من سيارته ومشى أمامهم رافعًا يديه ولو كان من يسوق السيارة سيدة، فإنهم يتعاملون معها بالمثل ويطلقون عليها النار وكأنها كانت تنوي دهسهم أو صدمهم[1].

وما إن ينخرط الفلسطينيون في مدينة القدس الشرقية المحتلة في مواجهة إجراء احتلالي إسرائيلي حتى يجدوا أنفسهم مهددين بإجراء جديد، ولا يخفي المسؤولون الإسرائيليون أن الهدف الدائم هو تقليل عدد الفلسطينيين في المدينة كي تكون مدينة يهودية. فمع تكشف اتفاق اليمين مع اليسار الإسرائيلي في الموقف الخاص بالتخلص من عشرات آلاف المقدسيين عبر سلخ أحياء بأكملها عن مدينة القدس الكبرى[2]، تتضح معالم تنفيذ أكبر مخطط استيطاني لعزل ما سيتبقى منها عن محيطها الفلسطيني وسط جهود لا تنضب في طمس ثقافتها وهويتها الوطنية الفلسطينية. وقد تزامن ذلك مع تصعيد استهداف مقدساتها الإسلامية المتمثلة في المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وتصاعد الهجمة اليهودية على المسيحيين وكنائسهم[3].

ومع مطلع 2016 بلغ عدد سكان القدس، بشطريها الشرقي والغربي 829,000، بينهم 307,000 فلسطيني تشكل نسبتهم نحو 39%، وذلك بحسب مركز القدس لدراسات إسرائيل، الأمر الذي يشير إلى أنهم تعدوا نسبة الخطر التي حددتها إسرائيل بعد وقت قصير من احتلالها المدينة بـ 22%. وهذه الأرقام تشكل معالم التحرك الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في المدينة، والذي يستند إلى سياسة تمييز وإقصاء منهجية متصاعدة[4]. حيث أن 75% من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر، كما تقول رونيت سيلع (معاريف، 24/2/2016). كما أن ثمة فجوة هائلة بين البنى التحتية الفلسطينية والإسرائيلية، إذ تركت الأحياء الشرقية متخلفة بصورة كبيرة جدًا. فمثلا، 64% فقط من المنازل مرتبطة بشكل مرتب بشبكة المياه، بينما يضطر الفلسطينيون الباقون إلى شراء مضخات مياه وخزانات مياه كي يؤمنوا المياه لمنازلهم[5].

الأمر الذي يجعل الصراع على القدس وفلسطين صراعًا ديموغرافيًا بامتياز[6]، يعوضه الفلسطينيون بالزواج المبكر وكثرة الإنجاب وهو ما تحدث عنه خبراء الاستراتيجية الصهيونية بقلق بالغ.

ثانيًا: تهديدات تهويد الأقصى:

تعدت الممارسات الصهيونية في المسجد الأقصى حد التهديد بالتهويد إلى حد اتخاذ خطوات تهويد وأسرلة فعلية على الأرض[7]، ذات نوايا تستهدف المقدسات الإسلامية[8]. وجاري في الوقت نفسه التخطيط والتحضير لتنفيذ خطوات أخرى مستقبلًا، لكن الأمور تتم بشكل تدريجي يتبع فيها الكيان الصهيوني سياسات جس النبض وترويض الغضب وافتعال الذرائع واغتنام الفرصة. لذلك يميز التقرير بين الإجراءات الميدانية التي حدثت بالفعل ومازالت تحدث يوميًا وبين الخطوات المقبلة التي لم تحصل بعد، مع

---

1 السابق نفسه.

2 عبد الرؤوف أرناؤوط، "إسرائيل في القدس الشرقية.."، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص 178.

3 مصطفى يوسف اللداوي، "الانتفاضة الثالثة انتفاضة الكرامة (2)"، جماعة العدل والإحسان، مصدر سابق.

4 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس 2016.."، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص159-160.

5 المصدر السابق نفسه، ص160.

6 رامي أبو جبارة، "الانتفاضة الثالثة الإمكانيات والسيناريوهات: هبة شعبية أم انتفاضة ثالثة؟ محاولة لتحديد ماهية الحدث تمهيدًا لتحليله بموضوعية"، مسار تحرري، 2015/11/1، http://taharruri.net/2015/11/01/الانتفاضة-الثالثة-الإمكانيات-والسين/

7 حول تهويد الأقصى منذ العام 1967، أنظر: إبراهيم عبد الكريم، "تهويد الحرم القدسي دراسة توثيقية في الذرائع والوقائع"، شئون عربية، ع96، 1998/12، ص123-149. مصطفى عطية جمعة، "المسجد الأقصى ومخططات التخريب والتهويد والسياسة: قراءة توثيقية"، البيان، لندن، ع273، 2010/5، ص56-61. وقارن: سعيد عكاشة، "القدس والأقصى قضيتان أم قضية واحدة"، مجلة الديمقراطية، الأهرام، مج10، ع38، 2010/4، ث109-112. الشيخ الأمين محمد عوض الله، "تهويد المسجد الأقصى"، مجلة دراسات حوض النيل، مج8، ع16، 2014/10، ص266-273.

8 زيد الأيوبي، "الانتفاضة الثالثة والأخيرة اندلعت"، راديو نغم، 2015/10/10، http://radionagham.com/ar/?p=5308

الأخذ في الاعتبار أن هذه الإجراءات لا تعدو كونها مجرد استعدادات ومقدمات وتهيئة للأجواء، ولن تقف الأمور عند هذا الحد وإنما القادم أعظم من ذلك وأشد خطورة وفداحة وهو سيأتي في إطار ما يسمونه بمرحلة إقامة الهيكل الثالث[1].

أ. **الإجراءات الميدانية:**

تعتبر الإجراءات الميدانية الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير واقع المسجد الأقصى وفرض واقع جديد، بمثابة اعتداء وانتهاك صارخ وتدنيس غير مسبوق للحرم القدسي الشريف[2]، كما تعد انتهاكًا من وجهة نظر القانون الدولي والمقررات الدولية[3]، استفزازًا كبيرًا لمشاعر العرب والمسلمين في كل أنحاء العالم. وقد قامت بعض شركات التطوير بمشاركة دائرة الآثار ببناء مدرجات ضخمة جنوب الحرم من الخارج، وأصبحت ملاصقة لبواباته التي كانت مفتوحة قبل مئات السنوات وتم إغلاقها على عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي[4]. ويمكن الحديث بهذا الخصوص عن سبعة إجراءات تمت بالفعل هي: السيطرة، الاقتحامات، التقسيم، الحفريات، منع الإعمار، القيود والتعقيدات، واستعدادات بناء الهيكل.

(1) السيطرة:

وتشمل بشكل أساسي سيطرة سلطة الاحتلال الآن وبشكل كامل على كافة أبواب الأقصى وباحاته، وهو ما يعني السيطرة عليه كاملًا باستثناء مبانيه المسقوفة. وفي إطار سيطرتها على الأبواب تقوم بالتدقيق في الهويات وتمنع دخول من تريد لسبب أو لآخر، ولا تسمح بدخول مواد البناء والإعمار إلا باتفاق مسبق وموافقة السلطات الإسرائيلية المختصة بما فيها أعمال الصيانة الدورية. أما بالنسبة لساحاته فإنها تعمل على تحويلها إلى ساحات عامة تخضع لسيطرة بلدية الاحتلال وإشرافها المباشر عليه. وتعتبرها أيضًا حدائق قومية أثرية ينبغي أن تتولاها إدارة الحدائق القومية الإسرائيلية. وبدأت، تأسيسًا على ذلك، بتغيير أسماء الشوارع والأبواب المحيطة بالحرم القدسي الشريف، بما في ذلك وضع عبارة جبل الهيكل على أحد الأبواب[5].

(2) الاقتحامات:

أصبحت ظاهرة اقتحام الأقصى من قبل الصهاينة ظاهرة متكررة ومتصاعدة بمرور الزمن منذ أن بدأها شارون وكانت سببًا في تفجير انتفاضة الأقصى عام 2000. والاقتحامات الصهيونية للحرم القدسي الشريف في أيامنا هذه أنواع، فهناك اقتحامات يقوم بها مسؤولون إسرائيليون، كالوزراء، ومن أشهرها اقتحام وزير الزراعة الحالي أوري آريئيل، وهناك اقتحامات يقوم بها أعضاء في الكنيست، وقيادات حزبية، وعناصر حزبية، ومن أشهرها اقتحامات شبيبة الليكود. والاقتحامات العسكرية تقوم بها قوات الشرطة الإسرائيلية وقوات الأمن الداخلي (الشين بيت) وعناصر وحدة المستعربين وغيرها من القوى الأمنية. علاوة على اقتحامات المستوطنين والقوى الدينية المتطرفة. ووفقًا لأحد التقديرات فقد اقتحم الأقصى 9434 إسرائيليًا في عام 2014 وحتى شهر أكتوبر[6].

---

1 نظمي الجعبة، "استيطان القدس.."، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص16.

2 بلال البوجدايني، "ثورة السكاكين انتفاضة فلسطينية ثالثة"، المساء، ع2807، 2015/15/15، http://www.almassaepress.com/ ثورة-السكاكين-انتفاضة-فلسطينية-ثالثة/

3 حول الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن المقدسة وضمها للقدس من وجهة نظر القانون الدولي، أنظر: سعود عبد العزيز الدايل، "الوضع القانوني للقدس"، مجلة بحوث دبلوماسية، السعودية، ع1، 1983، ص150-154.

4 د. عدنان أبوعامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى مقدمة لحدث أكبر!"، البيان، لندن، ع341، 2015/10/14، http://albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=4672

5 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى بين جاهزية الخطط والبدء بالتنفيذ"، شؤون فلسطينية، ع259، ربيع 2015، ص106-107. ومن الملاحظ أن الإعلاميين والباحثين والسياسيين الغربيين بدأوا يستخدمون عبارة: "جبل الهيكل"، ويذكرون المسجد الأقصى كما لو أنه قائم على هذا الجبل. أنظر: Margalit, Ruth. “Fear of a Third Intifada”, The New Yorker, 12 Oct 2015, http://www.newyorker.com/news/news-desk/fear-of-a-third-intifada

6 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع101، شتاء 2015، ص132-133.

وقد كانت الاقتحامات الإسرائيلية في السابق موسمية تتم في الأعياد اليهودية، أما الآن فقد تحولت إلى شبه يومية، بحيث تتم ما بين الساعة السابعة والنصف إلى الحادية عشرة صباحا، ومن الواحدة والنصف إلى الثانية والنصف ظهرًا[1]. وترافق هذا مع قيام المجموعات برفع العلم الإسرائيلي على درج قبة الصخرة، وكل هذا يتم وسط حراسة مشددة من الشرطة ورجال المخابرات. وتتجه النية حاليًا لتعيين مسؤول لتنفيذ وترتيب الصلوات في الأقصى[2].

وقد دأب اليهود، مستوطنين وشبانًا، في بعض الأحيان على حمل السلاح داخل ساحات المسجد الأقصى، والدخول بملابس الصلاة الخاصة بهم والجلوس على المصاطب والمرافق داخل أسواره. وأكد حراس المسجد أنهم يجدون آثار سيارات أمن صهيونية تدخل ساحاته ليلًا وتتجول فيها، يتفوهون بكلمات بذيئة بحق المصلين والعاملين فيه. ويقومون بمحاولات تخفي متكررة لاقتحام المسجد وتنفيذ هجمات مسلحة فيه، وإدخال الخمور والمسكرات إلى ساحاته أكثر من مرة في محاولة لتدنيسه، وتوزيع ملصقات ورسومات على طلاب المدارس والجامعات اليهودية لتجسيد قضية الهيكل المزعوم في وجدانهم[3].

(3) التقسيم:

على ضوء تجربتها في تقسيم المسجد الإبراهيمي كسابقة تعتمد عليها، بدأت سلطات الاحتلال التمهيد ميدانيًا لتقسيم الأقصى من خلال سلسلة الاقتحامات المتكررة سواء عبر المستوطنين والمتزمتين أو من خلال بعض السياسيين من أعضاء الكنيست والأحزاب الدينية التي ما فتئت تطالب بحقها المزعوم في الصلاة في المسجد الأقصى. لقد بدأت سلطات الاحتلال بتطبيق سلسلة من الإجراءات والخطوات التمهيدية. وبشكل عام تفرض سلطة الاحتلال على أرض الواقع أنواع من التقسيم في المسجد الأقصى: التقسيم العمري، التقسيم الزماني، والتقسيم المكاني. وتنفذ خطوات التقسيم بشكل تدريجي مدروس وعلى مراحل ضمن فترات زمنية معينة، وتسرع من خطواتها إذ لم تجد هناك صعوبات أو اعتراضات جدية من قبل الفلسطينيين، وقد تبطئها أو توقفها بشكل مؤقت وتجمدها إذا كان هناك مظاهرات أو مواجهات مباشرة أو هجمات السكاكين أو الدهس بالسيارات أو وجود احتجاجات دبلوماسية عربية جدية[4].

فعلى مستوى التقسيم العمري، تحدد سلطة الاحتلال أعمار من يحق لهم الصلاة في الأقصى ومن يحظر عليهم الدخول، وقد تغير من تحديداتها وفقًا لمبررات وذرائع مختلفة. فتارة تقوم بمنع دخول المصلين دون الستين عامًا وتارة أخرى من هم دون الخمسين وتارة ثالثة من هم دون الأربعين، بحجة وجود إخباريات ومعلومات عن دورهم في تعكير الأمن[5]. والحجة التي بررت بها سلطة الاحتلال اتخاذ هذا الإجراء هي أن الشباب دون سن الأربعين عامًا يطلقون الحجارة ويشتبكون مع الإسرائيليين الذين يقتحمون الأقصى، لكن الهدف الحقيقي هو تحويل الأمر إلى قاعدة عامة لتتمكن من التحكم والسيطرة على باحاته، بهدف إخلائها من المصلين ليتسنى لها إدخال أكبر عدد ممكن من المستوطنين واليهود إليها دون مشاكل أو حصول اشتباكات أو مواجهات[6].

ولم تواجه الإجراءات الإسرائيلية بأية ردود فعل فلسطينية وعربية وإسلامية جدية من شأنها دفع سلطات الاحتلال إلى التراجع عن وضعه موضع التنفيذ. فمنظمة التحرير ومعها السلطة الوطنية والأحزاب والفصائل بما فيها حركتا حماس والجهاد لم تأخذه بجدية وتعاملت معه كأمر واقع لا يستدعي أو لا يتطلب رفضه ميدانيًا على الأرض بكل ما يترتب على ذلك من نتائج. ويمكن

---

1 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى بين جاهزية الخطط والبدء بالتنفيذ"، شؤون فلسطينية، مصدر سابق، ص107.
2 المصدر السابق نفسه، ص107.
3 د. عدنان أبو عامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى مقدمة لحدث أكبر!"، البيان، لندن، مصدر سابق.

4 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص103، ص109.
5 المصدر السابق نفسه، ص106.
6 محمد حسن عامر، "رئيس مرابطي القدس في حوار للوطن: ذاهبون إلى انتفاضة ثالثة"، أخبار الوطن، 2015/10/11، http://www.elwatannews.com/news/details/816840

القول أيضا بأن هذه المرحلة تسير بخطوات معقولة نحو التطبيق بدون أية احتجاجات ذات وزن. فكل ما يفعله الفلسطينيون هو قيامهم بالصلاة في الشوارع المؤدية إلى المسجد الأقصى سواء في باب الساهرة أو الأسباط أو العامود. وأحيانا تحصل اشتباكات متفرقة بين الشباب والشرطة الإسرائيلية على مداخل الأبواب ثم تُفض بعد ذلك. وتقوم سلطة الاحتلال كذلك بمنع دخول النساء المقدسيات دون الخامسة وثلاثين عامًا خلال الفترة من الساعة السابعة صباحًا وحتى الحادية عشر قبل الظهر، وفي أوقات أخرى هي تقررها بمحض إرادتها[1].

وعلى مستوى التقسيم الزماني، وهو الأسهل بالنسبة إلى سلطات الاحتلال والأقدر على تنفيذه بأقل اعتراضات أو احتجاجات ممكنة، تحدد ساعات وأيام الأسبوع بين الفلسطينيين واليهود، بحيث يكون لليهود ساعات محددة يدخلون خلالها إلى المسجد الأقصى لأداء الصلوات والتعبد!! وساعات أخرى للفلسطينيين. وقد توصلت سلطات الاحتلال إلى أن أنسب الساعات ملاءمة لليهود مؤقتًا ودون إحداث ضجيج كبير هي 7:30 إلى 11:30 صباحًا أي بعد صلاة الصبح وقبل صلاة الظهر بالنسبة للفلسطينيين. وما بين 1:30 و2:30 بعد الظهر (قبل صلاة العصر)، باستثناء يوم الجمعة. وساعات الاقتحام هذه هي التي تشهد الاصطدامات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية. ولقد استطاعت سلطات الاحتلال أن تطبع هذه الفترات في أذهان وعقول قطاع ليس بالقليل من عامة الناس ومرتادي الأقصى ووسائل الإعلام، وبات وكأنه أمر روتيني وعادي. ولا يتوقف الأمر عند هذه الإجراءات بل يتسع ليشمل منع المرابطين وطلاب مصاطب العلم من الدخول إلى الأقصى بنفس الساعات المشار إليها، مما يعني إفراغ ساحات المسجد من الشباب القادرين على التصدي للمجموعات اليهودية التي تقتحم المسجد وبالتالي تجنب المواجهات ورشق الحجارة. ويمكن القول بأن هذه المرحلة تسير وفق ما هو مخطط له وبأقل درجة من الاحتجاجات والاعتراضات والمواجهات والاستنكار العربي والإسلامي ورمي الحجارة. فباتت روتينية والكل قد اعتاد عليها، وهي تتم بشكل شبه منتظم يوميًا[2].

وقد أيقنت سلطات الاحتلال بأن التقسيمين الزماني والعمري باتا بحكم المنتهيتين عمليًا. فالفلسطينيون، سواء السلطة والقوى السياسية والأحزاب، يتعاملون معها بدون مواجهات مؤثرة أو ذات وزن كبير من شأنه وقف المخطط أو تعطيله[3].

أما على مستوى التقسيم المكاني الذي حققته سلطة الاحتلال بالفعل على أرض الواقع[4]، فقد بدأته على المستوى الجغرافي لفلسطين بمنع المصلين من الضفة الغربية الذين لم يحصلوا على تصاريح مسبقة أو بطاقات ممغنطة، وقامت في الوقت نفسه بمنع كل المصلين من قطاع غزة[5].

(4) الحفريات:

تم الكشف عن قيام سلطات الاحتلال بحفريات جديدة تحت المسجد الأقصى[6]، تستهدف البحث عن طرق يزعم أنها كانت تشكل قبل نحو ألفي عام مدخلًا رئيسًا للهيكل الثاني[7]، تلت ذلك احتفالات بمولد بقرة حمراء كمؤشر على بناء الهيكل

---

1 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص106.
2 المصدر السابق نفسه، ص110.
3 السابق نفسه، ص111.
4 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص134.
5 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص106.
6 أنظر: رضا بني المرجة، "قدسية القدس والمسجد الأقصى"، مجلة الفكر السياسي، سوريا، س12، ع36، شتاء 2010، ص233-234.

7 شرع الكيان الصهيوني في الحفريات في القدس منذ بداية سيطرته عليها، أنظر: نظمي الجعبة، "القدس حفريات بلا نهاية واستراتيجيات تتجدد"، المجلة العربية للثقافة، تونس، مج27، ع55، 2009/12، ص61-19. وللتعرف على الحفريات الصهيونية في منطقة الحرم القدسي الشريف ومحاورها، أنظر: ص20-23.

المزعوم، بجانب السماح لليهود بالصلاة في المسجد[1]. وقد شهد المسجد الأقصى زيادة وتيرة الحفريات تحته، وتتولى إدارة الحدائق الأثرية تمويل هذه الحفريات وأعمال حفر في هذه المنطقة[2].

(5) منع الإعمار:

تحرص سلطة الاحتلال على منع إعمار المسجد الأقصى، بل وتسعى إلى تخريبه، إن لم يكن تدميره وهدمه. فهي تمنع إدخال أية مواد إعمار أو إصلاح فيه رغم حاجة المسجد الضرورية لذلك[3]. وتمنع أعمال الترميم والصيانة إلا بأمر من المفوض الحكومي، كما يمنع الاعتكاف في المسجد أو المبيت فيه كليًا[4]. وكانت الشرطة الإسرائيلية قد تسببت في تحطيم نوافذ الأقصى الأثرية، وحرق سجاده[5]، وإحداث حريق بحديقته الأمامية. كما قامت بإطلاق الرصاص بأنواعه والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع على جموع المصلين[6].

(6) القيود والتعقيدات:

تتبع سلطة الاحتلال الإسرائيلي سياسة التعقيد بالنسبة للفلسطينيين الذين يترددون على المسجد الأقصى، وتقوم بفرض القيود على المصلين والزوار والمرابطين وطلاب العلم. فتمارس الاعتداءات المتكررة على المصلين وتمارس بحقهم الضرب والاعتقال وتمنع بعضهم من الدخول. وتقوم بمنع دخول طلاب العلم أحيانًا وإعاقة حريتهم أحيانًا أخرى من الدخول إلى الأقصى بين الفترة والأخرى وتحرص بشكل عام على إعاقة حرية مصاطب العلم داخل الحرم القدسي الشريف. وتفعل الأمر نفسه مع الزيارات المدرسية التي جاءت للتعرف على المسجد. وتهدد سلطة الاحتلال باستخدام القوة لإخلاء المرابطين داخل المسجد، وهم الذين يتصدون لاقتحامات المستوطنين والمتطرفين اليهود، لذلك تتخذ إجراءات بحقهم، وتمنع دخولهم إلى الأقصى في أحيان كثيرة. كما تقوم سلطة الاحتلال بتنشيط الملفات والنشاطات القضائية وتوجيه تهم جنائية إلى العديد من حراس الأقصى والمرابطين والشباب وبعض شخصيات فلسطينيي 1948. وتصدر بحقهم قرارات أمنية وقضائية وتحرمهم من دخول الأقصى لمدد مختلفة تصل إلى سنة، بالإضافة إلى سجنهم فترات متفاوتة. وقد قامت سلطة الاحتلال، ولأول مرة في شهر رمضان المبارك، بمنع دخول المصلين إلى الأقصى يوم الجمعة وفي ليلة القدر. وقد كان ذلك خلال فترة عدوانها على قطاع غزة[7].

وفي مقابل هذه الممارسات التعقيدية بحق الفلسطينيين تقوم سلطة الاحتلال بمنح الصهاينة تسهيلات لدخول الأقصى، وخاصة منذ تولي الحكومة اليمينية الحالية السلطة برئاسة نتنياهو. فقد منحهم حق الصلاة فيه وممارسة شعائرهم التعبدية، وسمحت وأجازت للمستوطنين القيام بالاقتحامات شبه اليومية لساحاته، والتي كان يتخللها على الأغلب أداؤهم لبعض الصلوات والطقوس التلمودية. وسمحت للجنود ولقوات الشرطة والمخابرات الإسرائيلية باقتحام ساحات الأقصى والقيام بجولات تفتيشية متنوعة، بما فيها اعتقال الطلبة والتصدي للمرابطين. وسعت سلطات الاحتلال إلى خلق وتكريس صورة نمطية وروتينية بشأن التواجد اليهودي في الحرم القدسي الشريف، حتى تعتاد الناس عليه وخاصة المصلين الفلسطينيين[8].

---

1 د. عدنان أبوعامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، البيان، سابق.
2 نظمي الجعبة، "استيطان القدس.."، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص22-23.
3 د. عدنان أبوعامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، البيان، سابق.
4 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص108.
5 مؤمن الكامل، "الصحفيين العرب يخاطب كي مون لإنقاذ الفلسطينيين ومقدساتهم"، أخبار الوطن، 2015/10/8، http://www.elwatannews.com/news/details/815264
6 هدير محمود، "بالصور والفيديو ماذا يحدث في الأقصى؟"، البديل، 2015/9/15، http://elbadil.com/2015/09/15/بالصور-والفيديو-ماذا-يحدث-في-الأقصى؟/
7 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص106|.
8 المصدر السابق نفسه، ص107.

(7) استعدادات بناء الهيكل:

تواصل سلطة الاحتلال تنظيم المؤتمرات الصهيونية بمشاركة شخصيات حكومية بجانب القيام بنشاطات يهودية لبناء الهيكل. وأعلنت محافل يمينية يهودية عن بدئها إطلاق حملة دعائية واسعة تستهدف كسب الحشد والتأييد لإعادة بناء الهيكل المزعوم، فيما بدأت هذه الحملة بمشاركة جماعات يمينية متطرفة تسعى لفرض السيطرة اليهودية على الأقصى، تمهيدًا لإعادة إقامة وإحياء الهيكل. وقد بنيت مجسمات للهيكل الثالث وأسس صندوق خزينة الهيكل. كما تم توزيع ملصقات انطباعية على طلاب المدارس والجامعات تجسد الهيكل، وفي المقابل تم القيام بالبث الإذاعي من إذاعات ليهود يعملون لهدم الأقصى، كإذاعة عزة صهيون التابعة لحركة كاخ التي تدعو علنًا الشباب اليهودي إلى العمل على إقامة المعبد على أنقاض الهيكل، وتذيع فتاوى لعدد من كبار الحاخامات تدعو لإعادة الهيكل، وكذلك قيام مجموعة هندسية يهودية بتشييد هيكل جديد في منطقة وادي عربة مشابه للهيكل القديم، صممه مهندسون من الولايات المتحدة، على يد مستشارين من يهود أمريكا، ووضعه تحت تصرف الحكومة[1].

وتم إعداد فريق متكامل من عمال البناء في انتظار ساعة الصفر للبدء في العمل، بانتظار اللحظة المناسبة لنقله وتثبيت أركانه على أنقاض المسجد، وأصبحت مواد البناء جاهزة وموجودة في مكان سري، وتتكون من الأحجار الكريمة ورقائق الذهب والفضة والتحف الفنية، وبات جمع الأحجار المقدسة عملًا تعبديًا للكثير من المستعجلين ببناء الهيكل، لاستخدامها في بنائه، وسيحتاج المشروع إلى ما لا يقل عن ستة ملايين حجر، تم استقدامها من مدينة بئر السبع جنوب فلسطين المحتلة عام 1948م. وقد نشطت الرحلات الدينية من فلسطين المحتلة ودول العالم إلى القدس لربطهم بها، وزيارة المجسمات التي أعدت لتكون نموذجًا للهيكل المزمع إقامته على أنقاض المسجد الأقصى، واتفاق الجماعات الساعية لهدم الأقصى وبناء الهيكل على توحيد جهودها، واستغلال طاقاتها، وتنويع نشاطاتها، بحيث تجعل من بناء الهيكل قضية تهم كل بيت يهودي على أرض فلسطين[2].

وزاد اليهود من توزيع منشورات تدعو لطرد المسلمين من المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم، والقيام بالتجوال في ساحاته، وقراءة الكتب اليهودية، والقيام بأعمال شاذة تسيء لقدسيته، والإرشاد والترجمة للزائرين والسائحين في ساحاته على أنه مكان لليهود فقط ويجب هدمه وبناء الهيكل المزعوم مكانه، بجانب التجمع في باحاته في الفترات التي تكون أعيادًا دينية لهم، مثل ذكرى خراب الهيكل المزعوم، وبداية السنة العبرية، وغيرها من المناسبات[3].

ب. الخطوات المقبلة:

هنالك ستة تهديدات محتملة قد يتعرض لها المسجد الأقصى في المستقبل، تمثل تصرفات أحادية الجانب وخطوات مقبلة للكيان الصهيوني هي: انتزاع السيطرة الكاملة عليه، التقسيم المكاني، إقامة كنيس يهودي داخل السور في إحدى باحاته، إغلاقه جزئيًا ثم كليًا بذرائع مختلفة، تدميره جزئيًا وبذرائع مختلفة وهدمه كليًا وعلى مراحل، وبناء الهيكل الثالث على أنقاضه.

(1) انتزاع السيطرة الكاملة على الأقصى:

تخطط سلطة الاحتلال إلى انتزاع السيطرة الكاملة على الأقصى من دائرة الأوقاف الفلسطينية وتسليم إدارتها لجهات رسمية إسرائيلية[4]، مثل وزارة الأديان الإسرائيلية، أو إدارة الحدائق القومية، أو بلدية القدس، أو وزارة القدس والميراث، أو اللجنة الوزارية

---

1 د. عدنان أبو عامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، البيان، سابق.

2 المصدر السابق نفسه.

3 السابق نفسه.

4 نفسه.

لشئون القدس. وينص محتوى مسودة القانون على تقاسم الأقصى بين المسلمين واليهود ويحدد مساحات لكل منهما. فالمقترح يقوم على أساس أن كامل مساحة الأقصى مكان مقدس أو معبد يهودي اسمه جبل الهيكل، ولكن بسبب الظروف الحالية يمكن السماح للمصلين الفلسطينيين الصلاة فيه ضمن ترتيبات يتم الاتفاق عليها. وينص المقترح على تخصيص الجامع القبلي المسقوف (المسجد الأقصى بالمعنى الضيق) وفيه فقط تؤدى الشعائر والصلوات الخاصة بالفلسطينيين[1].

(2) التقسيم المكاني:

يميز التقرير من المنظور الصهيوني بين التقسيم المكاني للمصلين وفقًا للمناطق التي جاءوا منها، وبين التقسيم المكاني لمساحة الأقصى نفسها بين الفلسطينيين واليهود، وهي القضية الأكثر خطورة. حيث تسعى سلطة الاحتلال إلى اقتطاع نحو خمس مساحة الأقصى في الجهة الشرقية الموازية لمقبرة باب الرحمة باتجاه ما يطلق عليه المقدسيون باب توما والقريب جدًا من باب الأسباط. ويتحدث الإسرائيليون عن المكان على أنه جبل الهيكل وأنهم يواجهون إعاقات من الفلسطينيين الذين يجلسون في أماكن خاصة باليهود ومساراتهم الدينية مما يعيق حركتهم وحريتهم في جبل الهيكل، وإن اليهود لا يستطيعون السير داخل المسجد عندما يجلس المسلمون في ساحات الأقصى بشكل عشوائي. لذلك طالبت المنظمات اليهودية في رسالتها باتخاذ إجراءات مشددة لمنع انتشار المسلمين داخل ساحات المسجد وأن يقتصر تواجدهم على المباني المسقوفة. وهذه هي الخطوة الأولى في تنفيذ التقسيم المكاني، والذي يبدأ بحصر تواجد المصلين الفلسطينيين في أماكن محددة. وقد وقعت على هذه الرسالة عشرون منظمة تعمل لأجل الهيكل المزعوم، وقد صاغها عدد كبير من الحاخامات وكبار قادة هذه المنظمات. والذي بات هو المستخدم لدى كافة الجهات في إسرائيل بعد أن تم إلغاء اسم المسجد الأقصى من كل المخاطبات الرسمية والمقالات والتحليلات بما فيها نقل الأحداث والمواجهات عبر البث المباشر[2].

(3) إقامة كنيس يهودي في إحدى باحات الأقصى:

تمثل إقامة كنيس يهودي داخل الحرم القدسي الشريف واحدة من أخطر المساعي الإسرائيلية التي تهدد مستقبل المسجد الأقصى. فنجاح الصهاينة في إقامة كنيس واحد بكل تأكيد سيعقبه إقامة أكثر من كنيس. وقد بحثت لجنة منبثقة من مجلس الحاخامات عددًا من الاقتراحات لإقامة كنيس في الحرم القدسي في مواقع مختلفة هي: باب الرحمة، مبنى المحكمة، المدرسة العمرية في الزاوية الجنوبية الشرقية من الحرم، ومنطقة المصلى المرواني[3].

وهناك مقترح فعلي بإقامة كنيس يهودي في الجهة الشرقية. فقد كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث عن وثيقة وخارطة تتضمنان مسودة مشروع مقترح، أعده نشطاء من حزب الليكود يتزعمهم نائب رئيس الكنيست الحالي موشيه فيجلين، بتخصيص مساحة في الجهة الشرقية من الأقصى ليبنى عليها كنيس يهودي. وتشكل هذه المساحة خمس مساحة ما يسمونه جبل الهيكل، تمتد من محاذاة مدخل المصلى المرواني في الجهة الجنوبية الشرقية من الأقصى مرورا بمنطقة باب الرحمة وانتهاء عند باب الأسباط، أقصى الجهة الشرقية الشمالية من الأقصى. وستوزع فيها مساحات لإقامة الصلوات اليهودية الفردية والجماعية، وهي المساحة القريبة الموازية لمقبرة باب الرحمة، وفق أوقات زمنية محددة متوزعة على أيام الأسبوع وأخرى على مواسم الأعياد والمناسبات اليهودية[4].

وقد تحدث الإعلام الصهيوني عن مجموعة يهودية تقدمت للجنة التنظيم في القدس لأخذ مصادقتها على خريطة بناء كنيس يهودي داخل المسجد، وبعلم تام من مكتب رئيس الحكومة. ومما يدل على التخطيط لبناء أكثر من كنيس، فقد قدمت جمعيات

---

1 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص108.
2 المصدر السابق نفسه، ص112.
3 د. عدنان أبو عامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، البيان، سابق.
4 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص108.

استيطانية يهودية طلبًا للحكومة بتحويل المدرسة العمرية الواقعة في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد الأقصى التابعة لبلدية القدس لكنيس يهودي، أو السماح لليهود بأداء صلاتهم في هذه المدرسة[1].

(4) إغلاق الأقصى:

يميز التقرير بين سيناريوهين من المنظور الصهيوني لإغلاق الأقصى: أحدهما إغلاق جزئي، والآخر إغلاق كلي. الإغلاق الجزئي له صور متعددة من أشهرها إغلاق المسجد بالكامل على من بالداخل ومنع دخول أي أشخاص جدد، وهو الأكثر شيوعًا. وهناك إغلاق لساعات محددة خلال النهار بهدف إتاحة الفرصة للمستوطنين والمتدينين اليهود من دخول الأقصى. وفي كل الأحوال فإن الإغلاق بأشكاله يعتمد على افتعال الذرائع المختلفة، وهو أمر اعتادت عليه سلطة الاحتلال. ولم تقتصر دعاوى إغلاق الأقصى على المستوطنين والعناصر اليهودية الدينية المتطرفة، وإنما دعا بعض الإعلاميين من أمثال آريئيل كلنر إلى وجوب إغلاق المسجد الأقصى في وجه المسلمين بشكل شامل وطرد الأوقاف من هناك[2]. وقامت قوات الاحتلال بإغلاق الأقصى ومحاصرة المصلين ومنعهم من الخروج، إضافة إلى منعها توافد طلبة مدارس الأقصى الشرعية الموجودة داخل المسجد، والبالغ عددهم 500 طالب وطالبة، فضلًا عن منع دخول الهيئات الإدارية والتعليمية والاعتداء عليهم[3].

وقد أقدم نتنياهو على إصدار قرار بإغلاق أبواب المسجد الأقصى كليًا يوم 30/10/2014 ومنع المصلين من الدخول إليه بهدف اختبار ردود الأفعال الفلسطينية والعربية تمهيدًا لتكريس التقسيم المكاني، لكن النتائج كانت أقوى مما توقع نتنياهو فلسطينيًا وعربيًا، حيث استدعى الأردن سفيره للتشاور، وتحرك الشارع الفلسطيني في فلسطين 1948 وفي القدس والضفة، مما دفع به للتراجع عن قراره[4].

(5) تدمير الأقصى وهدمه:

توجد عدة سيناريوهات لتدمير الأقصى جزئيًا وبذرائع مختلفة أو هدمه كليًا وعلى مراحل[5]، حيث تؤكد التقارير الاستخباراتية المقدمة للحكومة الصهيونية أن هناك مجموعات يهودية وضعت مخططات عملية لتدمير المسجد الأقصى[6]، وبعض السيناريوهات تشير لإمكانية التسلل إليه وتفجيره عبر استخدام تقنيات متقدمة، كما تجري عناصر المنظمات اليهودية اتصالات مع أنصارها داخل الولايات المتحدة للحصول على معدات تسمح بالحفر تحت جدرانه، وينوون الانطلاق في عمليات الحفر من عقارات فلسطينية متاخمة للمسجد، استطاعت المنظمات اليهودية شراءها خلال الأعوام الماضية[7].

وقد قامت إحدى المنظمات اليهودية بتوزيع ملصق عبارة عن مشهد طائرات عسكرية تقوم بقصف المسجد ومن ثم تدميره، وكتب عليه: "سيأتي هذا اليوم قريبًا". وتحذر التقارير الأمنية من مخطط أكثر خطورة تعكف عليه عناصر المنظمات اليهودية المتطرفة، من أن يقوم عناصرها ممن يعملون ضباطًا في سلاح الطيران بقصف المسجد من الجو، وما يزيد إمكانية حدوث السيناريو حقيقة أن

---

1 د. عدنان أبو عامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، البيان، سابق.

2 محمود أبو عطا، "الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى"، فتح اليوم، القدس، 2016/3/28، http://www.fatehtoday.com/ar/post/view/646

3 مؤمن الكامل، "الصحفيين العرب يخاطب كي مون لإنقاذ الفلسطينيين ومقدساتهم"، أخبار الوطن، 2015/10/8، http://www.elwatannews.com/news/details/815264

4 محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص112.

5 أنظر: رفيق الخطيب التميمي، "تصعيد الهجوم لإقامة الهيكل المزعوم"، هدى الإسلام، مج34، ع7، 1990، ص50-54.

6 حول الدعاوى الصهيونية السابقة لتدمير الأقصى، أنظر: صالح النعامي، "ما وراء التوجه الصهيوني لفرض السيادة اليهودي على المسجد الأقصى"، البيان، لندن، ع317، 2013/11، ص52-53.

7 د. عدنان أبو عامر، "الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى.."، البيان، سابق.

العديد منهم ضباط في سلاح الجو، ومنهم من يخدم في وحدات مختارة في الجيش، وبإمكانهم أن يحصلوا على المواد المتفجرة من مخازنه، بجانب تخطيط عناصر المنظمات اليهودية المتطرفة لقذف مواد مشعة تؤدي لقتل المصلين[1].

(6) بناء الهيكل الثالث على أنقاض الأقصى:

يواصل الكيان تنظيم المؤتمرات الصهيونية بمشاركة شخصيات حكومية، بجانب القيام بنشاطات يهودية لبناء الهيكل، وإعلان محافل يمينية يهودية عن بدئها إطلاق حملة دعائية واسعة تستهدف حشد وتأييد المتطرفين لإعادة بناء الهيكل المزعوم، فيما بدأت هذه الحملة بمشاركة جماعات يمينية متطرفة تسعى لفرض السيطرة اليهودية على الحرم القدسي، تمهيدًا لإعادة إقامة وإحياء الهيكل. وقد اتفقت محافل يمينية يهودية على تكثيف جهودها وتحضيراتها الرامية لإعادة بناء الهيكل المقدس لليهود في القدس المحتلة، وقامت حركات يمينية تنشط في نطاق المحاولات والمساعي الهادفة إلى فرض السيطرة اليهودية على الحرم بتأسيس صندوق خاص بخزينة الهيكل المقدس، وتم تسجيله رسميًا كجمعية وقفية يهودية لدى مسجل الأملاك الوقفية في وزارة القضاء[2].

وبات من الواضح أن تعيين موقع الهيكل المزعوم ينطوي على أهمية حاسمة من وجهة نظر محافل اليهود[3]، إذ إنه في حالة التأكد وتقرير شيء في شأن موقعه فإن ذلك سيتيح لكبار الحاخامات إعطاء إذن وسماح بدخول اليهود إلى مناطق داخل الحرم القدسي. ومن الملاحظ أن تسريع التنفيذ أو بطئه مرتبط بسياسة جس النبض المرتبطة بسياسة ترويض الغضب وسياسة الذرائع المختلفة وسياسة اغتنام الفرصة السانحة. كما أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي بحاجة إلى حدث دراماتيكي كبير تتخذه ذريعة لتنفيذ مخططاتها المذكورة. فعلى سبيل المثال، من الممكن ووفقًا لتبريرات وذرائع مختلفة أن يكون هذا الحدث هو إعلانها عن اتخاذ قرار بتقسيم الأقصى[4].

ثالثًا: صعود الظاهرة الانتفاضية:

يرى التقرير، حسمًا للإشكالية التي تحيط بماهية مفهوم الانتفاضة، أن الظاهرة الانتفاضية في أي مجتمع إنساني هي ظاهرة مستمرة لا تتوقف إلا بتوقف الاستعمار أو الاستبداد الذي انطلقت لمواجهته. ومن ثم، فالظاهرة الانتفاضية الفلسطينية مستمرة ما استمر الاستعمار الاستيطاني الإحلالي على أرض فلسطين، منذ نشوء أول مستوطنة صهيونية عام 1881 مرورًا بتأسيس الكيان الصهيوني عام 1948 وحتى وقتنا هذا وإلى أن تعود فلسطين إلى أصحابها الأصليين[5]. وبالنسبة للرؤى التي تعتقد بأن الانتفاضة يمكن أن تتوقف أو أن ما يحصل عام 2015 هو هبة وليس انتفاضة على اعتبار أن شروط الانتفاضة غير مكتملة، يرى التقرير أن الظاهرة الانتفاضية من صفاتها أيضًا الجمع بين الصعود والكمون، بين التصاعد والخبو. ومن صفاتها كذلك شمولية الانتشار الجغرافي وشمولية استخدام أدوات المواجهة وتنويع الفعل الانتفاضي بحيث يجمع بين أسلوبي العنف واللاعنف، لكن ذلك أيضًا لا يشترط أن يحصل كله في آن واحد، وإنما تبقى كل الاحتمالات واردة وفقًا لتغير ظروف الصراع وطبيعة المرحلة. كما أن الظاهرة الانتفاضية تتعرض لعوائق وخسائر ونقاط ضعف رغم أنها قد تحقق إنجازات ومكاسب ويكون لديها نقاط قوة، وكل ذلك يرتبط ببيئة الانتفاضة التي قد تكون معاكسة وقد تكون مواتية[6].

---

[1] المصدر السابق نفسه.

[2] السابق نفسه.

[3] نفسه.

[4] عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص139.

[5] قارن: Beres, Louis René. “What the Third Intifada Really Means”. US News and World Report, 16 Oct 2015, http://www.usnews.com/opinion/blogs/world-report/2015/10/16/what-the-third-intifada-violence-in-israel-really-means

[6] لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: د. بشير سعيد أبو القرايا، النموذج الانتفاضي الفلسطيني: دراسة في الحركة الوطنية والظاهرة الإسلامية، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، ص99، ص137، وص141.

لذلك من غير المنطقي وصف صعود الظاهرة الانتفاضية عام 1987 بالأولى وعام 2000 بالثانية وعام 2015 بالثالثة، لأن هناك انتفاضات عديدة سبقتها، منها: ثورة البراق عام 1929، الثورة الكبرى عام 1939، حرب عام 1948، والثورة الفلسطينية عام 1965[1]. ورغم التوضيح المسبق لماهية الظاهرة الانتفاضية، وبعد أن أصبح مفهوم الانتفاضة الثالثة مفروضًا كتداول اصطلاحي بين الناس، لعبت فيه وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وتصريحات بعض السياسيين دورًا أساسيًا في شيوعه، فلا بأس من استخدامه على خلفية المقدمة النظرية المذكورة آنفًا. ولا بأس أيضًا من قبول تسميات أخرى مثل: انتفاضة القدس، انتفاضة الشباب، انتفاضة الأفراد، انتفاضة السكاكين[2]، انتفاضة الدهس[3]، انتفاضة الفيس بوك[4]، وانتفاضة وسائل التواصل الاجتماعي. في كل الأحوال فهذه التسميات تعبر عن خصائص الانتفاضة الثالثة، من حيث ارتباطها بالمكان أو بسبب الانطلاق أو بمواصفات القائم بالفعل الانتفاضي أو الأدوات المستخدمة.

وللتعرف على أهم ملامح صعود الظاهرة الانتفاضية عام 2015 يعرض التقرير النقاط التالية: المقدمات والأسباب، الفعل الانتفاضي والقائمون به، الأدوات والوسائل، رد الفعل الصهيوني، بيئة الانتفاضة، وسمات الانتفاضة.

أ. المقدمات والأسباب:

يمثل قيام مستوطنين بخطف الفتى المقدسي محمد أبو خضير وحرقه حيًا (2014/6) [5]، وحرق منزل عائلة الدوابشة (2015/7/31) [6]، وعدوان نتنياهو الأخير على غزة (2014/6) الذي أوقع فيه ما يزيد عن 2100 شهيد فلسطيني[7]، بمثابة مقدمات لهذه الانتفاضة وتعبيرًا عن جرائم الاحتلال واعتداءاته على الإنسان الفلسطيني، وأن الإنسان المقدسي يشعر بشكل خاص بأنه مستهدف جدًا لإدراكه عزم الكيان الصهيوني على إفراغ القدس من أصحابها الأصليين وإبدالهم بالمستوطنين لتكون القدس مدينة يهودية خالصة في المستقبل القريب وعاصمة لكيانهم القائم عنوة على أرض فلسطين.

وعوضًا عن الأسباب التي تمثل قاسمًا مشتركًا للظاهرة الانتفاضية الفلسطينية بكل موجات صعودها وكمونها منذ عام 1881 وحتى عام 2016، وتأتي في طليعتها العوامل الموضوعية للاندلاع والمتمثلة في الاحتلال وسياساته[8]، فإن هناك أسبابًا خاصة بصعودها الحالي. من الواضح أن هناك سببين أساسيين: أولهما مرتبط بسياسات وإجراءات تهويد القدس ومعاناة المقدسيين التي لا تطاق، والثاني مرتبط بسياسات وإجراءات تهويد الأقصى وتقسيمه والسيطرة عليه، وقد عرض التقرير ذلك بالتفصيل في النقطتين السابقتين، بما يعني أن الممارسات الصهيونية بحق الأرض والبناء والحجر والبشر في القدس ومقدساتها، هي السبب في صعود الانتفاضة عام 2015.

---

1 لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، أنظر: المصدر السابق نفسه، ص19-20.

2 "صحف عربية: دعم الانتفاضة الثالثة وتضاؤل فرص الحل السياسي"، بي بي سي، قسم المتابعة الإعلامية، 2015/10/21، http://www.bbc.com/arabic/inthepress/2015/10/151021_arabic_press_wednesday

3 "شهران على بدء الانتفاضة الثالثة: 108 شهداء و13.500 جريح، مواجهات والمستوطنون يمنعون المقدسيين من دخول الاقصى"، الديار، 2015/12/2، http://www.addiyar.com/article/1086712-شهران-على-بدء-الانتفاضة-الثالثة-108--شهد-08شهداء-و-13500-جريحمواجهات-والمستوطنون

4 "وسائل التواصل الاجتماعي تغذي تصاعد المواجهات :شبان الانتفاضة الثالثة ينتمون إلى منظمة الانترنت، جوشوا ميتنيك، كريستيان سانس مونيتور،-ترجمة لانا عفانة"، البيان، 2015/10/21، http://www.albayan.ae/one-world/directions-bearings/2015-10-21-1.2486062

5 يؤاف شاحام، "غالبية سكان الضفة الغربية تعارض استمرار عمليات الطعن"، المصدر، فلسطين أون لاين، 2016/3/14، http://www.al-masdar.net/غالبية-سكان-الضفة-الغربية-تعارض-استمر/

6 محمود أبو عطا، "الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى"، فتح اليوم، مصدر سابق. وقارن: Margalit, Ruth. “Fear of a Third Intifada”, The New Yorker, Op., Cit

7 "الانتفاضة الفلسطينية (2015-2016)"، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/ الانتفاضة_الفلسطينية_(2015-2016)

8 حول أسباب الظاهرة الانتفاضية بوجه عام، أنظر: د. بشير سعيد أبو القرايا، النموذج الانتفاضي الفلسطيني..، مصدر سابق، ص289-313.

ويتحدث بعض الكتاب الإسرائيليين عن أسباب انتفاضة 2015 معتبرين أن أحداث الأقصى هي السبب، وأن القدس عاصمة الانتفاضة[1]. ويرى ناحوم بارنيا (يديعوت أحرونوت) أن السبب ليس انسداد الأفق السياسي وإنما غياب أي أمل لدى المقدسيين هو السبب[2]، بينما رأى يوسي ملمان (معاريف) أن عدم الاتفاق السياسي هو سبب الانتفاضة[3]. وهذا كلها أسباب ربما تكون صحيحة، لكن الكتاب الإسرائيليين ينأون دائمًا عن السبب الجوهري والحقيقي، وهو التهويد والأسرلة واستهداف الأرض والبناء والإنسان.

ب. الفعل الانتفاضي والقائمون به:

تراوح الفعل الانتفاضي الثالث على الأغلب بين مواجهات واعتصامات في القدس وعند بوابات الأقصى، وعمليات بالسلاح الأبيض والسيارات، ومساهمات للمنتفضين في مواقع التواصل الاجتماعي، علاوة على عمليات إلقاء الحجارة والعبوات الناسفة والزجاجات الحارقة[4]، وإغلاق الشوارع بالإطارات المشتعلة وحاويات القمامة، وبعض عمليات إطلاق النار. وقد أدخل الفلسطينيون وللمرة الأولى سلاحهم الجديد المفرقعات النارية التي حولوا فيها ظلام الشوارع إلى نهار. ومن الملاحظ أن غالبية القائمين بالفعل الانتفاضي هم من الشبان والفتيات، وقد قاموا بذلك بمبادرات فردية منهم. وقد قامت النساء من خلال هتافات الله أكبر بالتنغيص على اليهود الذين داخل الأقصى[5].

وقد بدأت مظاهر الانتفاضة الثالثة في الأحياء المقدسية منذ أكتوبر 2015 عندما اعتاد عشرات الشبان الملثمين الخروج يوميًا إيذانًا ببدء المواجهات والاشتباك مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة القنابل الصوتية والمسيلة للدموع والرصاص المطاطي التي تطلقها قوات الاحتلال بكثافة على المتظاهرين. وامتدت المواجهات إلى البلدة القديمة وبلدتي شعفاط وبيت حنينا وأحياء سلوان والطور والعيساوية ورأس العمود ووادي الجوز وجبل المكبر وصور باهر ومخيم شعفاط[6].

وتعتبر عمليات الطعن بالسكاكين والسلاح الأبيض الحدث الأبرز الذي قام به شبان فلسطينيون في القدس دون سن الثالثة والعشرين عامًا ضد المستوطنين المتطرفين والجنود الإسرائيليين، الذين بدورهم استخدموا الرصاص المطاطي والحي في مواجهتهم[7]. ففي أول ثلاثة شهور نفذت 200 عملية طعن ودهس أسفرت عن مقتل 24 جندي ومستوطن وجرح 340 آخرين. وأظهر تقرير صدر عن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) في منتصف فبراير 2016 أن نصف منفذي العمليات منذ بداية أكتوبر 2015 كانوا من الشبان دون العشرين[8]. ويرشق الفلسطينيون قرابة الخمسة آلاف حجر شهريًا في معظم أحياء القدس الشرقية على أهداف

---

1 ذهب إلى هذا الرأي: آفي سخاروف من موقع واللا العبري، ورون بن بشاي من موقع واي نت، وناحوم برنياع من يديعوت أحرونوت، وأليكس فيشمان ويوسي يهوشيع من يديعوت أحرونوت. 1 محمود أبو عطا، "الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى"، فتح اليوم، مصدر سابق.

2 أنظر: وائل عبد الحميد، "كاتب إسرائيلي: الانتفاضة الثالثة بدأت بالفعل"، مصر العربية، 2015/10/4، http://www.masralarabia.com/صحافة-أجنبية-751581/كاتب-إسرائيلي-الانتفاضة-الثالثة-بدأت-بالفعلال. Margalit, Ruth. "Fear of a Third Intifada", Newyorker, Op., Cit

3 إبراهيم عباس (ترجمة)، "الجارديان تجيب عن التساؤل: لماذا الانتفاضة الثالثة مختلفة؟"، المدينة، 2015/10/12، http://www.al-madina.com/node/635464

4 Newton, Creede. "The 3rd Intifada Begins (Again)". The Daily Beast, Gaza, 10 Oct 2015, http://www.thedailybeast.com/articles/2015/10/10/the-3rd-intifada-begins-again.html

5 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص134.

6 المصدر السابق نفسه، ص137.

7 اعتمدنا في ذلك على: محمد الليثي، "الانتفاضة الثالثة: الفلسطينيون يواجهون الرصاص بالسكاكين والحجارة"، أخبار الوطن، 2015/10/11، http://www.elwatannews.com/news/details/816790 . "اندلاع الانتفاضة الثالثة ثورة السكاكين"، الجزيرة، 2015/10/10، http://www.aljazeera.net/news/presstour/2015/10/10/اندلاع-الانتفاضة-الثالثة-ثورة-السكاكين . وتأكيدًا لذلك فإن كل الشهداء الذين سقطوا تتراوح أعمارهم بين 16 و22 عامًا باستثناء شهيد واحد فقط عمره 27 عامًا. رامي أبو جبارة، "الانتفاضة الثالثة الإمكانيات والسيناريوهات: هبة شعبية أم انتفاضة ثالثة؟ محاولة لتحديد ماهية الحدث تمهيدًا لتحليله بموضوعية"، مسار تحرري، مصدر سابق.

8 شيرين أبو عاقلة، "الإعلام اللاعب الأقوى في الهبة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع106، ربيع 2016، ص61.

إسرائيلية وفقًا لنير بركات رئيس بلدية القدس. وأمام مثل هذه العمليات وقفت أجهزة الأمن الإسرائيلية عاجزة أمام حدوث ارتفاع كبير في الهجمات[1]، خاصة مع امتداد العمل الانتفاضي الذي بدأ في القدس الشرقية ليصل إلى الضفة الغربية ثم إلى فلسطينيي 48[2].

ويؤدي الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا في هذا السياق، فقد لوحظ تأثر منفذي عمليات الطعن والدهس بما يكشفه الإعلام من انتهاكات بحق المقدسات وبحق الإنسان الفلسطيني، فضلًا عن تأثر الفلسطينيين بأخبار تلك العمليات[3]، إذ يقوم المنتفضون بإرسال صور تبين تهديدات المتطرفين الإسرائيليين للمسجد الأقصى ومشاهد الطعن وإطلاق النار[4]. وقد انطلقت الانتفاضة عبر فيسبوك وتويتر، وبدأ الفلسطينيون والناشطون العرب التغريد على هاشتاج الانتفاضة؛ حيث يثير انتشار صور فلسطينيين يقومون بطعن إسرائيليين وإلقاء الحجارة على الجنود حماسة شبان مستعدين للمواجهة. ويحظى هاشتاج انتفاضة القدس بشعبية كبيرة بين المغردين[5]. وأعلن نشطاء عبر إطلاق هاشتاج الانتفاضة انطلقت، عن انطلاق الانتفاضة الثالثة، وتضامنوا مع المقاومين عبر هاشتاغ القدس تنتفض. وعاد شبان فلسطينيون لتنفيذ عمليات طعن ودهس الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، بعد الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى في الآونة الأخيرة، وتنفيذ برامج توراتية فيه، ومنع المرابطات المقدسيات من دخوله[6].

وأعاد ناشطون تغريدات لآخر ما كتبه الشهداء على صفحاتهم الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي، ومنها ما كتبه الشهيد مهند الحلبي الذي قام بطعن ثلاثة مستوطنين، مما أدى لمقتل اثنين منهم وإصابة آخر[7]. وكانت تغريدته الأخيرة: "حسب ما أرى فإن الانتفاضة الثالثة قد انطلقت، ما يجري للأقصى وما يجري لمقدساتنا ومسرى نبينا وما يجري لنساء الأقصى هو ما يجري لأمهاتنا وأخواتنا، فلا أظن أنًّا شعب يرضى بالذل الشعب سينتفض بل ينتفض". وهناك تغريدة أخرى أكد فيها الشهيد فادي علوان على نيته بالاستشهاد فقال: "بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إني نويت الشهادة أو النصر في سبيل الله، اللهم أغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، نويت التوبة بإذن الله والشهادة الله اكبر"[8].

وقد لقيت عمليات الدهس صدى على صفحات التواصل الاجتماعي، فكانت لفظة "داعس" أبرز ما تم تداوله في حينه، وقد عبر ناشطون فلسطينيون وعرب عن تضامنهم ومواقفهم تجاه حالات دهس المستوطنين في القدس والخليل. وتجاوز عدد المشتركين في صفحة "داعس" على الفيسبوك 20,000 خلال 36 ساعة[9]. ونشرت هذه الطروحات على الإنترنت مناخًا حافزًا لشن هجمات من قبل الأفراد، مما أفضى إلى سلسلة من عمليات الطعن المتتالية تثير القلق في كل أنحاء الكيان الإسرائيلي[10].

---

1 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص131-132.

2 "السكين ترعب إسرائيل: فلسطين على طريق الانتفاضة الثالثة"، صدى الوطن، 2015/10/16، http://arabamericannews.com/Arabic/news/id_20485/السكّين-ترعب-إسرائيل-:فلسطين-على-طريق-الانتفاضة-الثالثة.html

3 شيرين أبو عاقلة، "الإعلام اللاعب الأقوى في الهبة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص60.

4 "وسائل التواصل الاجتماعي تغذي تصاعد المواجهات :شبان الانتفاضة الثالثة ينتمون إلى منظمة الانترنت، جوشوا ميتنيك، كريستيان سانس مونيتور،-ترجمة لانا عفانة"، البيان، 2015/10/21، http://www.albayan.ae/one-world/directions-bearings/2015-10-21-1.2486062

5 أ ف ب، "الانتفاضة الفلسطينية الثالثة انطلقت عبر وسائل الإعلام الاجتماعي"، أخبار الوطن، 2015/10/8، http://www.elwatannews.com/news/details/815294

6 أسماء حماد، "نشطاء يعلنون انطلاق الانتفاضة الثالثة على مواقع التواصل"، البشير، الإسلام اليوم، 2015/10/9، http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-215504.htm

7 قارن: Beaumont, Peter. “Is a third Palestinian intifada on the way or has it already begun?”, The Guardian, Op., Cit.

8 أسماء حماد، "نشطاء يعلنون انطلاق الانتفاضة الثالثة على مواقع التواصل"، البشير، مصدر سابق.

9 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص131.

10 "وسائل التواصل الاجتماعي تغذي تصاعد المواجهات :شبان الانتفاضة الثالثة ينتمون إلى منظمة الانترنت، جوشوا ميتنيك، كريستيان سانس مونيتور،-ترجمة لانا عفانة"، البيان، 2015/10/21، http://www.albayan.ae/one-world/directions-bearings/2015-10-21-1.2486062

وتشير طبيعة الفعل الانتفاضي إلى مستوى الإقدام والاستعداد للتضحية لدى الشباب الفلسطيني، فهم يقبلون على تنفيذ عملياتهم في طعن جندي مدجج بالسلاح دون خوف أو تردد، ويعرفون أن مصيرهم بعد تنفيذ العملية سيكون إما الشهادة أو الوقوع في أسر الاحتلال. وفي مقابل ذلك فإن الجنود والمستوطنين الصهاينة يشعرون بالخوف والقلق على حياتهم على الرغم من أنهم يمتلكون السلاح[1]. وما يزيد من قلق الأجهزة الأمنية الصهيونية هو عدم معرفة الجهات التي تقف وراء هذه العمليات المتواترة. عاموس هرئيل (هآرتس) يرى أن القسم الأكبر من هذه العمليات مازال يتم تنفيذه بمبادرة شخصية حتى في الحالات القليلة التي كان فيها المنفذ عضوًا معروفا في أحد التنظيمات، لكن يتضح لاحقًا أنه نفذ العملية بقرار شخصي، وليس بناء على توجيهات من التنظيم الذي ينتمي إليه[2].

ج- الأدوات والوسائل:

تطور الانتفاضة من أدواتها ووسائلها، ولكل انتفاضة ما يميزها من الأسلحة والأدوات والوسائل نظرًا لقلة الخيارات وانحصار الأدوات ومحدوديتها نتيجة الإجراءات الأمنية المشددة والمتابعة والملاحقة الدقيقة وعمليات الاعتقال الواسعة والقمع الشديد المتواصل بقصد وقف الانتفاضة وإنهاء فعالياتها، إلا أن الفلسطينيين في انتفاضاتهم لا يعدمون وسيلةً ولا يعلنون اليأس والاستسلام، بل إنهم دائمًا يبتكرون الجديد ويتواءمون مع الواقع ويبتكرون وسائل تتناسب والظروف وتصمد في وجه التحديات، بحيث تعجز سلطات الاحتلال عن محاربتها والتصدي لها[3].

ويكفي التمييز بين ثلاثة أنواع منها حاليًا: الأدوات القتالية، الأدوات الاتصالية، والأدوات الاقتصادية. يأتي السلاح الأبيض بأنواعه في مقدمة الأدوات القتالية المستخدمة من قبل المنتفضين، ويشمل السكين والخنجر والساطور والبلطة والمدية (الشفرة الكبيرة)، علاوة على المفك والمخرز وغيرها من الآلات الحديدية والحادة[4]. وتستخدم جميعها في تنفيذ عمليات الطعن بينما تستخدم السيارات في عمليات الدهس، أما الحجارة فتُلقى تعبيرًا عن رفض الاحتلال وتأكيدًا على أن المعركة معه معركة إرادة. وبشكل عام فإن الطعن والدهس هما الوسيلتان الأبرز من الناحية القتالية في الانتفاضة الثالثة. وتأتي وسائل التواصل الاجتماعي، الفيسبوك وتويتر وكل هاشتاج يحمل في عنوانه لفظة القدس أو الأقصى أو الانتفاضة، في طليعة أدوات الاتصال المستخدمة لأول مرة في الانتفاضة[5]. بينما تعد مقاطعة أهل القدس الشرقية للقدس الغربية وعزوفهم عن التسوق منها وشراء السلع والبضائع، في طليعة الأدوات الاقتصادية المستخدمة لمواجهة سلطة الاحتلال[6].

وما من شك أن هذه الأدوات بأنواعها أثارت الرعب والخوف في نفوس الإسرائيليين، في حين أن استخدام مثل هذه الأدوات في تنفيذ عمليات مباغتة تبعث لدى الفلسطينيين الإحساس بالارتياح والشعور بالفخر من أن الانتفاضة قد بدأت كما يقول عاموس هرئيل (هآرتس)[7]. فترى الإسرائيليون لا يخرجون من بيوتهم ولا يذهب كثيرون منهم إلى أماكن العمل أو التنزه أو

---

1 حسين عطوي، "حصاد ثلاثة أشهر من الانتفاضة الثالثة"، النشرة، 2016/1/3، http://www.elnashra.com/news/show/948662/حصاد-ثلاثة-أشهر-الانتفاضة-الثالثة

2 المصدر السابق نفسه.

3 مصطفى يوسف اللداوي، "الانتفاضة الثالثة انتفاضة الكرامة (2)"، جماعة العدل والإحسان، مصدر سابق.

4 أمينة إسماعيل، "كاتبة أمريكية عن الانتفاضة الفلسطينية الثالثة: بلا قيادة"، أخبار الوطن، 2014/11/19، http://www.elwatannews.com/news/details/600715 . وأنظر: مصطفى يوسف اللداوي، "الانتفاضة الثالثة انتفاضة الكرامة (2)"، جماعة العدل والإحسان، مصدر سابق.

5 أسماء حماد، "نشطاء يعلنون انطلاق الانتفاضة الثالثة على مواقع التواصل"، البشير، مصدر سابق. وأنظر: أ ف ب، "الانتفاضة الفلسطينية الثالثة انطلقت عبر وسائل الإعلام الاجتماعي"، أخبار الوطن، مصدر سابق.

6 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص136.

7 "لا توهموا أنفسكم بأن الانتفاضة الثالثة ستخمد قريبًا"، الأخبار، ع2788، 2016/1/15، http://www.al-akhbar.com/node/249992

العبادة خشية التعرض للطعن أو الدهس. ومازالت حادثة الهجوم على كنيس يهودي في القدس قبل قرابة العام[1]، من بدء انتفاضة 2015 ماثلة في أذهانهم إضافة إلى عمليات الطعن والدهس اليومية. كما عبر وزير المالية الإسرائيلي يائير لبيد عن خوفه من المقاطعة الاقتصادية[2].

د- رد الفعل الصهيوني:

تفضل سلطة الاحتلال عند قمعها للمنتفضين أن تنفرد بمنطقة دون غيرها. وهي تقسم الفلسطينيين إلى خمس مناطق: القدس، قطاع غزة، شمال الضفة، جنوب الضفة، والأراضي المحتلة عام 1948. ولأنها تستهدف هذه الأيام المقدسيين والأحياء المقدسية والمسجد الأقصى وتستخدم بحقهم كل صور القمع والاضطهاد، فهي تحرص على عدم فتح جبهات أخرى في باقي المناطق الفلسطينية إلا إذا كانت مضطرة لذلك. وهي تتبع سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين في القدس وتصعد من قمعها في أعقاب كل عملية طعن أو دهس يقوم بها شاب أو شابة، وينفذ جنودها عمليات الاغتيال بحق نشطاء الانتفاضة ويقدمون على إعدام منفذي العمليات ميدانيًا وبطريقة وحشية[3]، كما أن الإسرائيليين يقومون بطعن فلسطينيين[4]. وشددت سلطة الاحتلال على استخدام أجهزة الكشف عن المعادن[5] وعمدت في القدس إلى تثبيت كاميرات المراقبة على أعمدة الإنارة، ولاحقت الشبان وأخضعتهم لعمليات تفتيش مذلة من أجل منعهم من الجلوس على مدرج باب العمود، كما أنها قصت أشجار الزيتون التي في جنباته باعتباره مكانًا لانطلاق الانتفاضة الثالثة[6].

لكن سلطة الاحتلال في الوقت نفسه تؤثر تقديم التسهيلات في مناطق أخرى، كمناقشتها إمكانية تقديم تسهيلات تكنولوجية في الضفة وغزة والسماح لمقاولين فلسطينيين بالعمل في الداخل الإسرائيلي وإدخال نحو 33 ألف عامل فلسطيني للعمل داخل الخط الأخضر[7]. لأنها لا تريد أن تمتد الانتفاضة إلى الضفة والأراضي المحتلة عام 48 لذلك تحرص على تهدئة الأمور في الضفة من خلال استخدام أسلوب الامتيازات الاقتصادية الذي دعا إليه الجنرال يواف مورخاي في التعامل مع تجار الخليل. وخاصة بعد فشلها في استخدام القوة لقمع الانتفاضة واتساع رقعتها مع دخولها الشهر السادس. لذلك تدفع باتجاه إعادة بلورة فكرة السلام الاقتصادي، بهدف خلق أجواء اقتصادية وحالة من الرفاهية في الضفة الغربية للتخفيف من حدة الانتفاضة والعمل على إنهائها شيئًا فشيئًا كي تنفرد بالمقدسيين[8].

أما مع السلطة الفلسطينية في رام الله فقد اعتاد الكيان الإسرائيلي استخدام أسلوب العصا والجزرة وفقًا لمدى استجابة السلطة للتنسيق والتعاون الأمني معه في إحباط عمليات المنتفضين. ويستخدم نتنياهو سياسة السلام الاقتصادي كوسيلة ضغط على السلطة إلى جانب العصا التي يضعها في تعامله معها[9]. ومن ثم فالسلطة مهددة بالإنهاء إذا ما أعلنت التحول من الخيار التفاوضي إلى الخيار الانتفاضي.

---

1 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص131.

2 عبد الغني سلامة، "الانتفاضة الثالثة هل هي مصلحة وطنية أم مسعى إسرائيلي؟"، شؤون فلسطينية، مصدر سابق، ص120.

3 حسين عطوي، "حصاد ثلاثة أشهر من الانتفاضة الثالثة"، النشرة، سابق.

4 "الانتفاضة الفلسطينية (2015-2016)"، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/ الانتفاضة_الفلسطينية_(2015-2016)

5 "وسائل التواصل الاجتماعي تغذي تصاعد المواجهات :شبان الانتفاضة الثالثة ينتمون إلى منظمة الانترنت، جوشوا ميتنيك، كريستيان سانس مونيتور،-ترجمة لانا عفانة"، البيان، 2015/10/21، http://www.albayan.ae/one-world/directions-bearings/2015-10-21-1.2486062

6 عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس 2016: إجراءات تهويدية تبقي عوامل الانفجار قائمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص162.

7 أحمد أبو قمر، "بعد فشل القمع والقوة الاحتلال يستغل السلام الاقتصادي لوأد الانتفاضة"، الرسالة، غزة، 2016/3/6، http://alresalah.ps/ar/post/136424/

8 المصدر السابق نفسه.

9 السابق نفسه.

وللتعرف على رد فعل بعض الكتاب الإسرائيليين إزاء الانتفاضة وآرائهم عنها، يستنتج يؤاف شاحام من استطلاع رأي أجراه حول مدى تأييد الانتفاضة الثالثة إلى أن غالبية سكان الضفة الغربية يدعمون استمرار الانتفاضة لكنهم ضد استمرار عمليات الطعن. ونتيجة للتحول من صراع سياسي وقومي إلى صراع ديني كما يوصي "أريئيل كلنر" (موقع نيوز1) بإعلان حرب شاملة على الأقصى والفلسطينيين وإغلاق الأقصى لحسم هذا الصراع الديني[1]. بينما ينتقد عاموس هريئيل (هآرتس) ضعف طواقم السد والمنع التي تستعملها إسرائيل والسلطة الفلسطينية لكبح جماح المواجهات. ويروج الإسرائيليون إلى أن غالبية الفلسطينيين لا يرون في الانتفاضة مصلحة فلسطينية. بينما يعتبر اليمين الإسرائيلي أن السلطة الفلسطينية نظام معادٍ لإسرائيل وينبغي التخلص منه[2].

ومن منظور الدعاية والتضليل، تركز الرؤية الإسرائيلية إما على تصوير ما يحدث أنه حالة عنف[3]، وأن الدولة تقوم بعملها لتجاوز ذلك، ومن ثم تقدم مقترحات لقمع الانتفاضة والالتفاف عليها وإجهاضها. أو أن البلاد، كما يصرح نتنياهو، تواجه موجة إرهاب ينميها تحريض منهجي غير صحيح من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والحركة الإسلامية في إسرائيل. وإلى جانب حماس والسلطة الفلسطينية، كانت الحركة الإسلامية مسؤولة عن نشر الأكاذيب بشأن نوايا إسرائيل فيما يتعلق بالحرم القدسي. وخص نتنياهو النائبة العربية حنين زعبي، بالذكر أنها دعت مئات الآلاف من المصلين للتوجه الى الموقع لمنع مؤامرة إسرائيلية لإراقة دماء سكان القدس الشرقية، وذكر أنه طلب من الادعاء فتح تحقيق جنائي ضد زعبي. في حين أن وزير الداخلية الاسرائيلي سيلفان شالوم يفكر في سحب الجنسية من عرب إسرائيل الذين شاركوا في الهجمات وسلب حقوق الإقامة من هؤلاء المتواجدين في القدس الشرقية[4].

هـ – بيئة الانتفاضة:

بيئة الانتفاضة الثالثة هي في المقام الأول البيئة الحاضنة لها فلسطينيًا وعربيًا، لأن العوامل الذاتية أساس تكوين البيئة المساندة للانتفاضة. ولأن هذه البيئة الحاضنة تمر بحالة متردية فلا يمكن إغفال البعدين الداخلي الفلسطيني والإقليمي العربي وتأثيرهما السلبي على الانتفاضة الثالثة.

فعلى المستوى الفلسطيني، نجد أن حالة الانقسام الفلسطيني وضعف السلطة الفلسطينية ووضعها المتردي الناجم عن ضغوطات التصفية والإنهاء التي تتعرض لها إسرائيليًا، وإيثار قيادتها للخيار التفاوضي السياسي على الخيار الانتفاضي، واستمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال ومواصلة الجهود لوقف الانتفاضة الثالثة، وإحباط محاولات تنفيذ عمليات فدائية ضد الاحتلال ومستوطنيه، كل ذلك شكل نقاط ضعف كبيرة للانتفاضة الثالثة ويعتبر من أهم مثبطاتها محليًا[5]. حيث أحبطت الأجهزة الأمنية الفلسطينية 200 عملية فدائية منذ بداية الانتفاضة كانت موجهة ضد أهداف إسرائيلية[6]. كما أن تداعيات الانقسام بين فتح وحماس تلقي بظلالها السلبية، فاندلاع الانتفاضة الثالثة تؤيدها حماس ولا تؤيدها فتح. وعليه، فالانقسام الفلسطيني نقطة ضعف

---

1 محمود أبو عطا، "الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى"، فتح اليوم، مصدر سابق.

2 المصدر السابق نفسه

3 Pulver, Matthew. “Bracing for the Third Intifada: Why violence in Jerusalem signals an ugly future”. SALON, 17 Oct 2015, http://www.salon.com/2015/10/17/bracing_for_the_third_intifada_why_violence_in_jerusalem_signals_an_ugly_future

4 أ ب، "في أول استخدام للمتفجرات: فلسطينية تفجر مادة ناسفة في سيارتها"، 11-10-2015

5 التعاون الأمني في الكيان يؤدي إلى فقدان شرعية عباس وقيادة السلطة في عيون الفلسطينيين: Kirchofer, Charles. “Will there be a third Palestinian intifada?”. The Telegraph, 13 Oct 2015, http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/11927652/Will-there-be-a-third-Palestinian-intifada.html

6 محمد العرابيد، "أمن السلطة يد الاحتلال الخفية لنزع اعترافات ناشطي الانتفاضة"، الرسالة نت، 2016/2/29، http://alresalah.ps/ar/post/135998/

كبيرة تمثل عائقًا كبيرًا لمواجهة تهويد القدس والأقصى. علاوة على الأوضاع الاقتصادية المتردية التي ربطت الفلسطينيين بمنظومة اقتصادية تتحكم فيها سلطة الاحتلال، يوقف الاحتلال متى شاء عوائد الضرائب ومصادر دخل السلطة الفلسطينية وتحويل هم المواطن الفلسطيني إلى معيشي اقتصادي فردي مؤقت بدلًا عن الهم الوطني العام والحلول الجذرية الجمعية[1]. وقد تحول الانقسام الفلسطيني إلى تشرذم لا مثيل له، انقسام أكبر بدأ بين فصائل منظمة التحرير والقوى الإسلامية، تبعه انقسام آخر في المعسكرين، فباتت فتح في جهة والجبهة الشعبية في أخرى، فيما أصبح الخلاف بين حركتي الجهاد وحماس أكثر وضوحًا. حتى فتح باتت منقسمة على ذاتها بين محمود عباس ومحمد دحلان وجناح ثالث، وحماس منقسمة بين قيادة الداخل وقيادة الخارج. والمصالح الضيقة للفصائل دائما ما تطغى على المصالح العامة، فحماس تريد تحريك جبهة الضفة للتخفيف عن نفسها في جبهة غزة المثقلة بالجراح، وفتح منقسمة في مواقفها، لكن التيار الغالب يدعو للتهدئة لعدم إجهاض أو صرف النظر عن الانتصارات الدبلوماسية التي تسوق لها السلطة[2]. وردًا على الانتهاكات الصهيونية في الأقصى اكتفى عباس بطلب الحماية الدولية للأقصى والقدس[3].

وردًا على ذلك فقد انتقد مروان البرغوثي إخفاق القيادة الفلسطينية في التقاط مغزى الانتفاضة معتبرًا أن الحاجة إلى الخطاب الوطني المتمسك بالثوابت، والوحدة الوطنية، وإيجاد نخبة سياسية جديدة هي السبيل الأمثل نحو مواجهة صعاب هذه المرحلة[4]. وفي السياق نفسه يقدم جميل هلال رؤيته حول تفكك الحقل السياسي الفلسطيني منذ أوسلو ومنذ إنشاء السلطة، مشيرًا إلى فشل المنظمة وفشل فتح وفشل حماس، أو ما يمكن تسميته بالفشل الرسمي الفلسطيني نتيجة سيطرة حماس على غزة وصراع فتح وحماس وانقسام الفصائل[5].

أما على المستوى العربي، فنظرًا لحالة الضعف العربي وانشغال الدول العربية بقضاياها الداخلية، هناك تراجع غير مسبوق في الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية. بل إن انشغال الشارع العربي بالاقتتال الداخلي والصمت العربي الرسمي وغياب الرد العربي والتخاذل العربي من أهم العوامل التي ساهمت في التصعيد الإسرائيلي وتشجيع اليهود على تسريع تنفيذ مخططاتهم. ويبدو أن الشباب المنتفض كان يعول على التغيير في البلاد العربية، لكن ما آلت إليه الأمور في سوريا والعراق ولبنان واليمن وليبيا، وأيضًا مصر[6]، أوجد كذلك بيئة إقليمية مثبطة للانتفاضة وليست حاضنة لها.

و– سمات الانتفاضة:

شأنها شأن الظاهرة الانتفاضية بوجه عام، تتسم الانتفاضة الثالثة بعفوية الاندلاع، لكنها لم تتحول بعد إلى السمة التنظيمية وإنشاء قيادة موحدة لها. وهي كما ترى كاترين فيليب بلا قيادة، وتتسم بالفردية والمحاولات الفردية، ومن ثم فهي بلا تخطيط، ولا أحد يعلم متى وأين تقع العمليات[7]. وهي انتفاضة يقوم بها جيل جديد[8]. وقد لوحظ من سماتها هذه أن معركة الإرادة تكمن في

---

1 رامي أبو جبارة، "الانتفاضة الثالثة الإمكانيات والسيناريوهات.."، مسار تحرري، سابق.

2 المصدر السابق نفسه.

3 ينظر الغربيون لعباس على أنه القائد الأكثر اعتدالًا في الحركة الوطنية الفلسطينية: Goldberg, Jeffrey. "The Paranoid, Supremacist Roots of the Stabbing Intifada". The Atlantic, 16 Oct 2015, http://www.theatlantic.com/international/archive/2015/10/the-roots-of-the-palestinian-uprising-against-israel/410944/

4 مروان البرغوثي، "نحو توليد نخبة سياسية جديدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 106، ربيع 2016، ص8.

5 جميل هلال، "الهوية والثقافة الوطنية وتفكك الحقل السياسي الفلسطيني"، قدس، 2016/3/27، http://www.qudsn.ps/article/88585

6 رامي أبو جبارة، "الانتفاضة الثالثة الإمكانيات والسيناريوهات.."، مسار تحرري، مصدر سابق.

7 أنظر: أمينة إسماعيل، "كاتبة أمريكية عن الانتفاضة الفلسطينية الثالثة: بلا قيادة"، أخبار الوطن، مصدر سابق. Carlstrom, Gregg. "Can Anyone Prevent a Third Intifada?" Foreign Policy, Jerusalem, 14 Oct 2015, http://foreignpolicy.com/2015/10/14/can-anyone-prevent-a-third-intifada-israel-palestine/

8 Hearst, David. "A new Intifada for a new generation". Middle East Eye, 12 Oct 2015, http://www.middleeasteye.net/columns/new-generation-new-intifada-1093780776

الفعل وتصاعد رد الفعل، فكلما استخدمت إسرائيل القوة أكثر كلما كان الرد المقدسي أكبر[1]. ومن سماتها أنها انتفاضة ضد السياسات العنصرية، تتصف بالشمول والتصاعد والاستمرارية. وهي انتفاضة ناعمة، كما يقول عاموس جلبوع[2]، تأتي نتيجة نضوج ظروف ذاتية وموضوعية ولا تصنع بقرار[3].

ومن سماتها المحافظة على السرية قبل وخلال وبعد تنفيذ الشباب أو الشابات لأي عملية مما يجعل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية غير قادرة على الإمساك بطرف خيط للوصول إلى الجهات التي تقف وراء هذه العمليات. ومن سماتها أيضًا أن الأسلحة المستخدمة في العمليات هي من النوع الذي يصعب منع استخدامه أو امتلاكه من قبل أي إنسان، فالسكين أو السيارة هي وسائل يستعملها كل إنسان في بيته وفي الشارع. والشباب الذين ينفذون العمليات ينتمون إلى الجيل الجديد وليس لديهم أرشيف أمني لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية ولا حتى أجهزة السلطة الفلسطينية[4]. هذه العناصر المهمة هي التي تفسر لنا نجاح الشباب في الوصول إلى أهدافهم والقيام بعملياتهم، ولذلك يعترف الاحتلال بصعوبة وقف عمليات الطعن والدهس، على الرغم من الانتشار الكثيف لجيش الاحتلال والشرطة وعناصر الأمن وزيادة الحواجز وتشديد الرقابة على كل المعابر وفي الطرقات والأماكن العامة والأسواق[5].

رابعًا: مستقبل المسجد الأقصى:

وهكذا، لو تأملنا حال مدينة القدس وحال المسجد الأقصى، في ظل ظروف الانقسام الفلسطيني وضعف السلطة الفلسطينية، وفي ظل الظروف المضطربة التي تمر بها المنطقة العربية[6]، سنجد أننا ونحن مقبلون على منتصف عام 2016 أمام نظرة تشاؤمية تجاه مستقبل المسجد الأقصى ومستقبل مدينة القدس.

وهنا يثور التساؤل: هل هناك مخرج من هذه الرؤية التشاؤمية، بحيث يشكل طوق نجاة لمدينة القدس وللمسجد الأقصى، ويدفع نحو رؤية تفاؤلية يمكن ترجمتها إلى وقائع وسلوكيات وسياسات ملموسة على أرض الواقع، تنجح في مواجهة التهويد والتهديدات الصهيونية المختلفة بحق المقدسات الإسلامية لأكثر من مليار مسلم؟

ما من شك أن الشرط الأول، ليس فقط إنهاء حالة الانقسام داخل النظام السياسي الفلسطيني، على مستوى العلاقة بين الفصائل كفتح وحماس، وداخل الفصيل الواحد كالعباسيين والدحلانيين وربما المروانيين إن صح التعبير داخل حركة فتح، وبين منظمة التحرير والقوى الإسلامية، وإنما أيضًا وبشكل خاص اتفاق الجميع على آلية موحدة لتداول السلطة في المؤسسات السياسية الفلسطينية (الرئاسة، الحكومة، منظمة التحرير، والمجلس التشريعي). ويتضمن إنهاء الانقسام كذلك –وحسب تعبير مروان البرغوثي– استعادة الوحدة الوطنية وتوليد نخبة سياسية جديدة تستعيد الخطاب الوطني المتمسك بالثوابت[7]، والقائم على دعم الفعل الانتفاضي واتباع الخيار التفاوضي للخيار الانتفاضي وليس العكس. الأمر الذي يعني وفقًا لتعبير جميل هلال إنهاء حالة التفكك في الحقل السياسي الفلسطيني منذ اتفاقات أوسلو[8].

أما الشرط الثاني، فإنه يتمثل في خروج النظام الإقليمي العربي من أزمته الحالية. إذ من الضروري معالجة حالة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الصراع على السلطة بين المدنيين والعسكر والاستجابة لمطالب الشعوب لنيل حريتها. وينبغي مواجهة

---

[1] عبد الرؤوف أرناؤوط، "القدس: هبة شعبية بلا قيادة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص139.

[2] محمود أبو عطا، "الإعلام الإسرائيلي: الانتفاضة الثالثة انطلقت ووقودها المسجد الأقصى"، فتح اليوم، مصدر سابق.

[3] عبد الغني سلامة، "الانتفاضة الثالثة هل هي..؟"، شؤون فلسطينية، سابق، ص117.

[4] حسين عطوي، "حصاد ثلاثة أشهر من الانتفاضة الثالثة"، النشرة، سابق.

[5] أنظر: المصدر السابق نفسه. رامي أبو جبارة، "الانتفاضة الثالثة الإمكانيات والسيناريوهات.."، مسار تحرري، سابق.

[6] محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص103. قارن: Williams , Lee. “Intifada: What is it and what does a third uprising mean for the region?”, Independent, 9 Oct 2015, http://www.independent.co.uk/news/world/what-exactly-is-an-infitada-a6688091.html

[7] مروان البرغوثي، "نحو توليد نخبة سياسية جديدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص7.

[8] جميل هلال، "الهوية والثقافة الوطنية وتفكك الحقل السياسي الفلسطيني"، قدس، مصدر سابق.

الصراعات الطائفية ومنع التدخل السافر في شؤون الدول العربية الذي تقوده قوة إقليمية كإيران، من أجل فرض هيمنتها على الخليج والمنطقة العربية، ونشر المذهب الشيعي وإعادة أمجاد الدولة الصفوية. وقد ترتب على ذلك سيطرة إيران حاليًا على أربع دول عربية هي العراق وسوريا ولبنان واليمن، مع سطوع نجم حزب الله كذراع لإيران أضحى يقوم بدور مؤثر في إثارة القلاقل في المنطقة العربية، علاوة على سيطرته على مفاصل الدولة اللبنانية وتحكمه فيها بشكل كامل[1]. وسوف يكون لزامًا على الدول العربية كذلك أن تواجه أو تخفف من تدخلات القوى المهيمنة على العالم وحالة الفوضى الخلاقة وحالة التقسيم والتجزئة التي تسعى لتكريسها في الأمة العربية بما يعود بالنفع على الكيان الصهيوني[2].

ما من شك أن هذان شرطان أساسيان لمواجهة تهويد القدس والمسجد الأقصى، لكن تبقى الرؤية التأملية لمستقبل المسجد الأقصى تلقى مزيجًا من التشاؤم والتفاؤل في آن. فربما يتغلب التشاؤم على التفاؤل مع إدراك أمرين: أولهما عدم وجود آفاق لمعالجة العوامل الذاتية فلسطينيًا وعربيًا في المستقبل المنظور، وثانيهما حرص الكيان الصهيوني على استغلال هذه اللحظة التاريخية السانحة لمواصلة تهويده للأرض والمقدسات الإسلامية. وربما يتغلب التفاؤل على التشاؤم مع استمرار قيام الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بالانتفاض في وجه الاستعمار والاستبداد.

وخلاصة القول، فمستقبل المسجد الأقصى ومستقبل مدينة القدس ومستقبل الأحياء المقدسية ومستقبل المقدسيين مرهون بوحدة العرب ووحدة الفلسطينيين وتجاوز خلافاتهم ومشاكلهم ومنع تدخلات القوى الإقليمية والعظمى في شؤونهم.

خاتمة:

النتيجة المنطقية لكل ذلك أن المسجد الأقصى، مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، في خطر داهم، وذلك مدعاة للمسلمين والعرب والفلسطينيين أن يأخذوا مثل هذه الإجراءات والخطوات مأخذ الجد، ولو استمر تخاذلهم وضعفهم وتمزقهم وتهاونهم فيومًا ما سيستيقظون على أمر جلل لا تحمد عقباه، وبني صهيون ستكون الذرائع جاهزة لديهم دائمًا، وقوى الهيمنة العالمية لن تخذلهم إذا ما أقدموا على تقسيم الأقصى وبناء الكنيس اليهودي، أو حتى هدم الأقصى وإقامة الهيكل الثالث. فلا سبيل إلا إلى الوحدة والاعتصام بحبل الله وعدم التفرق.

*****

---

[1] أنظر: فاروق جويدة، "الانتفاضة الثالثة (هوامش حرة)"، الأهرام، ع47062، س140، 2015/10/13، http://www.ahram.org.eg/NewsQ/443483.aspx . Adelman, Jonathan. "Israel: A Third Intifada?" The World Post, 29 Oct 2015, http://www.huffingtonpost.com/jonathan-adelman/israel-a-third-intifada_b_8411634.html

[2] محمد خضر قرش، "تقسيم المسجد الأقصى .."، شؤون فلسطينية، سابق، ص103.

ما الجديد في العلاقات التركية –الإسرائيلية؟

شيماء بهاء الدين*

مقدمة:

طالما كانت العلاقات التركية الإسرائيلية محلا للعديد من الجدالات، سواء على المستويات الرسمية أو غير الرسمية، وفيما يتخطى حدود الطرفين، وبشكل خاص على مستوى العالم الإسلامي. هذه التساؤلات التي طرحت بقوة إشكالية العلاقة بين المصلحي والعقدي، وبشكل خاص برز السؤال حول كيف لدولة الخلافة السابقة أن تكون ذات علاقات قوية بالكيان صهيوني؟ ذلك التساؤل الذي بدا أكثر إلحاحًا مع وصول حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية إلى سدة الحكم في تركيا، ولم تعد الإجابة بعلمانية الدولة التركية منذ ذلك الحين مقبولة. هذا حتى حدث تدهور ملحوظ في العلاقات التركية الإسرائيلية مع العدوان الإسرائيلي على غزة في 2008، ثم أحداث سفينة مافي مرمرة في 2010، إذ وصل الأمر إلى قطع العلاقات (وسنفصل ذلك فيما بعد). وهنا، وبرغم التأييد الشعبي، داخل تركيا وخارجها، لسياسات أردوغان ضد إسرائيل، بدأت التساؤلات تأخذ وجهة أخرى: أليس من الأفضل للقضية الفلسطينية أن تكون لتركيا العدالة والتنمية (ذات الحضور الإقليمي والدولي القوي) علاقات بإسرائيل للضغط عليها؟ وهل من الممكن أن تكون تلك القطيعة أبدية، مهما كان التأييد لها؟ ألا توجد متغيرات جديدة، في ظل التطورات المتلاحقة إقليميًا، ربما تفرض على الطرفين إعادة تقييم الوضع الراهن، والاتجاه نحو مزيد من التقارب، خاصة مع وجود خطوات ملحوظة صوب التقارب خلال الفترة الماضية (كما سترصد الورقة)؟

ومن ثم، فهذه الورقة سترصد العوامل المؤثرة في مسار العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الأبعاد الفكرية والأيديولوجية لدى الجانبين. ثم تنتقل في جزئها الثاني لتناول مستقبل العلاقات بين الجانبين، في ظل المتغيرات الراهنة وما ترافق معها من توجهات للتقارب.

أولًا: العوامل المحدِّدة لمسار العلاقات التركية الإسرائيلية:

لعبت عدة أبعاد دورها في تشكيل العلاقات التركية الإسرائيلية، ومن بينها:

(أ) البعد الفكري والعقدي[1]:

من الزاوية الإسرائيلية، قد وضعت تل أبيب العلاقة مع أنقرة في سياق نظرية أسسها بن غوريون، عن العلاقة مع الحزام الإسلامي المحيط بالعالم العربي، بما يشمل إيران وإثيوبيا وتركيا[2]. ولقد استغلت إسرائيل التوتر في العلاقة التركية العربية، ونجحت في

---

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

(1) انظر: هاكان يافوز، العلاقات التركية – الإسرائيلية... من منظور الجدل حول الهوية التركية، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 29، 2000.

(2) ماجد عزام، العلاقات التركية الإسرائيلية.. الماضي والراهن، 19 يناير 2016:
http://janoubia.com/2016/01/19/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A/

بناء علاقات ذات طابع إستراتيجي[1]، هذا حيث ما تمثله تركيا من دور، كدولة إسلامية يمكن العبور والنفاذ من خلالها للعالميْن الإسلامي والعربي، بل وأبعد من ذلك أن علاقاتها بدولة إسلامية قد تضعِف دور العامل الديني في الصراع العربي الإسرائيلي[2].

وعلى الجانب التركي، انطلقت النخب العلمانية التي توالت على حكم تركيا، سواءً العسكرية أو المدنية من افتراض مفاده أن تعزيز العلاقة مع الغرب وتحديدًا مع الولايات المتحدة يستدعي ابتداءً توثيق العلاقة مع إسرائيل[3].

ومن ثم، رغم أن تركيا صوتت ضد قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة في عام 1947، بعد عام ونصف اعترفت بالدولة العبرية، وتتبادل التمثيل الدبلوماسي معها دون درجة سفير منذ مارس 1949[4]. فقد اعترفت أنقرة رسميًا بالكيان الإسرائيلي، ومن ثم عملت إسرائيل على الفور على تدعيم علاقاتها مع تركيا، واعتبرت ذلك من أكبر المكاسب لها، إذ تعترف بها دولة ذات أغلبية مسلمة كبيرة.

وبعدما بدأت الانتخابات الحرة وفازت الأحزاب اليمينية، اتخذت تلك الأحزاب التركية مواقف إيجابية لصالح الفلسطينيين وقُطِعت العلاقات أو خُفِضت مع إسرائيل ثلاث مرات (1956 و1980 و2010)، وذلك كرد فعل على التصرفات الهمجية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والعرب[5].

وبشكل خاص، تنامى قلق إسرائيل من توجهات تركيا مع صعود حزب العدالة والتنمية: فقد دخلت إسرائيل في موقف ضبابي يسوده القلق في علاقاتها مع تركيا في أعقاب فوز حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي لم تستطع إسرائيل تجاهله، ورغم إخفاء المسؤولين في تل أبيب مشاعر القلق والانزعاج من نتائج الانتخابات وتأثيرها على علاقات التحالف الإستراتيجي بين البلدين، فقد اعتبرت تل أبيب أن فوز حزب العدالة والتنمية "الإسلامي" بغالبية المقاعد في البرلمان التركي الجديد يمثل كارثة من وجهة النظر الإسرائيلية[6].

ورغم أن أردوغان لم يكن أول قائد تركي يوجه انتقادات لاذعة لسلوك إسرائيل تجاه الفلسطينيين، فقد سبقه إلى ذلك زعماء علمانيون، فرئيس الوزراء التركي الأسبق العلماني بولانت أجاويد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون بـ "الإرهابي"،

---

(1) صالح النعامي، العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاعتذار: بين التقاء المصالح وتعارضها: http://naamy.net/news/View/1258/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9+%D8%A8%D8%B9%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%A7%D8%B1:+%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD+%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%87%D8%A7/#.VyY75NR97IU

(2) العلاقات التركية "الإسرائيلية" من التحالف إلى الاختلاف: http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/af39c572-586c-4a78-acc3-8919b4da7e58

(3) صالح النعامي، العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاعتذار: بين التقاء المصالح وتعارضها، مرجع سابق.

(4) ماجد عزام، لعلاقات التركية الإسرائيلية.. الماضي والراهن، مرجع سابق.

(5) العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أين؟، 23 مايو 2014: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/23/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86

(6) محمود صافي، العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة من عام (1996-2006)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص 42.

في حين أن الرئيس التركي الأسبق سلمان ديميرل ظل يحمل إسرائيل المسؤولية عن فشل جهود التسوية. لكن من المؤكد إن الذي جعل إسرائيل لا تبدي حساسية تجاه تلك الملاحظات هو إدراك أن موقفهما من السلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين لم يكن ضمن دائرة الاعتبارات العقيدية التي حكمت تصورهما للعلاقة مع إسرائيل، بدليل إن العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل بلغت في عهديهما مستويات غير مسبوقة[1].

(ب)**البعد السياسي والعسكري**:

لم يبقَ الأمر أسير الأبعاد الفكرية لدى الجانبين، فأيضًا كان للتطورات والتحالفات الإقليمية أثرها، فقد دفعت التطورات الإقليمية والدولية في أواخر الخمسينيات تركيا إلى التقارب فعليًا مع إسرائيل؛ حيث كان المد الاشتراكي الوافد من الاتحاد السوفيتي، والأزمة السورية عام 1957 وسقوط النظام الموالي للغرب في العراق عام 1958 وتدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة، دافعًا لتركيا لتتحرك من أجل تكوين تحالف سري جانبي مع إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين تركيا وإسرائيل في صيف 1958، ونصت هذه الاتفاقية على تدعيم التعاون الثنائي بينهما في المجالات العسكرية[2].

إلا أن هذه العلاقات شهدت تراجعا نسبيًا على فترات متقطعة خاصة في حقبتي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي؛ حيث تقاربت تركيا مع المحور العربي بشكل مؤقت لتحقيق أهداف معينة، لكن ثبت فيما بعد أن هذا التقارب كان تقاربًا مؤقتًا، وناجمًا عن يأس تركيا من المحور الغربي[3].

وتحديدًا قامت أنقرة بتخفيض المستوى التمثيلي، ليصل إلى درجة سكرتير ثان، ردًا على قرار إسرائيل ضم القدس إليها في عام 1980، ولم تعد العلاقات بعد ذلك إلى مستوى اعتيادي عبر تبادل السفراء، إلا في عام 1991، أي بعد انطلاق مسيرة التسوية العربية الإسرائيلية في مدريد في العام نفسه.

وقد حدثت الطفرة الأهم في العلاقات بعد اتفاق أوسلو 1993 والانفتاح العربي الإسلامي على إسرائيل؛ حيث تم توقيع اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، خصوصًا في السياق الأمني العسكري في نهاية التسعينيات (كما سنرى)، كما جرى التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة[4].. وإذا كنا قد ذكرنا في موضع سابق أن إسرائيل أرادت بعلاقاتها مع تركيا إضعاف المكون العقدي بالصراع العربي —الإسرائيلي، وتصوير القضية وكأنها ذات دوافع قومية فقط لدى العرب، فإن التقارب العربي مع إسرائيل تلك المرة هو ما رفع غطاء الحرج عن تركيا لمزيد من تدعيم علاقاتها بإسرائيل.

– تلك الأوضاع الإقليمية المتغيرة من حين لآخر، وما تفرضه من تحديات أمنية دعمت اتجاه المؤسسة العسكرية التركية ومجلس الأمن القومي لمزيد من التعاون مع إسرائيل، وهذا لا ينفصل عن البعد الفكري والعقدي أيضًا، إذ أنه من المعروف التوجهات العلمانية للمؤسسة العسكرية التركية عامة، والمؤيدة للعلاقات مع إسرائيل. وبشكل خاص بدأ التقارب بين تركيا وإسرائيل

---

(1) صالح النعامي، العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاعتذار: بين التقاء المصالح وتعارضها، مرجع سابق.

2 - التحالف العسكرى التركي-الإسرائيلى .. أسرار وخفايا، 20 يوليو 2014: http://www.ahram.org.eg/newsq/306491.aspx

3 - المرجع السابق.

انظر أيضًا حول تطور العلاقات الثنائية:

رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من 2002-2010 (فترة حكم العدالة والتنمية)، (في): باكينام الشرقاوي، أحمد أويصال، ياسين أقطاي (تنسيق علمي وإشراف)، أعمال المؤتمر العربي التركي الأول بإسطنبول "الثقافة ودراسات الشرق الأوسط" (أنقرة- ديسمبر 2010)، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، أنقرة: مركز التفكير الاستراتيجي، إسكيشهير: جامعة عثمان غازي.

4 - ماجد عزام، العلاقات التركية الإسرائيلية.. الماضي والراهن، مرجع سابق.

بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا العام 1980. وعبَّر الطرفان، في ظل سيطرة الجيش التركي على القرار الوطني، عن رغبتهما في إقامة تعاون بينهما في كل المجالات وخصوصًا في المجال العسكري. وشهدت العلاقات التركية –الإسرائيلية نموًا متزايدًا في مجال التعاون العسكري، الذي يعيد بعض الخبراء بدايته الحقيقية إلى الاتفاق السرّي الذي وقَّعته رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر وقضى بتبادل المعلومات الاستخبارية مع إسرائيل وتنسيق الجهود ضد الإرهاب عام 1994[1].

وعلى الرغم من كوْن التعاون العسكري والاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل بموجب اتفاق فبراير 1996 قد سبق زمنيًا تشكيل حكومة "نجم الدين أربكان" في العام ذاته، إلا أن هذا التعاون قد بلغ ذروته في ظل هذه الحكومة التي استمرت حتى 18/ 6/ 1997 وفي ظل حكومة إسرائيلية يمينية متشددة منذ وصول حزب الليكود ورئيسه نتنياناهو إلى السلطة في يونيو 1996؛ حيث تم تدعيم هذا التعاون باتفاقات لاحقة مثل اتفاق 28/ 8/ 1996 بشأن مشروع تحديث طائرات الفانتوم التركية، وهذا التطور لا يمكن أن يخرج عن كونه أمر أبرز وجود مصلحة مشتركة معينة بين تركيا وقواها العلمانية –وعلى رأسها المؤسسة العسكرية– وبين إسرائيل بصدد كيفية تحجيم أي تأثير محتمل لتوجهات حزب الرفاه على العلاقات بين البلدين.

ولكن هذا المسار لم يسِر دومًا على الوتيرة ذاتها، فعلى سبيل المثال مع تغير خلفيات النخبة التركية الحاكمة، وتبعات حرب غزة عام 2008 شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية منعطفا جادًا في 14 أكتوبر 2009 عندما أعلنت تركيا إلغاء مناورات "نسر الأناضول" الجوية التي شاركت فيها إسرائيل إلى جانب قوات من الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي، اعتراضًا على تصريحات لأحد الجنرالات الإسرائيليين حول الدور الإقليمي للجيش التركي[2].

– وفي إطار الحديث عن العلاقات العسكرية ولاسيما في ارتباطها بالتوجهات الفكرية، فقد كانت قضية مكافحة الإرهاب كمحدد للتعاون الإستراتيجي التركي– الإسرائيلي من القضايا التي اختبرت مآل العلاقات بين الجانبين منذ بداية الألفية الثالثة، فرغم أن التعاون التركي–الإسرائيلي في هذا المجال سبق زمنيًا إبرام البلدين اتفاق التعاون العسكري والاستراتيجي في فبراير 1996، بل وسبق عقدهما اتفاقية التعاون في مكافحة الإرهاب في نوفمبر 1994. إلا أن هناك معنى مختلفًا لدى كل من الجانبين للإرهاب خاصة في الوقت الراهن، فالإرهاب من وجهة النظر الإسرائيلية أية أعمال تقوم بها جماعات ومنظمات عربية لمقاومة سياسات الاحتلال داخل فلسطين[3]. بينما الإرهاب من وجهة النظر التركية، فهو بمثابة كافة العمليات المنظمات المحظورة المناهضة للدول القائمة، سواء تلك المهددة لتكاملها الإقليمي كحزب العمال الكردستاني منذ بداية نشاطاته في أغسطس 1984، أو لمبادئها العلمانية (المنظمات الإسلامية المتطرفة النشطة منذ يناير 1990 وأهمها منظمة الحركة الإسلامية)، أو لتوجهاتها الرأسمالية الغربية (المنظمات اليسارية المتطرفة والتي عاودت نشاطها منذ بداية 1990 بعد فترة كمون إثر انقلاب 1980 وعددها 22 منظمة أبرزها اليساري الثوري).

(1) إيهاب شوقي، العلاقات التركية الاسرائيلية والعداء الوهمي: http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=65433#.VwKawJx97IU

(2) أحمد مصري، العلاقات التركية الإسرائيلية من التقارب إلى الجمود، 23 نوفمبر 2015: http://www.turkey-post.net/p-90951/

(3) محمود صافي، العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة من عام (1996-2006)، مرجع سابق، ص44.

وقد أُعْطِيَ لهذا الاختلاف أبعادٌ أعمق حين ساندت حكومات العدالة والتنمية المقاومة التي تعدها إسرائيل إرهابًا. وهو الأمر الذي يمثل جوهر التغير في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية.

فانطلاقًا من هذا الاختلاف، وصل التوتر في العلاقات بين الدولتين أوجه عندما وصف أردوغان الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بأنها (إرهاب دولة)، وشبهها بـ (أفعال النازيين) بعد اغتيال الأب الروحي لحركة (حماس) الشيخ الشهيد أحمد ياسين، ثم بعده الشهيد عبد العزيز الرنتيسي. وكنوع من العقاب، ألغت تركيا جميع العقود الموقعة مبدئيا مع الكيان الصهيوني في مجالات التصنيع العسكري.

ثم بدأت العلاقات تشهد ترديًا منذ ما بعد 2008 بعدما وجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتقادات قاسية لإسرائيل عقب عدوان "الرصاص المصبوب" على غزة، واتهام إسرائيل بالإرهاب[1]. وعلى الخلفية ذاتها، تأزمت العلاقات الثنائية في 2010 بعد اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية لكسر الحصار على غزة وقتل عشرة مواطنين أتراك على متن السفينة مرمرة، وأدت الأزمة في حينه لطرد السفير الإسرائيلي من تركيا في2011[2]. وخلال الحرب التي شنّتها إسرائيل على غزة في سنة 2012، قاد أردوغان وداود أوغلو حملة دولية للتشهير بـ "الجرائم الإسرائيلية" والتنديد بـ "العجز الدولي" أمام الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في غزة.

(ج) البعد الاقتصادي:

ورغم تلك التعقيدات، يبقى للعامل الاقتصادي مكانته، فقد انطلقت العلاقات الاقتصادية بقوة بين تركيا وإسرائيل في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وهيّأت عدة اتفاقيات ثنائية بينهما أفضل سبل تعزيز التبادل التجاري، وقد شهدت التجارة بين البلدين قفزة كبيرة لتزداد من 449 مليون دولار في عام 1996 إلى 2.1 مليار دولار في عام 2002، واستمرت هذه الوتيرة الاستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية بمتوسط 14.6% سنويًا، خلال الفترة من 2002 إلى 2008.

وعلى عكس المتوقع، لم تؤدِ الأزمة الدبلوماسية بين البلدين في 2010 إلى أزمة اقتصادية بل ازدادت العلاقات التجارية؛ حيث نمت التجارة التركية الإسرائيلية بنسبة 19% منذ عام 2009، حتى 2014[3].

وربما عضد من ذلك الجالية اليهودية في تركيا، واليهود والعمال الأتراك في إسرائيل؛ حيث إن الجالية اليهودية وخصوصًا عبر رموزها ورجال أعمالها البارزين تمارس تأثيرًا كبيرًا –وإن كان بشكل غير معلن– في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والإعلامية في تركيا لحثها على تطوير علاقاتها مع إسرائيل، كل هذا في ظل اعتقاد عدة أوساط تركية بما فيها المؤسسة العسكرية أن إسرائيل هي المدخل الرئيس لتوثيق علاقات تركيا بالولايات المتحدة[4].

---

(1) توقعات باستئناف العلاقات التركية الإسرائيلية قريبا، 26 يونيو 2015:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/6/26/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A6%D9%86%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7

(2) المرجع السابق.

(3) محمود سمير الرنتيسي، تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب، 20 أغسطس 2015:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201582084432259607.html

(4) محمود صافي محمود محمد، مرجع سابق، ص 33.

ونبحث في الجزء التالي مدى تأثير تلك العوامل في مستقبل العلاقات التركية –الإسرائيلية (في ظل اتجاه لاستعادة العلاقات)، فمثلا كيف أثرت التوجهات الداخلية؟ وماذا عن التطورات الإقليمية المتلاحقة؟ وهل مازالت للاقتصاد أهميته؟

ثانيًا: مستقبل العلاقات التركية –الإسرائيلية:

عقب ما أصاب العلاقات من توتر جراء العدوان على غزة، ثم انقطاعها على خلفية الاعتداء على أسطول الحرية (كما سبقت الإشارة)، حدثت بعض محاولات التقارب من خلال اللقاءات الثنائية بهدف تطويق الأزمة بين الطرفين مبكرًا؛ حيث التقى وزير الخارجية التركي في ذلك الحين أحمد داود أوغلو سرًا بوزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر في بروكسل في 2010/7/1، دون أن يفضي ذلك اللقاء إلى نتيجة إيجابية. وتوالت اللقاءات بين مسؤولي البلدين وتكرر الفشل في التوصل لاتفاق ما، بسبب إصرار تركيا على شروطها الثلاثة (الاعتذار، تعويضات لضحايا حادث أسطول الحرية، رفع الحصار عن غزة)، ورفض إسرائيل لها.

ثم بدأ يذوب الجليد في مارس 2013، حين أُعلن إن نتنياهو أجرى مكالمة هاتفية مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان بوساطة من الرئيس الأميركي باراك أوباما، واعتذر له عن "الأخطاء التي ربما تسببت في مقتل تسعة نشطاء أتراك في الهجوم على أسطول الحرية، وطلب منه استعادة العلاقات التي تضررت بشدة بين الجانبين"[1]، بعد هذا الاعتذار تسارعت اللقاءات بين الطرفين، فاجتمعا في أنقرة في أبريل، ثم في القدس في مايو في العام ذاته، ثم توصلا إلى مسودة اتفاق لم يُكتَب له الخروج إلى حيّز التنفيذ.

ثم وافقت "إسرائيل" عام 2014 على تعويض أسر الضحايا بمبلغ 20 مليون دولار، دون أن تنفذ ذلك، علمًا بأن العلاقات بين البلدين كانت قد وصلت إلى ذروة التأزم في يوليو 2014 بعد اتهام أردوغان في كلمته الأسبوعية أمام نواب حزب العدالة والتنمية إسرائيل بممارسة "إرهاب الدولة" في قصفها لقطاع غزة وإنها ترتكب "مجزرة" في حق الفلسطينيين في القطاع.

والتقى الطرفان مرة أخرى في يونيو 2015، قبل أن تسرّب وسائل الإعلام الإسرائيلية أخبارًا عن "اتفاق قد تمّ فعلًا" بين الطرفين. بينما بدى الموقف التركي في المقابل مرتبكًا بعض الشيء، فتذبذت تصريحات المسؤولين الأتراك بين الإقرار بوجود محادثات ونفي توقيع اتفاق نهائي[2].

وفي 7 إبريل 2016 جاء لقاء نائب وزير الخارجية التركي فريدون سينيرلي أوغلو، والمبعوث الخاص لرئيس الوزراء الإسرائيلي جوزيف تشيخانوفيرا في لندن، ليعيد الحديث عن تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وقد صرحت الخارجية التركية أن المفاوضات مع إسرائيل أحرزت تقدما نحو عودة العلاقات المقطوعة[3].

ومع أن رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود اوغلو أكد أن أنقرة تصر على مطالبتها برفع القيود عن غزة كشرط لعودة دفء العلاقة مع إسرائيل، وكرر أن تركيا لم تنسَ شعب غزة، إلا أن مسارات الأحداث تكشف عن أن الأمور لا تسير بهذه الحدية، فهناك العديد من المتغيرات التي تفرض التقارب بين الجانبين، أيًا كانت درجة ذلك التقارب (حيث من غير المتوقع بأي حال أن

---

(1) أحمد مصري، العلاقات التركية الإسرائيلية من التقارب إلى الجمود، مرجع سابق.
(2) مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات، 17 فبراير 2016: http://www.turkpress.co/node/18631
(3) محمود القاعود، سر التقارب التركي الإسرائيلي، 11 أبريل 2016: http://www.turkpress.co/node/20565

تعود العلاقات إلى ما قبل العدالة والتنمية، خاصة مع سياسات إسرائيل العدوانية المتجددة تجاه غزة، وعدم رفع الحصار)، من تلك المتغيرات:

على الصعيد الداخلي، هناك دوافع تركية ذهبت بالأمور إلى أن تأخذ اتجاه التقارب منها: الإرث القديم للعلاقات مع إسرائيل والذي لا يمكن التخلص منه مرة واحدة. كما أظهرت المعارضة التركية وبالأخص حزب الشعب الجمهوري معارضة كبيرة للسياسة الخارجية التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية، خاصة الموقف من القضية الفلسطينية، التي أضرت –في نظره– بالعلاقات التركية الإسرائيلية، فأحزاب المعارضة التركية، وإن كانت تعلن في بعض الأحيان أنها تؤيد القضية الفلسطينية وتقف ضد الحصار الإسرائيلي على غزة، ولكنها لا تؤيد مستوى الدعم الذي قدمته حكومة حزب العدالة والتنمية، حتى أنه مع بداية الحديث عن تشكيل الحكومة الائتلافية عقب الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في عام 2015 وضع حزب الشعب الجمهوري في أحد شروطه على حزب العدالة والتنمية للحكومة الائتلافية تغيير السياسة الخارجية[1].

أما على الجانب الإسرائيلي، فإن كان يغيب الإجماع حول العلاقات مع تركيا، إلا أنه هناك إدراك حتى لدى التوجهات الأكثر تشددًا بأهمية العلاقات مع تركيا، لاسيما في اللحظة الإقليمية الراهنة.

وعلى صعيد أمن الطاقة، لعل التواصل التركي مع إسرائيل يأتي في سياق محاولات أنقرة لتحقيق المزيد من أمن الطاقة بتنويع مصادر الإمداد، وتكمن صعوبة اعتماد تركيا على الغاز الروسي والإيراني بالأساس في أنها تتزامن مع فتور علاقة تركيا بالبلدين، وتزيد حساسية الموقف مع اقتراب نهاية اتفاقيات توريد غاز البلدين لتركيا بعد سبع سنوات، ما يتطلب مفاوضات جديدة[2].

ويقابل ذلك توافر رغبة إسرائيلية في توطيد التعاون مع أنقرة في هذا المجال؛ فقد صرح وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز في 18 ديسمبر 2015 بأن تطبيع العلاقات مع تركيا له أهمية كبيرة سواء لتطوير حقل لوثيان للغاز أو المساهمة في إعادة شركات الطاقة العالمية إلى إسرائيل للبحث عن حقول غاز جديدة. كما تتفاوض شركات إسرائيلية منذ وقت طويل مع شركات تركية على خط أنابيب لنقل الغاز من لوثيان عبر تركيا إلى أوروبا ودول آسيا[3].

أما العامل الاقتصادي، فتبقى له أهميته –كما ذكرت سابقا– خاصة مع توقعات بإمكانية تقدم العلاقات حتى في ظل الأزمة الدبلوماسية نظرًا للاعتماد على القطاع الخاص، ولكن العلاقات ستشهد تطورًا أضخم في حال تم إعادة تطبيع العلاقات رسميا[4].

أما على الصعيد الإقليمي، فبشكل عام، تضرر الدور الإقليمي للطرفان من فترة انقطاع العلاقات الدبلوماسية، فتركيا، وفق الحسابات البراجماتية الإقليمية، فقدت القدرة على لعب دور مؤثر في القضية الفلسطينية بعد تردي علاقاتها مع كل من تل أبيب والقاهرة لا سيما بعد أن فشلت رهانات أنقرة على الثورات العربية، بعد تعثر الأوضاع في مصر وتونس وليبيا، فضلا عن احتقان

---

(1) محمد زاهد جول، العلاقات التركية الاسرائيلية بعد الانتخابات البرلمانية، 29 يونيو 2015: http://www.turkpress.co/node/10012

(2) كرم سعيد، عودة الدفء للعلاقات التركية الإسرائيلية: الأسباب والتداعيات، 3 يناير 2016: http://acpss.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=10266

(3)عودة العلاقات التركية الاسرائيلية: روائح غاز وصفقات أمنية، مرجع سابق.

(4) محمود سمير الرنتيسي، تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب، مرجع سابق.

علاقة تركيا مع سوريا والعراق، بينما حال الفيتو التركي دون مشاركة "إسرائيل" في بعض أنشطة ومناورات حلف الناتو، فضلا عن أن "إسرائيل" فقدت صداقة دولة إقليمية كبيرة، في فترة تمر فيها المنطقة بتحولات سياسية – اجتماعية[1].

أيضًا يتشارك الطرفان خطر التمدد الإيراني في المنطقة بالعراق وسوريا ولبنان واليمن[2]، وإن اختلفت درجات التهديد ودوافعه. وفي هذا الإطار أيضًا طرأت في المنطقة تحالفات جديدة أوجدت متغيرات كثيرة، أملت على أنقرة إعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية والدولية[3]، وأهم ما في هذا السياق التقارب الغربي–الإيراني، الذي أقلق إسرائيل في الوقت ذاته.

ولما كان ما سبق، فقد انهمكت تل أبيب في فترة وزير الخارجية السابق أفيجدور ليبرمان في خطين أحدهما إيجاد البدائل **خاصة عسكريًا** عن تركيا والعمل على استثمار خلافات أنقرة مع بعض جيرانها مثل اليونان؛ حيث حصلت على موافقة اليونان في مايو 2011 على فتح مجالها الجوي لسلاح الجو الإسرائيلي لاستخدامه في التدريبات العسكرية، كما حاولت تكثيف علاقاتها مع عدد من دول البلقان ورومانيا وبلغاريا وخاصة في المجال العسكري، ولكن معظم التقارير التي كانت ترِد من إسرائيل كانت تؤكد أن هذه العلاقات البديلة لا يمكن أن تعوض البعد الاستراتيجي للعلاقات مع تركيا ذات الحدود المشتركة مع إيران وبعض الدول العربية، ولعل هذا الأمر هو أحد العوامل التي تفسر الحرص الإسرائيلي على التقارب مع تركيا[4].

وتدفع التطورات الإقليمية ربما صوب إعادة التقارب والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب (على الأقل جزئيًا). فمن أبرز التحولات الإقليمية، التمدد المستمر لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتجدر الإشارة إلى أن اتصال الاعتذار (السابق الإشارة إليه) تزامن مع إحكام تنظيم الدولة سيطرته على أول مدينة في سوريا وهي مدينة الرقة، وقد كان التنسيق بين تركيا ومصر في ذلك الوقت حول هذا الأمر على قدم وساق، لذا فإن إسرائيل قد تنازلت عن شيء من غرورها حتى لا يسبب ذلك لها خسارة المزيد من النقاط حينها[5].

وقد كان مستشار الأمن القومي لنتنياهو يعكوف عامي درور أكثر صراحة عندما قال إن إصلاح العلاقة مع تركيا يمكِّن إسرائيل من معالجة خطر وصول السلاح الكيماوي للجماعات الجهادية المتطرفة؛ كما عبر كل من وزير الدفاع موشيه يعلون ورئيس أركان الجيش بني غانتس عن نفس المستوى من الرهان على هذه الخطوة[6].

وربما يبقى العامل الكردي نقطة الفصل بالنسبة لتركيا في التعاون مع إسرائيل في هذا المسار، فلما شكّل العامل الكردي أول المتغيرات الجيوسياسية التي أفرزتها الأزمة السورية، وانعكس سلبا على تركيا، وتمثل خصوصا بصعود نفوذ حزب الاتحاد الديموقراطي، وهو حزب كردي سوري نافذ تأسس عام 2003 ونجح في بسط نفوذه على مناطق واسعة في الشمال والشمال الشرقي من البلاد بعد انسحاب قوات النظام منها في صيف 2012 ونجاحاته في صد "داعش" في موقعة عين العرب "كوباني"[7]. لما كان كذلك، أخذت إسرائيل تستغل الورقة الكردية من خلال الضرب على وتر الطموحات الكردية بإقامة دولة مستقلة لهم في كردستان العراق،

(1) مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية، مرجع سابق.
(2) توقعات باستئناف العلاقات التركية الإسرائيلية قريبا، مرجع سابق.
(3)عودة العلاقات التركية الاسرائيلية: روائح غاز وصفقات أمنية، مرجع سابق.
(4) محمود سمير الرنتيسي، تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب، مرجع سابق.
(5) المرجع السابق.
(6) صالح النعامي، العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاعتذار: بين التقاء المصالح وتعارضها، مرجع سابق.
(7)عودة العلاقات التركية الاسرائيلية: روائح غاز وصفقات أمنية، مرجع سابق.
كرم سعيد، عودة الدفء للعلاقات التركية الإسرائيلية: الأسباب والتداعيات، مرجع سابق.

وهو أمر سيظل مصدر قلق لتركيا. وقد حاولت تركيا أن تستغل ما كانت تعتقد أنه حظوتها لدى الولايات المتحدة الأميركية لوضع حد لهذا الموضوع، لكنها لاحظت أن واشنطن تغض الطرف، وبالتالي ربما كان فتح قنوات مع إسرائيل مطلبًا أمنيًا تركيًا[1].

فلاشك أن تعاونًا إسرائيليًا مع تركيا في مواجهة هذا الخطر، على الأقل برفع اليد الإسرائيلية، سيوسع من مجال التعاون على صعيد مواجهة الإرهاب، وإن كان الخلاف بشأن المقاومة الفلسطينية سيبقى عصيًا على الحل.

خاتمة:

إن التعامل مع العلاقات التركية –الإسرائيلية يجب أن لا يأتي في إطار من السيناريوهات المتناقضة، فمن غير المتوقع قطيعة دائمة نظرًا لما سبق ذكره من اعتبارات داخلية وإقليمية، ولكن أيضًا من غير المنتظر تطبيع كامل للعلاقات، لاسيما مع صعوبة إيجاد حل لمسألة حصار غزة، حتى وإن حاول طرفي الأزمة تجاهل هذا الشق في التفاوض بعض الأحيان. ذلك فضلا عن التغيرات الداخلية مؤخرًا، والتي ربما تؤدي إلى تغيرات في السياسة الخارجية؛ حيث صعود التوجه الأردوغاني المتشدد في التعاطي مع إسرائيل.

لكن أهم ما يجب الالتفات إليه احتمالات الانعكاس السلبي للتقارب على القضية الفلسطينية، فهناك تصريحات تركية تؤكد عدم التراجع في هذا الصدد؛ فعلى سبيل المثال قال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في 22 ديسمبر 2015، أمام كتلة حزبه البرلمانية: "إن القضية الفلسطينية بتجلياتها تعيش في أحلامنا، فكيف ننساها في المفاوضات"، وكان نائبه، نعمان قورطلموش، قد نصح بعدم الأخذ بالتسريبات الإسرائيلية الموجهة إلى الرأي العام الداخلي، ومؤكدًا أيضًا على تحقيق تقدم في المفاوضات التي ما زالت مستمرة، على مستوى الخبراء، وسيتدخل السياسيون للحسم في اللحظات الأخيرة، أو عندما تقتضي الحاجة[2].

ولكن رغم ذلك قيل أن تركيا تستجيب للضغط الإسرائيلي؛ فعلى سبيل المثال، قامت تركيا بإبعاد القيادي في حركة حماس صالح العاروري (مسئول مكتب الضفة السابق) عن أراضيها. وبشأن ما قيل عن تخفيف الحصار البحري عن قطاع غزة ومنح الأتراك امتيازات خاصة هناك، وإنشاء ميناء بحري تتولى تركيا التحكم به، فهو أمر مازال محل شد وجذب بين مختلف الجهات في الداخل الإسرائيلي، ما يضع تركيا في موقف حرج على المستوى الإسلامي[3].

على جانب آخر، فإن أردوغان وبمجرد الاعتذار الإسرائيلي الشفهي بادر إلى إلغاء مطلب المحاكمة الدولية ومجمل ما فعله القضاء التركي بهذا الخصوص بعد أن بذلت المنظمات الحقوقية جهودًا كبيرة في هذا المجال أملًا في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين[4].

---

(1) عودة العلاقات التركية الاسرائيلية: روائح غاز وصفقات أمنية، مرجع سابق.
(2) ماجد عزام، مرجع سابق.
(3) مسؤول تركي: إسرائيل وتركيا ناضجتان للتوقيع على اتفاقية مصالحة، 16 فبراير 2016:
http://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2016/02/16/%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D8%A7%D8%B6%D8%AC%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9
(4) خورشيد دلي، عودة العلاقات التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة، مايو 2013:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/137/kdali.htm

ولكلي يأتي مثل هذا التقارب بنتيجة تصب في صالح تركيا والقضية الفلسطينية على السواء، لا بد من إدراك عدة أمور، أبرزها: الشفافية قدر المستطاع بشأن القضية الفلسطينية، وإدراك أن هناك خلاف جذري بين إسرائيل وتركيا في بعض الأمور، منها على سبيل المثال كل ما يتعلق بسبل التعاطي مع الثورة السورية بشكل خاص، وأن تتم كافة مفاوضات التقارب في إطار من الديمقراطية والشفافية كذلك.

*****